كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون الجنائي

# التعويض عن أضرار الحبس الاحتياطي ومسئولية الدولة عنه

**دراسة مقارنة**

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

مقدمة من الباحث

**وليد ماهر العجيلي**

**إشراف**

**أ. د/ أكمل يوسف السعيد**

## أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث في أن الحريه هي أغلي ما يملكه الفرد ، فهى تتعلق بكيانه وكرامته ، وهي ذات قيمه بالنسبه له ، ولا يبررسلبها إلا تحقيق مصلحه عليا للمجتمع ، فضلا عن أن تطورالمجتمعات يقاس بمدى حفاظها على حقوق وحريات الافراد ومدى الضمانات التى تمنحها في سبيل ذلك. والحبس الاحتياطى من الموضوعات المهمه التى لها علاقه وثيقه بحقوق الانسان وحريته ، فهو من أخطرإجراءات التحقيق وفيها يتم حرمان الفرد من حريته دون صدور حكم قضائي يدينه. وقد سعي المشرع المصري بالسياسة الجنائية التي وضعها عند تطبيق قانون الإجراءات الجنائية إلي تحقيق توازن بين مصلحتين : الأولى هي المصلحة العامة، وهي مصلحة التحقيق التي تستلزم وجوب اتخاذ بعض الإجراءات الاحتياطية في مواجهة المتهم . والثانية مصلحة الفرد بوصفه جزء مهم في الكيان الاجتماعي، وعنصر أساسي في تكوين الدولة، وله الحق في التمتع بقرينة البراءة ،وافتراضها فيه ، وضمان حريته الشخصية وعدم المساس بها إلا في حدود القانون. ومخالفة السياسة الجنائية أمرغاية في الخطورة قد يترتب عليه إهدار العدالة في نفوس الأفراد، وهوأمر يشكل خطرًا كبيرًا على المصلحة العامة . وإذا كان الفرد هو جوهر الحماية التي يقصدها القانون ، فإن المساس بشرفه ، ووضعه ، واعتباره يخل بشخصيته ، ولا يصلح هذا الخلل إلا التعويض.

وتعويض المضرور من الحبس الاحتياطي بصفة عامة يحقق مصلحة الفرد بصفته جوهرالبناء الإجتماعي ، وهوحق له. وقد قصد المشرع المصري بنشر القرار بألا وجه ،أو حكم البراءة في جريدتين واسعتي الانتشارعلي نفقة الحكومة منح المضرور من الحبس الاحتياطي تعويضا غير نقدي عن الضرر الأدبي . وجاء متأثراً في ذلك بأصحاب " نظرية الترضية " وهي نظرية مهجورة من أشهر أنصارها دكتور عبد الرازق السنهوري، والدكتور سليمان مرقس ، والدكتور أحمد حشمت أبو ستيت. وهذه النظرية تري أن التعويض عن الضرر الأدبي له وظيفة إرضائية للمضرور، وغايته تخفيف الألم والحزن عن المضرور، ولا يشترط التناسب بين الضرر والتعويض ، لصعوبة تحقق ذلك في الضرر الأدبي . وهذه النظرية لا تتماشي مع الاتجاه الحديث والمستقرعليه في الفقه والقضاء من أن التعويض القريب من الواقع هو التعويض المناسب للمضرور والمكافئ له . ويتحقق بمنح المضرور مبلغ من المال سواء كان الضرر أدبيا أو ماديا.

وقد لاحظت أن الباحثين في ميدان القانون الجنائي لم يتعرضوا - من قبل- لمثل هذا التعويض الأدبي علي وجه مفصل، وما يستلزم ذلك من بحث وتدقيق وتفصيل. فجاء اختياري لهذا البحث محاولا بحث هذا الضرر من كافة جوانبه ،وكيفية التعويض عنه وصولا للوقوف علي مدي كون النشر المشار إليه في (المادة ٣١٢ مكررمن قانون الإجراءات الجنائية ) يعد تعويضا كافيا لجبر الضرر الأدبي الذي أصاب المحبوس الذي ظهرت براءته .

وقد تبين أن الضرر الأدبي يتحقق بنقص أومنفعة أدبية للمضرور: كانعدام السرور،وفوات السعادة ،وتحقق الألم والحزن. وأن التعويض الأدبي عن الحبس الاحتياطي لن يتحقق بنشر القرار بألا وجه ،أو حكم البراءة في جريدتين واسعتي الانتشارعلي نفقة الحكومة ، بل يتحقق بمواساة المضرور وإزالة الضيم عنه. ولإرساء ذلك وجعله واقعاً يتعين وجود تكافؤ وتناسب بين الضرر والتعويض . بمعني أن يتناسب التعويض الأدبي الذي أصاب المحبوس الذي ظهرت براءته مع الضررالمتمثل في الألم النفسي من جراء فقدان حريته ، والإساءة إلي شرفه ، وضعه ، واعتباره ، وانفصاله

عن أسرته ، وعجزه عن تقديم الدعم المعنوي الازم لهم باعتباره سنداً لهم ، وهجره حياته الاجتماعية التي عهدها رغما عنه ، وتحمله عناء السجن، ومخالطة المسجونين ، وما ترتب علي ذلك من معاناة نفسية ، وشعور بالظلم وإلي ما نحو ذلك . والنشر المشار إليه في (المادة ٣١٢ مكررمن قانون الإجراءات الجنائية ) لن يحقق السلوي والمواساة للمضرور، ولن يدخل الشعور السار عليه لأنه لا يتضمن تقديم مبلغ من المال كعوض عن نقص أو انعدام المنفعة الأدبية ، ولأن التعويض عن الضرر الأدبي لا يقصد به محو هذا الضرر وإزالته من الوجود، إذ هو نوع من الضرر لا يمحى ولا يزول بمقابل مادي، ولكن غايته هو استحداث المضرور لنفسه بديلاً عما أصابه من الضرر الأدبى، وإيجاد كسب بجانبه يعوض عنه.

ويبين البحث أن التعويض النقدي هو الأصل، والاستثناء هوالتعويض الغير نقدي المشروط بطلب المضرور، واستحالة التعويض النقدي . وأن هذا الاستثناء غير متوافر في نص (المادة ٣١٢ مكررمن قانون الإجراءات الجنائية ) ، فضلا عن أن التعويض عن ضرر الحبس الاحتياطي عامة، والضرر الأدبي خاصة يتعين أن يقدرعلي أساس ذاتي لا علي أساس موضوعي ، ولا يقوم على نمط ثابت أو صورة واحدة ، ولا يتقيد بضوابط جامدة ، وإنما يراعى فيه تغير الزمان ،واختلاف المكان ،والأحوال، والأشخاص حتى يتناسب مع وزن الضرر وملابساته ، ويكون ببحث الظروف الملابسة للمضرور. وبالإضافة إلي تناول ما سبق، تتطلب الأمرالاستطالة إلي بحث الضررالمادي الذي ينزل بالمضرورمن الحبس الاحتياطي من كافة جوانبه ، حتي يتسني الوقوف علي كافة الأضرار التي تحل به ، وبيان مدي وقعها عليه ، وتبيان مدي اختلاف تقديرها وفقا لحالة المحبوس الشخصية. محاولا- من خلال هذا البحث - وضع بعض التصورات للتعديلات التشريعية الازمة لسد النقص في القانون المصري.

## اشكاليات البحث :

يهدف البحث الى **معالجة إشكالية أساسية** هى :

- هل التعويض عن الضرر الأدبي للحبس الاحتياطي في القانون المصري كافيا لجبر الضرر الأدبي للمضرور من الحبس الاحتياطي ، ويتماشي مع الاتجاه الحديث و المستقر عليها في الفقه والقضاء لنظرية التعويض التي تأخذ بفكرة التعويض الملاءم للمضررو ؟

أما **الإشكاليات الثانويه** المطروحة للمعالجة فهى :

- هل تقدير التعويض عن أضرار الحبس الاحتياطي يقوم على نمط ثابت أو صورة واحدة ؟ أم يراعي فيه الظروف الملابسة للمضرور من الحبس الاحتياطي؟
- ماهي الأضرار المادية والأدبية التي تصيب المحبوس احتياطيا الذي ظهرت براءته ويجوز التعويض عنها ؟
- هل هذه الأضرار واحدة ؟ أم أنها تختلف من مضرور لآخر؟ وعلي أي أساس يتم تقييم هذه الأضرارتوطئة لتعويض المضرور من الحبس الاحتياطي ؟
- هل مبالغ التعويض تختلف بنوع الجريمة وفترة الحبس الاحتياطي ؟
- ماهي المبادئ القانونية التي طبقها القضاء الفرنسي عند تقديرالتعويض عن أضرار الحبس الاحتياطي ؟

## منهج البحث

اتبع البحث المنهج التحليلى فى تحليل النصوص القانونية فيما يخص التعويض عن الحبس الاحتياطي في القانونين المصري والفرنسي ، فضلا عن المنهج المقارن بمقارنة النصوص القانونية، والتطبيقات القضائية في القانونين المصري والفرنسي .

**تمهيد وتقسيم :**

قبل صدور( القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠لسنة ١٩٥٠) كانت دعوي المخاصمة هي الطريق الوحيدة للتعويض عن الحبس الاحتياطي والتي ثبت من التطبيق العملي لهذه الدعاوي أنه لايمكن إدانة أي من أعضاء السلطة القضائية عن قررات الحبس الاحتياطي نظراً للصعوبات التي تحاط بها دعوي المخاصمة والتي يتعذرمعها كسب الدعوي ، الأمرالذي يجعل نظام التعويض عن الحبس الاحتياطي بلا فائدة ترجي منه [١]. وإزاء هذا الوضع المتأزم نادي العديد من الفقه بضرورة كفالة الدولة تعويضا مناسبا للمضرور من الحبس الاحتياطي [٢]. وبصدورالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ آنف الذكرنص المشرع في (المادة ٣١٢ مكررمن قانون الإجراءات الجنائية ) علي التزام النيابة العامة بنشركل حكم بات ببراءة من سبق حبسه احتياطيا ، وكذلك كل أمرصادر بألا وجه لإقامة الدعوي الجنائية قبله في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشارعلي نفقة الحكومة ، ويكون النشرفي الحالتين بناء علي طلب النيابة العامة ، أو المتهم ، أو أحد ورثته . وبموافقة النيابة العامة في حالة صدور أمر بألا وجه لإقامة الدعوي الجنائية. وعلي كفالة الحق في مبدأ التعويض المادي عن الحبس الاحتياطي في الحالتين المشار إليهما وفقا للقواعد التي يصدر بها قانون خاص . الأمر الذي يعني إهدارالحماية القانونية التي تصون حقوق المحبوس المضرور من الحبس الاحتياطي، وعدم إتاحة الطريق القانوني أمامه لتعويضه عما أصابه من أضرار مادية .

ويري البعض أن نص الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية من النصوص التوجيهية للنظام السياسي ، والتي يتعين عليه إرساؤه وجعله واقعاً في سياسته التشريعية [٣].

وحقيقة الأمرأن تكبد الحكومة نفقات النشرهو اعتراف منها بمسئوليتها عن الحبس الاحتياطي علي أساس المخاطر أو تحمل التبعة [٤]. وهذا النشر يسهم في التخفيف من حدة مصاب المحبوس في شرفه ووضعه واعتباره [٥]. ويعد محاولة من المشرع لمحو أثار الاتهام التي علقت بالمحبوس المضرور من الحبس الاحتياطي [٦]. بيد أنه بالنظر إلي نص (المادة ١٧١ من القانون المدني ) يتبين أن التعويض عن الضرر يُقدّره القاضي مراعياً في ذلك الظروف الملابسة، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب ، كما أنه يقدّر بالنقد تبعاً للظروف، على أنه يجوز للقاضي، وبناءً على طلب المضرور، أن يأمربإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، أو أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع، وذلك على سبيل التعويض . مما يتبين من معه النص السابق أن الأصل في التعويض أن يكون تعويضا نقديا، وأن التعويض بمعناه الواسع إما أن يكون تعويضا عينيا ويتحقق ذلك في التنفيذ العيني، وإما أن يكون تعويض

---

[١] د/ بشير سعد زغلول ،الحبس الاحتياطي في التشريعين المصري والفرنسي، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ،٢٠٠٧،ص٣٤٠.

[٢] أوصي المؤتمرالثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي المنعقد في مارس ١٩٨٩ بكفالة الدولة تعويضا مناسبا عن الأضرارالجسيمة للحبس الاحتياطي حال صدور قرار بأن لا وجه لإقامة الدعوي الجنائية تأسيسا علي انتفاء الدليل ، أو تقادم الدعوي الجنائية ، أو سقوطها بالعفو العام ، أو القضاء بالبراءة ، أو عدم المسئولية عن الجريمة . انظر في ذلك : د/ محمد أبو العلا عقيدة : المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية ، دراسة مقارنة ، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٢ ، ص١٢٢.

[٣] د/ أحمد فتحي أبو العنين، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ،العدد الثامن والأربعون ، أكتوبر ٢٠١٠،ص ٢٩١.

[٤] د/ سري محمود صيام ، الحبس الاحتياطي في التشريع المصري في ظل الضمانات المستحدثة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة٢٠٠٦، دارالشروق ، ٢٠٠٧ ، ص١٣٥ .

[٥] د/ عادل يحي ، الضوابط المستحدثة للحبس الاحتياطي في ضوء القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ , دار الشروق ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٤.

[٦] أحمد فتحي أبو العنين، المرجع السابق، ص٢٨٨.

بمقابل والذي ينقسم إلي تعويض نقدي ، وغير نقدي . وهذا ماعناه المشرع من نص المادة السابقة بأنه يجوز للقاضي أن يحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع، كأن يأمربنشر الحكم الصادر بإدانة المدعي عليه في الصحف. وهذا النشر يعد تعويضا غير نقدي عن الضرر الأدبي[١].

وإذا كان المشرع المصري قد عني بالنشر المشار إليه في في (المادة ٣١٢ مكررمن قانون الإجراءات الجنائية ) تعويضا غير نقدي عن الضرر الأدبي , فإنه كان متأثربأصحاب نظرية الترضية التي تقرر أن التعويض عن الضرر الأدبي له وظيفة إرضائية للمضرور، وغايته تخفيف الألم والحزن عن المضرور، ولا يشترط التناسب بين الضرر والتعويض لصعوبة تحقق ذلك في الضرر الأدبي [٢]. وأري أن الترضية التي أرادها المشرع المصري بنشركل حكم بات ببراءة من سبق حبسه احتياطيا ، وكذلك كل أمرصادر بألا وجه لإقامة الدعوي الجنائية قبله في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشارعلي نفقة الحكومة لا تتحقق من النشر، لصعوبة تغيير قناعة الأشخاص الذين علموا بالضرر، فضلا عن امكانية أن توسع قاعدة إذاعة خبر الاتهام إلي أشخاص جدد لم يكونوا علي علم بالاتهام السابق للمضرور [٣] . مما يؤجج ألم وأسي المضرور، ويحيد عن الغاية المقصودة بالتعويض عن الضرر الأدبى الذي هو تخفيف ألم المضرور، لا نكأ جراحة وزيادة ألمه وأساه .

كما أن الترضية السابقة لا تتفق مع الاتجاه الحديث لنظرية التعويض التي يأخذ بفكرة أن التعويض الملاءم للمضرور هو ذلك القريب من واقع المضرور ، والمقصد منه محو وإزالة الضرر، أو التخفيف من نيره إذا لم يكن محوه ممكناً، ويكون في الغالب بمنح المضرور مبلغ من المال، سواء كان الضرر مادي أو أدبي [٤]

ويستنتج مما سبق أن النشر السابق لا يعد تعويض عن الضرر الأدبي للمضرور من الحبس الاحتياطي وفقا للاتجاه الحديث السائد في الفقه والقضاء. ذلك أن الضررالأدبي يشمل انعدام ، أونقص منفعة أدبية : كانعدام الفرح والبهجة والحبور، وفوات ما يدخل السرور علي النفس ، وتحقق الوجع والحزن. فيتعين استبدال ذلك بتحقيق السلوي والمواساة للمضرور، وإدخال الشعور السار عليه بإبعاد الضيم عنه ، ويكون ذلك عن طريق تقديم مبلغ من المال، لا لمحو هذا الألم أو الأسي، ولكن كأداة لتخفيفه [٥]. فمحل الضرر الأدبي هو وجدان الفرد الذي هو نفسه ، وما يتأثر به من لذة وألم ،وهو مستودع فكره ومشاعره، وأحاسيسه وسبب تشريفه على سائرالمخلوقات. وقدرة الفرد على الكسب منوطة باستقراره. وكل غال ونفيس يغدوعديم القيمة إذا لم يستقر وجدانه ، وهو على هذا النحو وبحسبانه خسارة غير مالية لا يمكن محوه وإزالته بالتعويض النقدى ، ولكن المقصد هو ايجاد لهذا الضرر معادلاً موضوعياً يرمز له ويتكافأ معه يحمل عنه أو معه نير الألم والحزن والأسى ، فيخفف عنه ذلك ، بحيث يكون مواسياً للمضرور ويكفل رد اعتباره وهو ما لا يتأتى إلا بتحقيق التناسب مع الضرر تبعاً لواقع الحال ، وبمراعاة الظروف الملابسة، ودون غلو أو إسراف يجعل منه إثراء بلا سبب ، وأيضاً دون تقتير يقصر به عن مواساته بل ويؤدى إلى الإساءة إليه بزيادة ألمه وأساه [٦] . ومعني

---

[١] د/ عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني ، مصادر الالتزام ، الكتاب الأول ، ص وما بعدها ٩٦٦.

[٢] من أنصار هذه النظرية د/ عبد الرازق السنهوري ، د/ سليمان مرقس ، د/ أحمد حشمت ابو ستيت ، د/ مقدم السعيد وغيرهم . مشار إليه في د/ صلاح حسين علي الجبوري ، تعويض الضرر الأدبي في المسئولية المدنية، دار الفكر الجامعي،٢٠١٤، ص٦٥.

[٣] د/ صلاح حسين علي الجبوري ، المرجع السابق، ص١٤٦ وما بعدها.

[٤] د/ إحسان علو حسين ، الأضرار التي تلحق بالمتهم ،دراسة مقارنة في الفقه والقانون، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، بدون سنة نشر، ص٨٨ وما بعدها.

[٥] د/ بدير طلعت بدير،الحق في التعويض عن الضرر الأدبي ،رسالة دكتوراة ، جامعة طنطا، كلية الحقوق ،٢٠٠٩،ص٤٧.

[٦] نقض مدني ٢٠١٢/١/٢٨، رقم ٧٥٦ س٧٠ ق،الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

ذلك أن التعويض عن الضرر الأدبي لا يقصد محو هذا الضرر وإزالته من الوجود، إذ هو نوع من الضرر لا يمحى ولا يزول بتعويض مادي، ولكن يقصد به استحداث المضرور لنفسه بديلاً عما أصابه من ضرر أدبى. فالخسارة لا تزول ولكن يقوم بجانبها كسب يعويض عنها [١].

وقد استقرالفقه والقضاء في مصر و فرنسا علي أن تقدير التعويض لا يقوم على نمط ثابت أو صورة واحدة وإنما يراعى فيه تغير الزمان واختلاف المكان والأحوال والأشخاص حتى يتناسب مع وزن الضرر وملابساته ، بمعني أن يراعى في هذا التقديرالظروف والملابسات ومقتضيات العدالة ويقوم على أساس سائغ ومقبول ويتكافئ مع الضرر حتى يتخذ التعويض صورته العادلة ويصلح بديلاً عن الضرر[٢] . والنشر المشار إليه في في (المادة ٣١٢ مكررمن قانون الإجراءات الجنائية ) لا يراعي واقع حال المضرور من الحبس الاحتياطي باعتبار أن الضرر يختلف من محبوس لآخر رغم أن سبب الفعل الضار واحد وهو الحبس الاحتياطي ، وأنه متباين التأثير تبعا لظروف المحبوس الشخصية ، مما يقتضي تقدير التعويض تقديراً موضوعياً واقعياً تبعاً لحالة المحبوس وظروفه الخاصة ، ومدي وقع الفعل الضارعلية ، بحيث يكون التعويض عن كامل الضرر، فيؤخذ في الاعتبار- عند تقديرالتعويض- سن المحبوس، وحالته الجسمانية، والصحية ، والعائلية ، ومركزه المهني ، والعائلي ، والمالي ، والي ما نحو ذلك ، حتي يتحقق الجبر الكامل للضرر، سواء كان هذا الضرر أدبيا أو ماديا .

ولا شك أن الظروف الشحصية للمحبوس تختلف من محبوس لآخر، فلا يمكن أن تتشابه هذه الظروف مع غيره ممن خضع لنفس الإجراء ، مما يستتبع معه اختلاف مبالغ التعويض عن الحبس الاحتياطي [٣] .

ويستنتج ما سبق أن النشر لن يحقق السلوي والمواساة للمضرور، ولن يدخل الشعور السار عليه لأنه لا يتضمن تقديم مبلغ من المال كعوض عن نقص أو انعدام المنفعة الأدبية ،و لا يحقق التناسب بين التعويض والضرر الذي هو سمة أساسية تحكم تقديرالتعويض ، ولا يراعي الظروف الشحصية للمحبوس التي تختلف من محبوس لآخر ، فضلا عن أنه يقوم علي نمط ثابت وصورة واحدة .

ويضرب دكتورعبد الرازق السنهوري أمثلة للظروف الشخصية التي تحيط بالمضرور قائلا : " الظروف الشخصية التي تحيط بالمضرور تدخل في الاعتبار، لأن التعويض يقاس بمقدار الضرر الذي أحاط بالمضروربالذات، فيقدرعلي أساس ذاتي لا علي أساس موضوعي، ويكون محلا للاعتبار حالة المضرورالجسمية والصحية، فمن كان عصبيا, فإن الانزعاج الذي يتولاه من حادث يكون ضرره أشد بكثير مما يصيب شخصا سليم الأعصاب، ومن كان مريضا بالسكر وأصيب بجرح كانت خطورة هذا الجرح أشد بكثير من خطورة الجرح الذي يصيب السليم ,والشخص الذي فقد إحدي

---

[١] نقض مدني ٢٠١٨/٧/٢٥، رقم١٦٤٤٧، ق ٨٧، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

[٢] د/ محمد حسين عبدالعال ، تقدير التعويض عن الضرر المتغير,دراسة تحليلية مقارنة ،دار النهضة العربية ,٢٠٠٨, ص١١ وما بعدها.
وانظر أيضا : نقض مدني ٢٠١٩/٦/١٧، رقم ٧٢٤٧ س٨٣ ق،الموقع الالكتروني لمحكمة النقض ،نقض مدني ٢٠١٩/٦/١٧، رقم ١١٥١٩ س٨٨ ق،الموقع الالكتروني لمحكمة النقض، نقض مدني ٢٠١٩/٦/١٧، رقم ٢٣١٢ س٨٨ ق،الموقع الالكتروني لمحكمة النقض، نقض مدني ٢٠١٩/٣/٢٤، رقم ٥٩٩٨ س٨٨ ق،الموقع الالكتروني لمحكمة النقض، نقض مدني ٢٠١٩/١/٢١، رقم ١١٤ س٨٦ ق،الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

[٣] د/ أمين مصطفي محمد ، مشكلات الحبس الاحتياطي بين قيوده والتعويض عنه ، دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ،ص١٢٢.

عينيه, ثم فقد العين الأخري في حادث يكون ضرره أشد بكثيرمن الضررالذي يصيب من كان سليم العينين فيفقد عينا واحدة , ومن كان عنده استعداد للإصابة بمرض السل،أو لغيره من الأمراض وأصيب في حادث ،قد تكون هذه الإصابة سبباً لإصابته بالمرض الذي هو مستعد له. كذلك يكون محلا للاعتبار حالة المضرور العائلية ، فمن يعول زوجة وأطفالا يكون ضرره أشد من ضررالأعزب الذي لا يعول إلا نفسه. ويدخل في التعويض أيضا حالة المضرور المالية , وليس معناه أن المضرور إن كان غنيا كان أقل حاجة إلي التعويض من الفقير، فالضررواحد أصاب غنيا أو فقيراً, وإنما الذي يدخل في الاعتبارهو اختلاف الكسب الذي يفوت المضرورمن جراء الإصابة التي أصابته، فمن كان كسبه أكبر كان الضررالذي يحيق به أشد، ويدخل في الاعتبار حالة المضرور المهنية ، فالحريق الذي يصيب بناء اتحذه تاجر يمارس مهنته فيه يحدث ضرر أشد مما يصيب شخصا اتخذ هذا البناء مسكنا له . ويختلف الضرر باختلاف المهنة، فمرسم المهندس غيرعيادة الطبيب ، وغير مكتب المحامي " [1]. فالتعويض في الأمثلة السابقة لا يقوم علي نمط ثابت أو صورة واحدة وإنما يراعي فيه اختلاف المكان والأحوال والأشخاص حتى يتناسب مع وزن الضرر وملابساته [2]،و حتي يتوازن مع العلة من فرضه بحيث يكون متكافئًا مع الضرر ليس دونه وغير زائد عليه [3]، فيشمل بذلك علي تعويض مكافئ لما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب [4].

وقصاري القول فإن النشرالمقرر في (المادة ٣١٢ مكررمن قانون الإجراءات الجنائية) لا يتفق مع ماهو سائد في الفقه والقضاء من أن التعويض الملائم يكون مكافئ للضرر من غير زيادة أو نقصان، ويتعين أن يأخذ في الاعتبار الظروف الملابسة للمضرور، قاصداً محو وإزالة الضرر، أو التخفيف من وطأته إذا لم يكن محوه ممكناً، ويكون في الغالب بمنح المضرور مبلغ من المال سواء كان الضرر مادي أو أدبي . والأجدر بالمشرع المصري أن يعيد صياغة المادة السابقة وينص علي جواز التعويض عن الضررين المادي والأدبي للحبس الاحتياطي بتحديد جهة مختصة بالتعويض - أسوة بالمشرع الفرنسي كما سيتبين لاحقا – يحدد فيه اختصاصاتها ، ويسمح لها بتقدير التعويض وفقا لقواعد المسئولية ، ويترك لقاضى الموضوع استظهار عناصر الضرر التى تدخل في حساب التعويض ،ووجه أحقية طالب التعويض الجابر للضرر، بحيث يراعى في هذا التقدير الظروف الملابسة ،ومقتضيات العدالة .

ونظراً لغياب تنظيم قانوني يوضح كيفية تقديرالتعويض عن الضررالمادي والأدبي للحبس الاحتياطي في القانون المصري، فإنه سيتم الاكتفاء في هذا البحث ببيان كيفية تقديرالتعويض عن الضرر المادي والأدبي للحبس المؤقت في القانون الفرنسي من خلال مبحثين يتفرع عنهما أربعة مطالب علي النحو التالي :

المبحث الأول : تقدير التعويض عن الضرر المادي للحبس المؤقت

---

([1]) د/ عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني ، مصادر الالتزام ، الكتاب الأول ، ص٩٧٢.

([2]) وتطبيقا لذلك قضي أنه من المقرر - في قضاء محكمة النقض – أن مؤدى نصوص المواد ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٢١، ٢٢٢ من التقنين المدنى يدل على أن المشرع قد أفسح لقاضى الموضوع من سلطان التقدير ما يجعل له سلطة واسعة في تقدير التعويض دون أن يقيده بضوابط جامدة باعتبار أن هذا التقدير لا يقوم على نمط ثابت أو صورة واحدة وإنما يراعى فيه تغير الزمان واختلاف المكان والأحوال والأشخاص حتى يتناسب مع وزن الضرر وملابساته ، وسلطة قاضى الموضوع في تقدير التعويض ولئن كانت تامة إلا أنها ليست تحكمية إذ تخضع في ممارستها للمبدأ الأساسى المقرر بالمادة ١٧٦ من قانون المرافعات التى تفرض على القاضى أن يشتمل حكمه على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً .نقض٢٠١٩/٦/١٧، رقم٧٢٤٧، ق ٨٣، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .**https://www.cc.gov.eg/**

([3]) نقض٢٠١٩/٤/١٤، رقم٤٨٣٠ ، ق ٨٢، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .

([4]) نقض٢٠١٩/٦/١٦، رقم٢٣١٢، ق ٨٨, الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .

المطلب الأول : تعريف الضرر المادي وشروطه
المطلب الثاني : تقدير التعويض عن الضررالمادي للحبس المؤقت و المبادئ القانونية التي طبقها القضاء الفرنسي
المبحث الثاني : تقدير التعويض عن الضرر الأدبي للحبس المؤقت
المطلب الأول : تعريف الضرر الأدبي وشروطه وأحواله
المطلب الثاني : تقدير التعويض عن الضرر الأدبي للحبس المؤقت و المبادئ القانونية التي طبقها القضاء الفرنسي

## المبحث الأول

## تقدير التعويض عن الضرر المادي للحبس الاحتياطي

في هذا المبحث سيتم تناول تقدير التعويض عن الضرر المادي للحبس الاحتياطي من خلال مطلبين كالتالي :

### المطلب الأول

### تعريف الضرر المادي وشروطه

**أولا : مفهوم الضرر المادي**

الضرر المادي هو الإخلال بمصلحة مالية للمضرور،أو تفويت مصلحة مالية ، أو كسب مادي [١]. فكل مساس بحق من الحقوق المالية, أوبجسد الشخص يعد ضرراً ماديا [٢] .

**ثانيا: شروط الضرر المادي**

لكي يتحقق الضرر المادي لابد من توافر أربعة شروط :

الشرط الأول : يجب أن يصيب الضرر حقا ماليا للمضرور

**Un dommage ayant porté atteinte à un intérêt légitime juridiquement protégé**

الحق هوالفائدة التي يحميها القانون [٣]، والضرر المادي هو تعدي علي هذه الفائدة المحمية قانونا، والتعويض عنه يستوجب أن يخل هذا الضرر بحق ثابت، أو بمصلحة مالية للمضرور كالإعتداء علي ماله, أو سلامة جسده [٤]. فالخسارة المالية من نقص في الأرباح، أو فوات لها بسبب عدم قدرة الشركة علي تنفيذ عقد مربح من صور الضرر المادي ، وكذلك نفقات الجراحة والعلاج ،ونفقات التمريض, ونفقات مواجهة العجز: كتعيين موظفيين لانجازأعمال العاجز,

---

(١) د/ عبد القادر العرعاري ، مصادر الالتزامات ، المسئولية المدنية، الكتاب الثاني ، ط٣، ،دار الأمان ،الرباط،، ٢٠١١،ص١٠٠.

(٢) د/ يسن محمد يحيي ، الحق في التعويض عن الضرر الأدبي ،دار النهضة العربية ، ط١ ، ١٩٩١ ، ص٨ .

(٣) المستشار/ محمد أحمد عابدين ، التعويض بين الضرر المادي والأدبي والموروث ،منشأة المعارف ، ١٩٩٥، ص٥٩.

(٤) وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور. نقض مدني ٢٠١٩/٤/١ ، س٨٨ ق رقم ٦٢٣ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض . كما قضي في حكم آخربأنه المقرر في قضاء محكمة النقض أن حق الإنسان في سلامة جسمه من الحقوق التي كفلها الدستور والقانون وجَرَّم التعدى عليه بما مؤداه أن المساس بسلامة الجسم بأى أذى من شأنه الإخلال بهذا الحق ويتوافر به الضرر المادى المستوجب للتعويض، سواء نتجت عنه إصابة أم لا ،وهو من الوقائع المادية التي يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ومنها البينة . نقض مدني٢٠١٩/١/١٩ ، س٦٣ ق رقم ٧٥٦٢ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .

ونفقات إعادة الحال لسابق عهده بتمكين المضرور من ممارسة أنشطته السابقة[١]، فضلا عن مصاريف الجنازة في حالة الوفاة[٢]. وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بإلزام شركة التأمين بتعويض مصاب في حادث سيارة بمبلغ ٤٠٠٠٠ يور بسبب عدم قدرته علي ممارسة أي نشاط مهني نتيجة هذا الحادث[٣] .

---

([1]) Le dommage matériel recouvre le dommage économique, l'atteinte au patrimoine. Le dommage corporel recouvre l'atteinte à la personne. Le dommage matériel peut correspondre à une perte subie damnum emergens (exemples: bien détruit: frais chirurgicaux nécessités par une hospitalisation...). Il peut égàlement correspondre à un gàin manqué ou Lucrum cessans (exemples : impossibilité pour un individu d'exercer une activité rémunéréé, imposibilité pour une entreprise d'exécuter un contract lucratif…) **Remy Cabrillac, 9e édition, Dalloz٢٠١٠ , p.242 et s.**

([2]) Elles admettent en effet, outre I 'indemnisation de toutes les dépenses occasionnées par les soins à donner au malade ou au blesse, y compris, en cas de nécessite, I 'assistance d'une tierce personne, celle des pertes de gains dues à L'incapacité profession Nelle temporaire ou permanente ainsi que celle des dépensés rendues nécessaires par cette incapacité, telle I 'obligation de recourir a un personnel salarie pour exécuter les tâches que le blesse accomplissait auparavant lui-même ou les dépenses d'appareillage et de logement indispensables pour permettre au blesse gravement handicape de mener une vie normale. Elles accordant également en cas de décès, I 'indemnisation des frais funéraires et nous verrons, à propos de L'étude de dommage par ricochet, qu'elles se montrent favorables aux prétentions des personnes qui, à la suite d'un accident corporel ayant entrainé la mort ou des blessures pour la victime immédiate, ont- elles – mêmes perdu le soutien matériel de celle – ci ou se sont vues contraintes d'engager des dépenses supplémentaires. **Géneviève Viney, Patrice Jourdain, Trait de droit civil ,2e édition, L.G.D.J, p.22 et s.**

([3]) Attendu, selon l'arrêt attaqué (Angers, 20 février 2018), que le 26 février 1995, M. X..., qui conduisait une motocyclette, a été victime d'un accident de la circulation dans lequel était impliqué un véhicule assuré auprès de la société GMF (l'assureur) ; que ses préjudices ont été indemnisés selon une transaction signée avec l'assureur ; que son état de santé s'étant aggravé, M. X... a assigné l'assureur, en présence de la caisse primaire d'assurance maladie de la Mayenne, de la mutuelle de la Fonction publique et de la Caisse nationale de retraite des agents des collectivités locales pour obtenir la réparation des préjudices liés à cette aggravation ; Attendu que l'assureur fait grief à l'arrêt de le condamner à payer à M. X... la somme de 103 464,57 euros au titre de la perte de gains professionnels futurs et celle de 40 000 euros au titre de l'incidence professionnelle, alors, selon le moyen 1°/ que l'incidence professionnelle répare la dévalorisation sur le marché du travail, la hausse de la pénibilité de l'emploi ou le préjudice ayant trait à l'obligation de devoir abandonner la profession exercée avant le dommage au profit d'une autre choisie en raison de la survenance du handicap et est donc exclue si la victime n'a purement et simplement pu reprendre aucune activité professionnelle ; qu'en allouant une indemnité de 40 000 euros de ce chef, après avoir retenu qu'il ne pouvait être reproché à M. X... de ne pas avoir cherché à se reclasser, ce qui revenait à considérer comme exclue toute possibilité de retrouver un jour un travail, la cour d'appel n'a pas tiré les conséquences légales de ses constatations, en violation de l'article 1382 du code civil dans sa version alors applicable ; 2°/ que le juge ne peut, sans méconnaître le principe de la réparation intégrale du

ويتعين لقبول التعويض عن الضرر المادي أن يكون الحق أو الفائدة المطالب التعويض عنه محمية قانونا, بأن تكون مشروعة . وينبني علي ذلك عدم جواز تعويض خليلة عن وفاة خليلها المفاجئة، وعدم قابلية تعويض عاهرة عن عجزها عن أداء عملها الغير مشروع ، ذلك أن الخسارة المادية الناجمة عن فقدان الدخل غيرالمشروع لا يمكن التعويض عنها. بيد أن هناك حالات سمح فيها القضاء الفرنسي بتعويض المضرور المتواجد في وضع غيرقانوني بتوافرعلاقة السببية بين الفعل الضار والضرر ، من ذلك جواز تعويض مستقل القطار بدون تذكرة عن الإصابات التي لحقت به. ومن ناحية أخري فقد أثارانتهاك مصلحة قانونية مشروعة جدلاً حول ولادة طفل معاق وقررت محكمة النقض الفرنسية في قضية بيروش أن من حق الطفل الذي يولد معاق الحصول علي تعويض إذا أدي التشخيص الخاطئ للأم أثناء الحمل إلي احتفاظها بالجنين طواعية ،الأمرالذي أسفر عن ولادة طفل معاق[1] .

الشرط الثاني : يجب أن يكون الضرر محققا Un dommage certain

---

préjudice, indemniser deux fois un même dommage ; qu'en allouant à M. X... une somme de 40 000= =euros en réparation de l'incidence professionnelle du fait qu'il n'avait pu reprendre aucune activité professionnelle, après lui avoir alloué pour cette même raison une indemnité au titre des pertes de grains professionnels futurs, la cour d'appel a réparé deux fois le même préjudice en violation de l'article 1382 du code civil dans sa version alors applicable et du principe de réparation intégrale du préjudice ; **Arrêt n°703 du 23 mai 2019(18-17.560) - Cour de cassation - Deuxième chambre civile- ECLI:FR: cass :2019 :c200703ECLI:FR:https://www.coure- decassation. fr/jurisprudence_2/deuxieme _chambre_civile.**

(1) La jurisprudence a très tôt posé qu'il n'était pas nécessaire qu'il soit porté atteinte à un droit pour que le dommage soit réparable . Les tribunaux se soient contentés de l'atteinte un intérêt, mais ont exigé un intérêt légitime juridiquement protégé. En l'espèce la jurisprudence a invoqué cette exigence pour refuser la réparation du dommage causé à une concubine par la mort accidentelle de son concubine. Les tribunaux ont ajourd' hui admis le droit à dommage concubine. Mais l'exigence de un intérêt légitime juridiquement protégé demeure valable dans d'autre cas: par exemple, une prostituée ne pourrait faire valoir que du fait d'un accident elle ne peut plus exercer son métier une personne ne peut être indemnisée pour la perte de revenus illicites.la caractère illégitime de l'atteinte ne découle pas de seul fait que la victime soit en situation irrégulière ou se livre à une activité illicite : encore faut-il qu'il y ait un lien avec le préjudice subies. Par exemple le passager d'un train pourra être indemnisé des blessures subies mémé s'il voyageait sans billet. L'atteinte à un intérêt légitime juridiquement protégé a soulevé des controverses à propos de la naissance d'un enfant. La cour de cassation a justement rejeté l'action d'une mère contre le médecin ayant pratiqué sans succès une interruption volontaire de grosses : il n'y a pas d'intérêt légitime à demander la réparation pour la naissance d'un enfant normalement constitue. Mais que décider lorsque suite à une erreur de diagnostic pendant une grossesse, la mère ne recourt pas à une interruption volontaire de grossesse et accouche d'un enfant handicapé ? Admettre que l'enfant puisse obtenir réparation conduit peu ou prou à reconnaitre que le fait de naitre handicapé constitue un dommage réparable. Cette solution controversée a été retenue par la cour de cassation dans la médiatique affaire Perruche et maintenue par la suite, avant qu'une loi 4 mars 2002, ne la condamne, prévoyant dans son article 1er, alinéa 1er : Nul ne peut se prévaloir d'un préjudice du seul fait de sa naissance. **Remy Cabrillac, op, cit, p.244 ets.**

بمعني أنه يجب أن يكون الضررقد وقع بالفعل, وأن يكون موجوداً وقت طلب التعويض كي يمكن اثباته . فإذا وقع الضرر وكان حالاً وجب التعويض عن كل خسارة لحقت بالمضرور وكل كسب فاته[١]. ولا يشترط لتحقق الضرر أن يكون موجود وقت طلب التعويض ، بل يكفي أن يكون وقوعه حتميا ، ولو تراخي إلي وقت لاحق [٢] . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية أنه من المقرر- في قضاء محكمة النقض – أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الإخلال بمصلحة مالية للمضرور، وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع فعلاً أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتمياً .[٣] ، كما قضت في حكم آخر بأن التعويض في المسئولية التقصيرية مناطه الضرر المباشر المشتمل على عنصرين هما الخسارة التى لحقت المضرور والكسب الذى فاته [٤]. وينبني علي ماسبق أنه لايجوز التعويض عن **الضررالمحتمل (éventuel prejudice)** ، لأنه ضررلم يقع, فلا يكون موجبا للتعويض إلا إذا وقع بالفعل، والسبب في عدم جواز التعويض عنه أنه يتعذر تحديده، وتقدير ووقوعه من عدمه ، فهو ضررغامض ، وغيرواضح ، ومعالمه غيرمؤكدة، وهذا سبب عدم جواز التعويض عنه [٥]. ويعد مثال للضررالمحتمل إحداث المستأجر خللا بالعين المستأجرة مما يخشي معه تهدم العين. فالخلل ضررحال يعوض المؤجرعنه فورا، أما تهدم العين فهو ضررمحتمل لا يعوض عنه إلا إذا تحقق[٦]. وكذلك الشخص الذي يحدث بخطئه خللاً بمنزل جاره يلتزم بإصلاحه, بيد أنه لا يلتزم بإعادة بناء المنزل إذا لم يكن من المحقق أن الخلل سيؤدي حتما إلي انهدامه, وينتظر صاحب المنزل حتي إذا انهدم فعلا بسبب هذا الخلل رجع علي المسئول عن ذلك بالتعويض [٧] .

---

[1] Dire que le dommage doit être certain n'est pas affirmer un caractère particulier du préjudice, mais constater qu'il doit exister et que sa preuve doit être apportée par le demandeur. **Geneviève Viney, Patrice Jourdain, op, cit, p.66 et s.**

(٢) د/ أحمد شوقي محمد عبد الرحمن ، المصادر الإرادية وغير الإرادية للالتزام ، بدون دار نشر ،٢٠٠٨، ص١٨٣.
(٣) نقض مدني ٢٠١٩/١/١٥ , س٨٢ ق رقم ٧٢٠٢ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .
(٤) نقض مدني ٢٠١٨/٥/٨ , س٨٢ ق رقم ٨٦٨٠ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

[5] C’est un point bien acquis tan t’en doctrine qu’en jurisprudence qu’un dommage purement (hypothétique ou (éventuel) ne peut engager la responsabilité civile de son auteur. Mais il n’est pas moins constant qu’une certaine marge d’alea est compatible avec le crêt la certitude du dommage, des lors que celui-ci existe en puissance, (qu’il a en soi toutes les conditions de sa réalisation). On saisit aisément combien peut être délicate la conciliation de ces deux principes, destinée à satisfaire au maximum, mais sans verser dans L’excès, le souci d’indemniser les victimes. La frontière entre le dommage (virtuel ou potentiel), qui est juge certain, donc réparable, et le dommage (éventuel), qui ne I ’est pas, est en effet très floue. (Ses contours sont incertains car I ’on passe insensiblement de I ’un a I ’autre. L’opposition est une question de degré plus que nature). Elle est essentiellement liée a I ’importance de I ’alea qui affecte le dommage. **Geneviève Viney, Patrice Jourdain, op, cit, p.67.**

(٦) د/ عبد الرازق السنهوري , مصادر الحق في الفقه الإسلامي , دراسة مقارنة بالفقه الغربي ، ج٥ ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت, ص٨٧.

(٧) د/ عبد الرازق السنهوري , الوسيط , المرجع السابق , ص٨٦٢.

ومن تطبيقات **محكمة النقض الفرنسية في الضرر المحتمل** ما قضت باعتباره ضرراً محتملا الضرر ذلك الذي قد يحدث من جراء تركيب كابل كهرباء عالي الجهد بالقرب من مبني [١] ، وأن العجزعن العمل في المستقبل نتيجة الإصابة بفيروس نقص المناعة ( الايدز) لا يعد ضرراً محتملا وإنما محققاً طالما أن نتيجة التحليل قد أظهرت ايجابية المرض [٢].

ويثورالسؤال حول إمكانية تعويض **الضرر المستقبل (future dommage)**, أو الذي سيقع حالا في المستقبل. فمثل هذا الضررلا يجوزالتعويض عنه إلا إذا كان ناتجا عن الإمتداد المباشر للحالة الراهنة, وبالتالي يمكن القول أن هذا الضررهو ضررمحقق طالما جاز تقديره في الوقت الراهن ، لأن سببه تحقق فعلا وتراخت آثاره في المستقبل, وكانت نتيجته لازمة لضرروقع بالفعل. ويعد مثال للضررالمستقبل الضررالذي سيحدث في السنوات القادمة بسبب نقص المناعة نتيجة الإصابة بمرض الايدز، والخسارة المالية نتيجة فقدان الدخل وعدم قدرة المدعي علي ممارسة وظيفته في المستقبل بسبب إصابته الحالية [٣] ، وكذلك مسئولية شركة تستغل ملعب جولف عن المخاطر المستقبلية لرمي الكرات [٤] ، والنفقات المستقبلية للعلاج بالمستشفي، ونفقات النقاهة, و الحاجة إلي اجراء جراحة جديدة في المستقبل[٥]. كما يعد أيضا ضررا مستقبل يستأهل التعويض عنه إخلال المورد بالتزامه بتوريد الخامات التي تعاقد عليها مع المصنع، ليس

---

(1) Est éventuel le dommage que pourrait causer en cas d'accident, une ligne à haute tension installée près d'un bâtiment. **Civ.19, mars.1974, D1 947.313.**

(2) cassation d'un arrêt qui, pour rejeter une demande relative aux pertes de salaires et de retraite pour le période postérieure à la date de son prononcé qui auraient été subies par la victime d'un contamination par le virus V.I.H, se borne à énoncer que ce préjudice est hypothétique tout en retentant que la séropositivité avait entrainé , pour le période antérieur à cet arrêt de capacité de travail. **Civ.1er, 2e févr.1995, Bull civil, n º 41.**

(3) Des arrêts très nombreux ont également été rendus à propose la Perte d'une chance de réussite professionnelle. Les tribunaux ont en effet eu l'occasion d'affirmer que la perte de la possibilité de se présenter à un examen ou à un concours est un dommage susceptible de réparation ainsi que la perte de l'espoir de entreprendre une activité rémunérée ou d'embrasser une carrière déterminée.et de très nombreuses décisions ont admis que la perte de l'espoir de promotion professionnelle ou de la possibilité de prendre un emploi plus lucratif ou d'et endure l'exploitation existence, ou poursuivre une activité scientifique doit enter dans le calcul de l'indemnisation due à la victime. **Geneviève Viney, Patrice Jourdain, op, cit, p. 75 et s.**

(4)Faut d'un avocat, perte d'un chance de son client de gagner un procès dont l'issue favorable était probable mais pas certaine : le réparation ne peut être totale. **Civ.1er, 9 avr.2002, Bull civ., n º 1١6.**

(5) L'arrêt qui inclut dans le moment des remboursement du à la C.P.A.M .la capitalisation de frais futures d'hospitalisation et de convalescence de la victime d'un accident au motif que la possibilité d'une nouvelle opération leur reste ouverte alors qu'il constate qu'elle avait déclaré y renoncer indemnise des frais futures et incertains et , par suite, encourt la cassation . **Civ, 2e ,20 Juin.1990, Bull. Civ II, n º 142.**

من أجل تصنيعها في الحال، ولكن لادخارها لتصنيعها في المستقبل، فالضرر هنا لا يلحق بالمصنع في الحال ولكن يلحق به في الاستقبال عندما ينفذ ما لديه من خامات [١]. ويعد تطبيقا لما سبق ما قضت به محكمة النقض المصرية أن التعويض عن الضرر المادى شرطه الإخلال بمصلحة مالية للمضرور بتحقق الضرر فعلياً أو حتمية وقوعه في المستقبل [٢].

**وفقدان الفرصة ( Perte d'une chance )** يصلح أساسا للتعويض. فإذا كانت الفرصة أمراً محتملا, فإن تفويتها أمرامحققا [٣] . ولذلك قضي بجواز التعويض عن فقدان فرصة النجاح المهني، وتفويت فرصة الترقية لدرجة أعلي، وبقبول التعويض عن فقدان فرصة الفوز في المنافسة، وألعاب الحظ ،وعن فوات فرصة الاشتراك في نشاط مقابل أجر، وكذلك التعويض عن فقدان فرصة امتهان مهنة محددة ، والحصول علي وظيفة بمرتب أعلي، وتفويت فرصة متابعة نشاط علمي ، و تنفيذ عقد مربح[٤]. وفوات فرصة إعالة الابن لأبويه فى شيخوختهما[٥]. وإهمال المحامي حضور جلسة المرافعة والدفاع عن موكله يعد أساسا لمطالبة الموكل للمحامي بالتعويض عن فقدان فرصة كسب القضية [٦] . وضرب **الفقه الفرنسي** أمثلة عدة لحدوث الضرر المادي عن فوات الفرصة. من ذلك: الطالب الذي وقع له حادث عشية امتحانه تفوته فرصة حضور الامتحان ويمكنه الحصول على تعويض مادي عن هذا الضرر. وقدمت **المحاكم الفرنسية** العديد من التطبيقات لضرر تفويت الفرصة : من ذلك فقدان فرصة الشفاء ،أو البقاء على قيد الحياة بعد الجراحة ، واشترطت لجواز التعويض المادي عن تفويت الفرصة أن تكون نسبة النجاح معقولة [٧]. وأن تكون الفرصة حقيقية، وليست

---

[١] د/ عبد الرازق السنهوري , مصادر الحق في الفقه الإسلامي , المرجع السابق , ص٨٦.

[٢] نقض مدني ٢٠١٥/٣/١٥ , س٧٦ ق رقم ٩٦٨٢ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .

[٣] وتطبيقا لذلك قضي أنه من المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه إذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تفويتها أمر محقق ، وليس في القانون ما يمنع من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة . نقض مدني ٢٠١٨/٤/٥ ، س٨٢ ق ، رقم١٣٨٧١. الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .

[4] Des arrêts très nombreux ont également été rendus à propose la Perte d'une chance de réussite professionnelle. Les tribunaux ont en effet eu l'occasion d'affirmer que la perte de la possibilité de se présenter à un examen ou à un concours est un dommage susceptible de réparation ainsi que la perte de l'espoir de entreprendre une activité rémunérée ou d'embrasser une carrière déterminée.et de très nombreuses décisions ont admis que la perte de l'espoir de promotion professionnelle ou de la possibilité de prendre un emploi plus lucratif ou d'et endure l'exploitation existence, ou poursuivre une activité scientifique doit enter dans le calcul de l'indemnisation due à la victime. **Geneviève Viney, Patrice Jourdain, op, cit, p. 75 et s.**

[٥] نقض مدني ٢٠١٨/٤/٥ , س٨٢ ق رقم ١٣٨٧١ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .

[6] Faut d'un avocat, perte d'une chance de son client de gagner un procès dont l'issue favorable était probable mais pas certaine : la réparation ne peut être totale. **Civ.1er, 9 avr.2002, Bull civ., n º 116.**

[7] Pour assurer une meilleure indemnisation des victimes, la jurisprudence a relativise I 'exigence de certitude du préjudice par la notion de perte d'une chance. Par exemple, un étudiant victime d'un accident a la veille de son examen perd une chance de I 'obtenir et peut ainsi obtenir réparation de ce dommage. Les tribunaux ont fait de nombreuses applications de cette théories' : perte d'une chance de guérison ou de survie a la suite d'une opération chirurgicale ; perte d'une chance étant fondée sur une probabilité statistique, il n'y aura pas réparation si la chance était faible : seule constitue une perte de chance réparable la disparition actuelle et certaine d'une éventualité favorable Lorsque la perte d'une chance est admise, la

افتراضية ، وتتسم بالجدية, وتكون قاطعة في دلالتها علي أن فواتها سبب ضرر [1]. ويعد تطبيقا لما تقدم ما قضت به محكمة النقض الفرنسية من عدم جواز التعويض عن فوات فرصة تنفيذ عقد مربح نتيجة حادث سيارة استنادا إلي أن الطاعن كان في فترة الاختبار, وأن التعيين بموجب عقد عمل دائم كان مشروط باجتياز فترة تجريبية لمدة شهرين بنجاح, مما يتعذر معه تحديد مدي احتفاظ الطاعن بالوظيفة من عدمه ، الأمر الذي يستتبع عدم جواز تعويضه عن فوات الفرصة, والقضاء فقط بتعويضه عن خسارة الدخل مدة الفترة التجريبية المذكورة [2].

---

réparation du dommage dépend de la chance perdue et ne peut être égale a I 'avantage qu'aurait procure= =cette chance si elle était réalisée, par application du principe de réparation intégrale du préjudice en vertu duquel tout le préjudice mais rien que le préjudice doit être répare. **Remy Cabrillac, op, cit, p.247.**

(1) La chance existe incontestablement, ce qui devrait normalement inciter les tribunaux à admettre le principe de la réparation quitte à modérer l'évaluation des dommages intérêts si la probabilité objective du succès apparait faible. **Geneviève Viney, Patrice Jourdain, op, cit, p. 81.**

(2) ALORS QUE, D'AUTRE PART, et s'agissant de la période postérieure à la consolidation, la Cour devait déterminer la perte d'une chance de gains professionnels futurs résultant de l'impossibilité dans laquelle s'était trouvé Monsieur X... d'honorer le poste qui lui avait été promis par la société Gastromer en reconstituant fictivement les revenus qui auraient été les siens s'il avait été maintenu à ce poste à l'issue de la période d'essai et en fixant la part de ces revenus qui pouvaient être retenue au titre de la réparation de la perte d'une chance en considération de la plus ou moins grande probabilité qu'aurait eu Monsieur X... d'être définitivement embauché à l'issue de ladite période d'essai ; que très loin de procéder de la sorte, la Cour n'alloue à Monsieur X... qu'une indemnité globale de 50.000 euros sans même faire le départ entre ce qui relevait de la perte de gains professionnels futurs et ce qui relevait de l'incidence professionnelle, ce en quoi elle prive sa décision de base légale au regard des articles 3 de la loi n° 85-677 du 5 juillet 1985 et du principe de la réparation intégrale du dommage, méconnaissance ce faisant les exigences de l'article 12 du code de procédure civile .**Cour de cassation, civile, Chambre civile 2, 2 mars 2017, 16-12.582, Inédi . https://www.legifrance.gouv.fr/.**

كما قضي برفض التعويض عن فوات الفرصة لمدعي التعويض الذي فشل في اختبار الممارسة المبدئي لمهنة الصيدلي

Refus d'indemniser une victime qui vient d'échouer à la première partie de son bac de perte d'une chance d'exercer la profession de pharmacien. **Civ, 2e ,12 mai.1966, Bull civ, n º 564; D.1967, 3.**

وبرفض التعويض عن فقدان فرصة تحقيق أرباح لمحفظة مالية استنادا أن المكاسب المتوخاة كانت افتراضية ,و أن إدارة تلك المحفظة كانت تتم بطريقة احتيالية ، الأمرالذي أدي إلي ضياع فرصة ارتفاعها لو كانت تدارمن قبل وكيل مجتهد .

Rejeté le pourvoi formé contre un arrêt qui avait refusé de tenir compte , dans l'évaluation du dommage résultant de la gestion frauduleuse d'un portefeuille de valeurs mobilière ,de la perte de chance de voir ce portefeuille augmenter dans les proportions où il aurait pu le faire s'il avait été géré par un mandataire normalement diligent au motif que les gains envisagés étaient hypothétiques. **Civ, 3e ,25 oct.1989, D 1990, p.581, note H.SOULEAU.**

ومن تطبيقات **محكمة النقض المصرية** في التعويض عن فوات الفرصة ما قضت به من أن العبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة، وعندئذ يقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائله ويقضى بالتعويض على هذا الأساس، أما مجرد وقوع الضرر في المستقبل فإنه لا يكفى للحكم بالتعويض ، ويقع عبء إثباته على مدعيه [١]. و أيضا ما قضت به بأن التعويض عن الفرصة الفائته شرطة أن يكون لهذا الأمل أسباب مقبولة [٢].

الشرط الثالث : يجب أن يكون الضرر مباشراً Un dommage direct

الضرريجب أن يكون **مباشراً** حتي يمكن تعويضه, فالضررالغيرمباشرغيرجائزالتعويض عنه [٣]. ويكون الضررمباشراً بتوافرعلاقة السببية بين الخطأ والضرر. فانعزال الخطأ عن الضررلا تتحقق به علاقة السببية كما في كما في حالة وجود السبب الأجنبي . ومثال ذلك من يقود سيارة بالليل دون إضاءة أنوارها وصدم شخصا يكون قد ارتكب خطأً موجباً للتعويض، بيد أن مسئولية السائق لا تتحقق ولا يستحق المضرورالتعويض إذا ثبت أنه كان يري السيارة بوضوح وأنه هو من ألقي بنفسه تحت عجلاتها بدافع الانتحار, مما تنتفي معه رابطة السببية بين القيادة بدون إضاءة وبين [٤]. وبالمثل إذا ضرب أحد العمال شخصا ضربة ترتب عليها إصابته وسقوطه في بئرمصعد, فإن هذا الفعل يعد السبب الوحيد والمباشرلسقوطه،وما ترتب عليه من أضرار, ولا يمكن أن ينسب هذا الضررإلي مقاول البناء الذي أهمل في اتخاذ الاحتياطات اللازمة ، لأن مثل هذا الضررلا يعد نتيجة طبيعية لأهماله [٥] . كذلك لاتتوافرعلاقة السببية بين خطأ المراقبة لصاحب سقيفة تحتوي علي صواعق وبين الضررالناجم عن السرقة [٦]، وبين ترك مالك حفارمفتاح التشغيل بداخله وبين سرقة ذلك الحفار[٧]، وبين انتحارعميل أحد البنوك والحظرالمصرفي الذي أجراه البنك لهذا العميل [٨]. فركن السببية في المسئولية التقصيرية يقوم على السبب الفعال المحدث للضرر دون السبب العارض الذى ليس من

---

(١) نقض مدني ٢٠١٧/١١/١٩ , س٧٧ ق رقم ٢٦٣٦ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .
(٢) نقض مدني ٢٠١٨/٤/٥ , س٨٢ ق رقم١٣٨٧١. الموقع الالكتروني لمحكمة النقض سابق الإشارة.

(3) Un dommage indirect ne peut être réparé**. Remy Cabrillac, op, cit, p.24٧**

(٤)علي سيد حسن ، فكرة الضرر المباشر بين النظرية والتطبيق ، دراسة مقارنة بين القانون المدني الفرنسي و لقانون المدني المصري ، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية ، السنة الثانية والخمسون ، ١٩٨ ، ص١ .
,ص٥٠.

(5) Crim 30juin .1933, D.H.1933, 497.

مشار إليه في د/ علي السيد حسن، المرجع السابق،ص٤٩ .

(6) La faute de surveillance du propriétaire d'un cabanon contenant des détonateurs n'est pas la cause du dommage provoque par le voleur .**Civ, 2e , ٢٠déc.1972, JPC1973.II, note N Dejean de la Batte.**

(7) Le propriétaire d'une pelleteuse laissée avec la clef de contact n'est responsable des dommages causés par le voleur avec I 'engin. **Civ, 2e ,172 mars.1977, Bull civ, n º 91;D.1977.**

(8) Refus d'admettre le lien de causalité pour le suicide du client d'une banque suite au rejet d'un effet de commerce assorti d'une interdiction bancaire. **Crim 14 janv.1971, D. 1971.**

شأنه بطبيعته إحداث هذا الضرر ولو كان قد أسهم مصادفة في إحداث [١] . ومتي توافر الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ ، فإن التعويض عنه جائز . ويشمل التعويض عنصرين هما الخسارة التي لحقت بالمضرور والكسب الذي فاته. وللقاضي تقويمهما بالمال علي ألا يقل أو يزيد عن الضرر متوقعًا كان أو غير متوقعًا متى تخلف عن المسئولية التقصيرية [٢] .

الشرط الرابع : يجب أن يكون الضرر شخصيا Individuel prejudice

يجب أن يكون الضرر **شخصياً** حتي يجوز التعويض عنه [٣]، بمعني أن يكون المضرورهو نفسه من يطالب بالتعويض وليس شخص آخر,إلا إذا كان خلفا للمضرور[٤]. ولا يعني ذلك أنه يشترط أن يصيب الضررالشخص بطريق مباشر, فيجوزأن يصيب شخصاً ويتعداه إلي سواه [٥] فعندئذ يحق لكل من أصابه الضرر أن يطالب بجبره [٦].

من جملة ما تقدم يتبين أن الضررالمدعي به يتعين أن يكون ثابتا علي وجه اليقين والتأكيد، واقعا ولو في المستقبل، فمجرد الإدعاء باحتمال وقوعه لا يكفي بداهة للحصول علي التعويض، وهذا ما استقر عليه قضاء النقض [٧]

كما أن تقديرالتعويض من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أن مناط ذلك أن يكون هذا التقدير قائماً على أساس سائغ مردوداً إلى عناصره الثابتة بالأوراق متكافئاً مع الضررغيرزائد عليه [٨].

---

[١] نقض مدني ٢٠١٩/٦/٦، س٨٢ ق، رقم ٤٥٦ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

[٢] نقض مدني ٢٠١٩/٤/١٤ ، س٨٢ ق ،رقم ٤٨٣٠ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

[2] II est court d'affirmer qu'un dommage ne peut donner lieu à l'application des principes de la responsabilité civile que s'il est personnel**. Geneviève Viney, Patrice Jourdain op, cit, p.94.**

[٤]المستشار / محمد أحمد عابدين ، المرجع السابق ، ص٥٩.

[4] Genevieve Viney, Patrice Jourdain, op, cit, p.94.

[٦] د/ محمد نصر الدين , أساس التعويض في الشريعة الاسلامية والقانون المصري والعراقي ،دراسة مقارنة ،رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ،كلية الحقوق ،١٩٨٣،ص٢١١.

[٨] نقض مدني ٢٠١٩/٦/٦ ، س٨٢ ق ،رقم ٤٥٦ . الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

## المطلب الثاني

## تقدير التعويض عن الضرر المادي للحبس المؤقت والمبادئ القانونية التي طبقها القضاء الفرنسي

لم يكن التعويض عن أضرارالحبس المؤقت الذي انتهي بصدور قرار بألا وجه لإ قامة الدعوي الجنائية أو البراءة ممكنا قبل صدور قانون ١٧ يوليو١٩٧٠ ، بيد أن المشرع الفرنسي ما لبث أن عدل من هذا الوضع بأن أصدرقانون ١٧ يوليو١٩٧٠سالف الذكر وأقرفيه بنظام التعويض عن الحبس المؤقت ، واعترف لأول مرة ، من خلال (المواد الجديدة ١٤٩-١ ، ١٤٩-٢ ، ١٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية ) بهذا الحق ، بأن خول للمحبوس مؤقتا الحق في الحصول علي التعويض من جراء الحبس المؤقت حال ظهور براءته بحكم بات ، أو بصدور قرار بألا وجه لإقامة الدعوي الجنائية ، شريطة أن يثبت طالب التعويض أن الضرر الذي لحقه غير عادي وعلي درجة من الجسامة. وبصدور قانون ٣٠ ديسمبر ١٩٩٦ تم إلغاء شرط الضررالغيرعادي والاستثائي لقبول طلب التعويض ، ثم أدخل المشرع الفرنسي المزيد من التعديلات علي نظام التعويض عن الحبس المؤقت بقانون١٥ يونيه ٢٠٠٠ ، واستبعد السلطة التقديرية للجنة التعويض ، ولم يأذن لها رفض طلب التعويض حالما توافرت شرائطه القانونية [١] ، بأن أجاز للشخص الذي حبس مؤقتاً وانتهي هذا الحبس بصدور قرار بألا وجه لإقامة الدعوي الجنائية ، أو الحكم بالبراءة طلب التعويض الكامل عن الأضرارالمادية والأدبية من جراء هذا الحبس (المادة ١٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بقانون ١٥يونيه ٢٠٠٠ المعدلة بالمرسوم رقم ٢٠٠٦-٦٧٣ الصادر في ٨ يونيو ٢٠٠٦) ومع ذلك لا يستحق التعويض عندما يستند هذا القرارفقط إلي امتناع المسئولية بالمعني المقصود في (المادة١٢٢-١ من قانون العقوبات) ، والعفو اللاحق علي الحبس المؤقت ، أو ثبوت تقادم الدعوي الجنائية بعد الافراج عن الشخص ، أو إذا كان الشخص محبوسا لسبب آخر، أو إذا اتهم نفسه زوراً لتمكين الجاني من الفرار من العقوبة [٢]. وقد أجاز القانون للمضرور من الحبس المؤقت رفع دعواه أمام

---

(1) Avant la loi du 17 juillet 1970, l'inculpé bénéficier d'un non-lieu ou d'un acquittement, ou qui l'étate condamné que à une amende ou à une peine d'empoisonnement inférieure au temps passé en détention provisoire n'avait pratiquement pour droit aucune indemnité ou compensation malgré. Le préjudice qu'avait pu lui causer sa détention préventive. Celle-ci ne pouvait même pas entre en lign de compte dans la coaptation de peine privative de liberté prononcée l'occasion d'une poursuite différente moin que cette poursuite ne soit motivée par le même fait objets d'une qualification différente. Cette situation a été modifié par la loi du 17 juillet 1970 qui consacre 4 article nouveaux (149, 149-1, 149-2 et 150) de c.p.pe à l'indemnisation à raison de une détention provisoire .les disposition en question, qui son indépendant de l'action en prise en partie ou en responsabilité de l'Etat pour mauvais fonctionnelle de service de la justice ont été très discutées au parlement et leur application est assez fréquente des mesurée analogue existent en droit comparé. La loi du 30 décembre 1996 avait facilité l'indemnisation en supprimant la condition d'anormalité du préjudice. La loi n 2000-516 du 15 juin 2000 étendu faciliter l'indemnisation de personne détenues à tourt .Elle prévoit l'indemnisation de tout préjudice et cette indemnisation sera accordée par le premier président de la cour d'appel. **Bernard Bouloc , Procédure Pénale, 20 e édition, Dalloz ,2006. p.690 et s.**

(2) **Article 149 Modifié par Ordonnance n°2006-673 du 8 juin 2006 - art. 6 v. init.**

Sans préjudice de l'application des dispositions des articles L. 141-2 et L. 141-3 du code de l'organisation judiciaire , la personne qui a fait l'objet d'une détention provisoire au cours d'une procédure terminée à=

الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف كدرجة أولي لقضاء التعويض ، وأتاح له الطعن قررات الرئيس الأول أمام اللجنة الوطنية للتعويض عن الحبس كدرجة ثانية لقضاء التعويض عن أضرار الحبس المؤقت [١]. وتنظر دعوي التعويض في جلسة علنية ،إلا إذا طلب المدعي خلاف ذلك. ووفقا لأحصائية صادرة عن وزارة العدل عام ٢٠٠٨ ، تبين أن مبالغ التعويض المدفوعة ل ٤٦٠ طلب تعويض بلغت ٨ مليون يورو [٢] .

وفي دراسة أجريت لبيان التغير في مبالغ التعويض عن فترة الحبس المؤقت الفترة ما بين عام ٢٠٠١ وحتي ٢٠١٤. تبين اختلاف مبالغ التعويض تبعا لفترة الحبس ونوع الجريمة المنسوبة . وأنه تم التعويض عن مدد تتراوح ما بين بضعة أيام أو حتي يوم واحد ، وبين ست سنوات كأطول فترة تم التعويض عنها . كما أظهرت الدراسة استحواذ الجرائم الجنسية علي نصيب كبير من هذه التعويضات يفوق جرائم السرقة . وتراوح متوسط المبالغ اليومية المدفوعة للتعويض عن الأضرارالأدبية للحبس المؤقت إلي ٧٣ يورو [٣]. كما بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة للتعويض أمام محكمة الاستئناف ٩,٢ مليون يورو ، وبلغ الحد الأدني للمبالغ المدفوعة للتعويض٢٠٠ يورو، بينما بلغ الحد الأقصي ٧٨١,٩٠٢ يورو [٤] .

---

=son égard par une décision de non-lieu , de relaxe ou d'acquittement devenue définitive a droit , à sa demande , à réparation intégrale du préjudice moral et matériel que lui a causé cette détention. Toutefois , aucune réparation n'est due lorsque cette décision a pour seul fondement la reconnaissance de son irresponsabilité au sens de l'article 122-1 du code pénal ,une amnistie postérieure à la mise en détention provisoire , ou la prescription de l'action publique intervenue après la libération de la personne , lorsque la personne était dansle même temps détenue pour une autre cause,ou lorsque la personne a fait l'objet d'une détention provisoire pour s'être librement et volontairement accusée ou laissé accuser à tort en vue de faire échapper l'auteur des faits aux poursuites . A la demande de l'intéressé, le préjudice est évalué par expertise contradictoire réalisée dans les conditions des articles 156 et suivants.

(1) Le demand de reparation doit etre formee devant le premier président de la cour d'appe lqui statue par une ordonnce motivee .Un recourse contre cette ordonnce peut etre formee devant La commission nationale de réparation des détentions (CNRD). **Etienne verg, Procédure Pénale, Lexis Nexis, Litec, 2005, Paris. p.214**.

(2) Debat en audience publique, sufe opposition. Des sommes importantes ont été accordèès : plus de 8 millions d euros pour 640 demandes (source : Annuaier statstique de justice) **Jacques Borricand et Anne Marie simon ,Droit pènal Procèdure pènale, 7e èdition, Dalloz,2010.p.407 et s**

(3 )les durée des détentions provisoires indemnisées est extrêmement étalée entre des périodes de quelques jours ,voire un seul , et de six ans pour les plus longues. La durée moyenne est de 7, 4 mois pour la période étudiée (2001-2014). **https://www.courdecassation.fr/publications /rapport annuel /rapport 2016.p.72 et s.**

(4) En 2015, pour l'ensemble des cours d'appel, le montant total des indemnisations accordées s'est élevé à 9, 2 millions d'euros, donc hors transactions directes entre le demandeur et l'agent judiciaire de l'État. Ceci corres pond à un montant moyen de 20 673 euros. Le minimum relevé a été de 200 € et le maximum de

والجدول التالي يوضح متوسط مدد الحبس المؤقت والتعويض عنه وفقا لنوع الجرائم محل الملاحقة الجنائية(١).

| طبيعة الجريمة المطلوب التعويض عنها | عدد القرارات | النسبة المئوية % | متوسط المدة في الشهر | معدل الجريمة |
|---|---|---|---|---|
| العنف والقتل | ١٠٨٩ | %١٩ | ١٠,٦ | %٧٠ |
| جرائم جنسية | ١٤٣٤ | %٢٥ | ٨,٦ | %٨٥ |
| ارهاب | ٨٣ | %١ | ٧,٦ | %٣١ |
| سرقة | ١٠٩٩ | %١٩ | ٦,٤ | %٣١ |
| مخدرات | ٦٥٨ | %١٢ | ٦,١ | %٨ |
| احتيال | ٤٨٨ | %٩ | ٣,١ | %١ |

781902 € : ces valeurs ne sont pas significatives tant que n'est pas prise en compte la durée des détentions.**https://www.courdecassation.fr/publications / rapport annuel /rapport 2016.p.72.**

(1). **https://www.courdecassation.fr/publications / rapport annuel /rapport 2016.p.72 et s.**

| Nature d'infraction à l'origine de la DP | Nombre de décisions | % | durée moyenne en mois | Taux de crimes dans ces infractions |
|---|---|---|---|---|
| violence et homicide | 1 089 | 19% | 10. 6 | 70% |
| infraction sexuelle | 1 434 | 25% | 8. 6 | 85% |
| terrorisme | 83 | 1% | 7. 6 | 31% |
| vol | 1 099 | 19% | 6. 4 | 31% |
| infraction à la législationsur les stupéfiants | 658 | 12% | 6 .1 | 8% |
| écofi- escroquerie | 488 | 9% | 3.1 | 1% |
| autre | 449 | 8% | 5 | 13% |
| non renseigné | 386 | 7% | 6. 9 | 19% |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| وقد أسست اللجنة | أخري | ٤٤٩ | %٨ | ٥ | %١٣ |
| | غير مسجلة | ٣٨٦ | %٧ | ٦,٩ | %١٩ |

الوطنية للتعويض عن الحبس (CNRD) La commission nationale de réparation des détentions مجموعة من القواعد والمبادئ القانونية التي طبقتها عند تقدير التعويض عن الحبس المؤقت، فأوجبت علي مقدم الطلب اثبات الضرر الذي حاق به من خلال تقديم المستندات والوثائق التي تثبت إدعائه ، ومبلغ التعويض الذي يطالب به ، واعتبرت تخلف العناصرالسابقة سبباً لرفض طلب التعويض[1] .

[1] qu'il a en revanche considéré que M. X... ne rapportait pas la preuve que la détention soit à l'origine des troubles de santé invoqués(**CNRD, 23 octobre 2006, no 06-CRD.035). https://www.courdecassation.fr/**

وتطبيقا لذلك قضي برفض طلب التعويض عن الأضرارالمادية حيث أن المدعي لم يقدم أي دليل على وجود نشاط مهني وقت نظر الوقائع ، كما لم يقدم أي دليل علي دخله قبل سجنه ، وحتي ظهوربراءته .

Attendu que le requérant ne bénéficier d'une réparation d'un préjudice matériel dans la mesure où il ne rapporte aucune preuve d'une activité exercée au moment des faits, et ne produit aucune justification de ses revenus, que ce soit antérieurement à son incarcération, au moment de celle-ci ou depuis sa remise en liberté. **CNRD 21 janvier 2008: 07CRD068. https://www.courdecassation.fr/**

كما قضي برفض طلب التعويض عن الخسائر المادية نتيجة فقدان ايجارات الشركة العقارية لعدم تقديم مستند محاسبي يثبت الخسارة المزعومة.

Attendu, sur la perte de loyers de la société civile immobilière que la demanderesse détenait 40 % des parts de la société, laquelle était propriétaire des murs du fonds de commerce ; que, néanmoins, ladite perte, qui aurait été subie par la société, n'est pas établie, aucun document comptable n'étant fourni. **CNRD, 5 décembre 2011: 011CRD037. https://www.courdecassation.fr/**

وقضي برفض طلب التعويض عن نفقات الدفاع المستحقة للمحامي لعدم تقديم مدعي التعويض الفواتيرالتفصيلية التي تثبت سداد هذه النفقات.

Attendu que le remboursement des frais de défense dus à un avocat ne peuvent concerner que les prestations directement liées à la détention ; que celles-ci doivent faire l'objet de factures d'honoraires détaillées ; que M. X... ne fournit pas de telles factures. Attendu, en conséquence, qu'il y a lieu de rejeter le recours de ce chef. **CNRD, 20 septembre 2010: 09CRD069. https://www.courdecassation.fr/**

وبعدم أحقية مدعي التعويض عن خسارته للدخل ,بالرغم من أنه كان مديراً لشركة SMIC وقت سلب حريته , لأنه لم يقدم أي دليل على دخله المهني الذي كان يتلقاه الأمرالذي يبرر رفض طلب التعويض.

Attendu que, si M. X... soutient qu'il était gérant de société à l'époque de son incarcération et que sa perte de revenus doit être calculée sur la base du SMIC, il ne produit aucun justificatif des revenus professionnels qu'il percevait ; que, dans ces conditions, la décision du premier président ne peut qu'être approuvée. **CNRD, 20 septembre 2010: 09CRD069. https://www.courdecassation.fr/**

و برفض طلب التعويض عن خسارة الدخل لعدم وجود أي دليل يؤيد طلب التعويض ، ويبرر الوضع المهني لمدعي التعويض ، قبل أو بعد سجنه، و سعيه للعثورعلى وظيفة ، سوي إشارته إلي أنه متزوج ويعمل تاجر.

***و فيما يلي توضيح كيفية تقدير التعويض عن الضرر المادي للحبس المؤقت والمبادئ التي طبقته اللجنة الوطنية للتعويض عند تقدير التعويض :***

**١- التعويض عن الضرر المادي يتم تقديره وفقا لأعمال الخبرة**

أجازت المادة ( R.٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ) الموافقة علي أية إجراءات من شأنها تقديم النفع لطالب التعويض [١]. فلضمان حصول المضرورعلي تعويض أفضل أجاز القانون للقاضي الاستعانة بالخبراء في المسائل ذات الطبيعة الفنية [٢].

---

Attendu qu'il ressort des pièces du dossier que M. X... n'a fourni aucun élément permettant de justifier entre - prises pour trouver un emploi ; qu'il ressort notamment des opérations d'expertise psychiatrique, que M. X... a indiqué avoir cessé son dernier emploi "pour faire autre chose" sans pouvoir donner plus de = =précisions ; qu'il ne s'est pas davantage expliqué sur sa situation professionnelle depuis son élargissement ; que s'il a indiqué, à l'appui de sa requête en indemnisation, être désormais marié et exercer la profession de commerçant, il n'a produit aucune pièce à l'appu ces affirmations. **CNRD, 13 mars 2014: 13CRD035. https://www.courdecassation.fr/**

وبرفض التعويض عن الضرر الأدبي من جراء المشاكل الصحية التي ادعي بها مقدم الطلب ،حيث أنه لم يقدم الأدلة التي تشير إلى أن الحبس هوسبب المشاكل التي تذرع بها .

Attendu que, outre l'absence de précision sur le montant du préjudice, l'intéressé ne fournit aucun élément permettant de rattacher celui-ci exclusivement et directement à la période de détention injustifiée qu'il a subie. **CNR détention18juin 20٠7: 06CRD073. https://www.courdecassation.fr/**

[1] **Article R34 Modifié par Décret n°2012-985 du 23 août 2012 - art. 4 https:// www. legifrance.gouv.fr/**
Premier président de la cour d'appel procède ou fait procéder à toutes mesures d'instruction utiles. Il peut, s'il l'estime nécessaire, entendre le demandeur, en présence de son avocat ou celui-ci dûment convoqué, et en présence de l'agent judiciaire de l'Etat et du procureur général ou ceux-ci dûment convoqués.

[٢] وتطبيقا لذلك قضي أنه إذا كان المدعي بالغ من العمر ٥٥ عامًا ، ويعاني من ضمورمحيطي يقلل من قدرته على الحركة ، ويعاني من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم منذ عام ١٩٩١،في حين أنه لم يسبق سجنه ، أو خضوعه لالتزامات قضائية أثناء التحقيق ، و تمت محاكمته بالفعل عن جرائم جنسية ، ولم يتبين أنه قد عانى في مستشفى السجن من ضغوط ، ومن غير المحتمل تجنبه الصدمة النفسية للسجن، والقيود التي يفرضها علي المرضي ،و بصرف النظر عن سوء حالتة الصحية بسبب ظروف العلاج والسجن , فإنه يمكن تقييم الضرربناء علي تقرير الخبير، وفي ضوء مدة السجن مما يقتضي منحه مبلغ ٢٢٠٠٠ يورو .

Attendu qu'il est constant que lors de son incarcération M. X..., alors âgé de 55 ans, était atteint d'une amyotrophie péronière de Charcot-Marie-Tooth réduisant sa mobilité, d'un diabète apparu en 1991 ainsi que d'hypertension artérielle ; Attendu que ni l'antécédent carcéral ancien ni le fait qu'il se trouvait sous =contrôle judiciaire lors de l'enquête, ayant été déjà poursuivi pour des faits à caractère sexuel, ni encore la circonstance que l'incarcération ait été subie en milieu hospitalier le préservant de pressions éventuelles de

و**يتبين لي** أن إقرار المادة السابقة من مقتضيات العدالة , لأن هناك أنواع من القضايا يتطلب الفصل فيها إلي رأي فني أو علمي لا يتوافر إلا لأشخاص بعينهم. وباعتبار القاضي لايملك هذه المعرفة الفنية الخاصة, فإنه يعهد هذه المهمة لخبير ويعين له حدود هذه المهمة حتي يتمكن من تقدير عناصر الأثبات في الدعوي.

**٢- الضرر المباشر لفقدان الحرية هو الضرر القابل للتعويض**

الضررالمباشرعن الحبس المؤقت هوالضررالقابل للتعويض(١). ويتحقق ذلك بتوافرعلاقة السببية بين الحبس المؤقت والضررالمدعي به (٢). وأري أن الشرط السابق بديهي للمطالبة بالتعويض لأن بانعزال الضرر عن الحبس المؤقت ينتفي به ركن السببية , وتنعدم العلاقة المباشرة بين الضرر والحبس المؤقت .

**٣-التعويض عن الضرر المادي يشمل فقدان الوظيفة وفقدان الدخل**

يجوزالتعويض عن الضررالمادي لفقدان الدخل بسبب سلب الحرية, ويشمل هذا التعويض المالي فقدان الراتب أوالأجر خلال فترة الحبس المؤقت و إلي ما بعد الإفراج والعثورعلي عمل . وتطبيقا لذلك قضي أنه إذا كان الثابت أن طالب التعويض قد تم إلقاء القبض عليه في مكان عمله في اليوم السابق علي حبسه ، وكان حبسه سببا مباشراً لفقدان وظيفته، الأمرالذي يقتضي تعويضه عن الضررالمادي وأن يؤخذ في الاعتبار التعويض عن كامل الأجورالتي فاتته

---

codétenus, ne sont de nature à éluder le choc psychologique de la détention et le caractère contraignant qu'elle présentait pour un grand malade ; que ces facteurs d'aggravation, indépendants du préjudice ayant pu résulter pour sa santé des conditions de traitement et d'incarcération qu'il appartiendra au premier juge= =d'évaluer à l'issue de l'expertise, ne justifient toutefois pas, a regard de la durée du séjour carcéral, l'indemnisation du préjudice moral allouée par l'ordonnance qui sera ramenée à la somme de 22 000 euros. **CNR détention 5 mars 2012: 011CRD059**. **https://www.courdecassation.fr/**

كما قضي بتعويض المدعية بمبلغ ٤٥٠٠٠ يورو عن التداعيات النفسية التي عانت منها, بالنظرإلي تقرير الطبيب، وتعرضها للسجن لأول مرة وهي في سن العشرين.

Attendu que s'agissant d'une première incarcération, intervenue à l'âge de vingt ans, compte tenu des retentissements d'ordre psychologique subis, établis par l'attestation du docteur Y..., et de la durée de la détention indemnisable, il y a lieu d'allouer à M. X... la somme de 45 000 euros. **CNR détention 17 mars 2008:07CRD080**.

(1) Que, selon l'article 149 précité, l'indemnité est allouée en vue de réparer intégralement le préjudice personnel, matériel et moral, directement lié à la privation de liberté**. CNR détention 24 janv 2002, n°0 1 - 92CRD.003**. **https://www.courdecassation.fr/**

(2) Attendu que outre l'absence de précision sur le montant du préjudice, l'intéressé ne fournit aucun élément permettant de rattacher celui-ci exclusivement et directement à la période de détention injustifiée qu'il a subie. **CNR détention١٨juin 20٠7: 06CRD073. https://www.courdecassation.fr/**

خلال فترة الحبس [1] . كما قضي أنه إذا كان مقدم الطلب قد حصل علي عقد توظيف من قِبل شركة Les Frères Constructers كعامل بناء بإجمالي راتب شهري قدره ١،٢١٥,١١ يورو، وأن حبسه كان السبب الوحيد الذي حال دون تنفيذ هذا العقد ، فإذا قدر له الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف تعويضاً يقدر بمبلغ ٢٠٠ ٣ يورو مقابل صافي الأجور التي كان سيتحصل عليها لولا حبسه ، فإن هذا التقدير يعد صحيحا دون تنفيذ هذا العقد ، فإنه يستحق التعويض بمبلغ ٢٠٠ ٣ يورو عن صافي الأجور التي كان وظيفته ،الأمرالذي يقتضي تعويضه عن الضررالمادي ، وأن يؤخذ في الحسبان التعويض عن كامل الأجورالتي فاتته خلال فترة الحبس [2] .

و يدخل في عناصر تقديرالتعويض المادي عن فقدان الدخل مدة الحبس المؤقت، والوقت الازم لإيجاد فرصة عمل, ومهنه المدعي السابقة، وخبراته، ومؤهلاته الدراسية. وتطبيقا لذلك قضت اللجنة الوطنية للتعويض بمنح المدعي مبلغ ١٠٠٠٠ يوروتعويض عن الضررالمادي من جراء فقدان دخله، بالنسبة لطبيعة عمله كسائق, ونقص مؤهلاته الدراسية, والوقت الازم لإيجاد فرصة عمل والتي قدرت بثمانية أشهر [3] .

---

[1] Mais attendu qu'il résulte de la lettre adressée par Me Y... ,commissaire-priseur , à M. X... que celui-ci a fait l'objet d'un licenciement pour faute grave en raison d'un abandon de poste qui était le fait de son incarcération ; qu'il est incontestable que la détention est la cause directe et exclusive de la perte de= =sonemploi ; qu'il s'ensuit que la réparation du préjudice matériel de M. X... doit prendre en compte les pertes de salaires subies par ce dernier depuis son incarcération et, après sa libération, pendant la période nécessaire à la recherche d'un emploi ; qu'il y a lieu en conséquence de lui allouer à ce titre la somme de 3 290 euros**. CNR detention 21 octobre 2005 : 05-CRD005. https://www.courdecassation.fr/**

[2] Attendu qu'à l'appui de sa demande, M. X. a produit un contrat de travail signé le 12 janvier 2004, soit le lendemain de son placement sous mandat de dépôt, par l'entreprise les Frères Constructeurs, portant sur son embauche à compter de cette date, en qualité d'ouvrier du bâtiment moyennant paiement d'un salaire mensuel brut de 1 215,11 € ; que seule son incarcération a fait obstacle à l'exécution de ce contrat qui était certaine ; que, dès lors, la décision du premier président qui a évalué l'indemnité réparatrice à la somme de 3 200 € correspondant aux salaires nets que le demandeur aurait dû percevoir s'il n'avait pas été incarcéré, doit être confirmée. **CNR détention١0 janvier 20٠6: 05CRD052. . CNR detention 21 octobre 2005 : 05-CRD005. https://www.courdecassation.fr/**

[3] Attendu qu'eu égard à la nature de l'emploi (cariste) exercé depuis six ans chez le même employeur au moment de son placement en détention, de l'absence de diplôme et de qualification du demandeur, il apparaît que le temps normalement nécessaire pour retrouver un emploi peut être fixé à huit mois, ce qui correspond d'ailleurs à la reprise d'une activité à titre temporaire chez Manpower ; que compte tenu du salaire mensuel net qu'il percevait chez Goosens Cartotec tel qu'il ressort du jugement prud'homal (1 527,07 euros), déduction faite des indemnités de 7 023,74 euros, perçues de l'Assedic pendant cette période, le préjudice matériel de M. X..., incluant la période de détention proprement dite, sera intégralement réparé par l'allocation d'une somme de 10 000 euros**. CNRD 18 décembre 2006; 06CRD045. https://www.courdecassation.fr/**

ويتعين علي طالب التعويض تقديم ما يثبت دخله ، والأجر الذي كان يتقاضاه قبل سلب حريته ، من خلال تقديم مستندات رسمية ,أو محاسبية ,أو ضريبية ,أو اجتماعية. فإن تعذر ذلك ، يجوز اثبات الدخل بكافة طرق الاثبات [1]

---

=كما قضي في قرار آخرأنه يدخل في تقدير التعويض عن الضررالمالي نتيجة الحرمان من الأجر الفترة اللازمة للبحث عن عمل بعد الإفراج. فإذا كان لدي المدعية عقد عمل لأجل غير مسمى ، أبرم في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦ وبمرتب صاف قدره ٨٥٩,٤١ يورو وفقًا لإشعار ضريبة الدخل لعام ٢٠٠٩ ؛، وتم تعليقه بسبب الحبس, فإن خسارة الدخل تقتصر، في هذه الحالة ، علي المدة من بداية الحبس إلى نهايته ،وخلال الشهر التالي حتي العثورعلي وظيفة مماثلة .=

=Qu'en l'espèce, Mme X... bénéficiait, lors de l'écrou, d'un contrat de travail à durée indéterminée, conclu le 30 août 2006, qui a été suspendu à compter de l'incarcération et qui générait un salaire net de 859,41 euros selon l'avis d'imposition sur le revenu 2009 ; que le préjudice lié à la perte de revenus se circonscrit, en l'espèce, du début à la fin de la détention ainsi que durant le mois qui l'a suivie, à l'issue duquel la requérante a retrouvé, auprès d'un autre employeur, un emploi de même ordre .**CNR détention 8 décembre 2015:15CRD011. https://www.courdecassation.fr/**

وقضي بالتعويض عن الضررالمادي لفقدان الأجرالصافي المنصوص عليه في عقد العمل الذي أبرمه المدعي عن كامل مدة الحبس المؤقت، لوجود علاقة السببية بين الحبس المؤقت وعدم تنفيذ العقد.

le préjudice économique doit être réparé sur la base couvrant toute la période de détention de la perte des salaires nets prévus au contrat, quand bien même celui-ci n'avait pas commencé à être exécuté, et non au titre de la perte d'une chance de trouver un emploi .**CNR détention 26 juin 2006 : 05 CRD 008. https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

وبالتعويض عن فقدان الأجر عن كامل مدة الحبس المؤقت حتي الافراج و العثورعلي عمل بسبب الطرد من الوظيفة نتيجة الحبس المؤقت

De même, dès lors que la détention est la cause directe et exclusive de la perte de son emploi par le requérant, licencié pour faute grave en raison d'un abandon de poste du fait de son incarcération, la réparation du préjudice matériel doit prendre en compte les pertes de salaires subies depuis l'incarcération et, après la libération, pendant la période nécessaire à la recherche d'un emploi. **CNR 21 octobre 2005: 05 CRD 005, Bull. crim. 2005 CNRD n° 9 .p. 36. https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

[1] Attendu que si les revenus procurés par une activité professionnelle, qu'elle soit indépendante ou salariée, doivent, en principe, être prouvés par la production de documents officiels, comptables, fiscaux ou sociaux, il en va, exceptionnellement, autrement lorsque la situation institutionnelle du pays dans lequel ces revenus ont été perçus met le requérant dans l'impossibilité de verser de telles pièces aux débats, auquel cas cette preuve peut être faite par tous moyens. **CNR détention17juin 2013: 12CRD 043. https://www.courdecassation.fr/**

**من جانبي** أري أن استطالة التعويض المادي عن فقدان العمل والدخل إلي الفترة الازمة لأيجاد عمل فيه مراعاة للعدالة ، لأن المضرور قد يمكث وقتا للبحث عن عمل ،وهذا الوقت يختلف وفقا لمؤهلاته ،وخبراته ، ومهاراته وإلي مانحو ذلك ، والوضع في الاعتبار هذه المدة دلالة علي حرص القضاء الفرنسي علي تعويض المضرور من الحبس المؤقت تعويضا متكاملاً بإعادته- قدر الإمكان - إلي الحالة التي كان عليها قبل تحقق الضرر.

**٤- تقديرالتعويض عن الضرر المادي يتضمن مصاريف الدفاع التي أنفقت خلال مراحل الدعوي الجنائية**

غالبا ما يتكبد المحبوس الكثيرمن النفقات من أجل نيل حريته، الأمرالذي يتطلب تعويضه عن هذه النفقات، وهذا ما استقرعليه قضاء لجنة التعويض، فقد ذهبت إلي أن تكاليف الدفاع لا تؤخذ في الاعتبار إلا إذا كانت مقابل استحقاقات تتعلق مباشرة بالحبس المؤقت.[١] .

ويتعين لقبول التعويض عن هذه النفقات، واسترداد تكاليف الدفاع تقديم فواتير، أوحساب ثابت مبين فيه تفصيلياً الأعمال التي تم تنفيذها من قبل الدفاع للحصول على الإفراج [٢] . **وأري** أن التعويض السابق بديهي ، لأن المضرور تحمل نفقات في سبيل استرداد حريته ، ماكان عليها تحملها لولا سلب حريته ، الأمر الذي يقتضي تعويضه عنها .

**٣- التعويض عن الضرر المادي يشمل جبر ضررتفويت الفرصة**

---

(1) Attendu que les frais de défense qui incluent les honoraires d'avocat ne sont pris en compte au titre du préjudice causé par la détention que s'ils rémunèrent des prestations directement liées à la privation de liberté et résultant de factures ou d'un compte établi par le défenseur, permettant d'identifier ces dépenses. **CNR détention7 novembre 2011: 11 CRD 021 et 11 CRD 028. https://www.courdecassation.fr/**

(2) Si la facture d'honoraires énumère de façon détaillée les prestations effectuées pour obtenir la libération du demandeur, ainsi que leur coût, la commission admet le remboursement de tels frais de défense **(CNRD, 21 janvier 2008, no 07-CRD.062). https://www.courdecassation.fr/**

كما قضي أن اثبات سداد أتعاب المحامي ، ونفقات الخدمات ذات الصلة المباشرة بالحرمان من الحرية متروك لمقدم الطلب عن طريق تقديم الفواتير الدالة علي ذلك, موضح فيها بالتفصيل الإجراءات المتعلقة بالحبس ، بما في ذلك زيارات السجن، وطلبات الإفراج ، مع مراعاة أحكام المادة١٢ من المرسوم رقم ٧٩٠ لسنة ٢٠٠٥ الصادر ١٢ يوليو ٢٠٠٥ والمتعلق بقواعد أخلاق مهنة المحاماة .

Attendu que le remboursement des honoraires versés à un avocat au titre de la défense ne peut concerner, devant la commission de céans, que les prestations directement liées à la privation de liberté ;qu'il appartient au demandeur d'en justifier par la production de factures ou du compte que doit établir son défenseur, pour satisfaire aux dispositions de l'article 12 du décret N° 2005-790 du 12 juillet 2005 relatif aux règles de déontologie de la profession d'avocat, avant tout paiement définitif d'honoraires, détaillant les démarches liées à la détention, notamment les visites à l'établissement pénitentiaire et les diligences effectuées pour la faire cesser par des demandes de mise en liberté. **CNR détention 12 avril 2013:12CRD034. https://www.courdecassation.fr/**

**(أ)** التعويض عن الضرر المادي يشمل تفويت فرصة نقاط معاش التقاعد الإضافية لعدم دفع الاشتراكات

جبر الخسائر المالية يشمل فقدان نقاط التقاعد الإضافية نتيجة عدم دفع مساهمات معاش التقاعد ، والتي كان من الممكن المساهمة فيها بشكل طبيعي لولا الحبس. وبناء علي ما تقدم قضي بأنه إذا كان المدعي قادراً علي دفع اشتراكات معاشه الأساسي ،أو التكميلي التقاعدي، ولم يتمكن من ذلك بسبب حبسه، فإن فوات فرصة الحصول علي هذه النقاط يكون متحققا ، الأمر الذي يتعين تعويضه عن ضرر الفرصة الفائتة بمبلغ ٢٠٠٠٠ يورو نتيجة فقدان هذه نقاط معاش ٢٠٠٠٠ يورو نتيجة فقدان هذه نقاط معاش التقاعد الوضع في الحبس المؤقت يشكل ضرراً مادياً عن فوات فرصة الحصول علي ١١١ نقطة، مما يقتضي التعويض عن ذلك بمبلغ ٢٣٧٥ يورو [١] . وقضي في قرارآخربأنه لا يمكن الحصول على حقوق المعاش التكميلي إلا من خلال دفع الاشتراكات المرتبطة بالدخل المهني، وتعذرذلك بسبب الوضع في الحبس المؤقت يشكل ضرراً مادياً عن فوات فرصة الحصول علي ١١١ نقطة، مما يقتضي التعويض عن ذلك بمبلغ ٢٣٧٥ يورو [٢].

**(ب)** التعويض عن الضرر المادي يشمل تفويت فرصة تحقيق ربح ، أوتجنب خسارة مالية، أوالاستمرار في العمل، أو الحصول علي عرض عمل

---

[1] Attendu que durant son incarcération, M. X... n'a pu cotiser ni pour sa retraite de base, ni pour ses retraites complémentaires ; que le préjudice subi s'analyse en une perte de chance d'obtenir les points de retraite qu'il était en droit d'escompter si, n'étant pas incarcéré, il avait pu normalement cotiser ; que ce préjudice ne peut correspondre comme il le demande à la perte de pensions de retraite qu'il aurait pu toucher ; que la commission nationale trouve au dossier les éléments d'appréciation pour arrêter à la somme de 20 000 € l'indemnisation due au requérant au seul titre de la perte de ces points . **(CNRD, 29 mai 2006, no 05-CRD.082, Bull. crim. 2006, no 8). https://www.courdecassation.fr/**

[2] Qu'en revanche, les droits à une retraite complémentaire ne pouvant s'acquérir que par le paiement de cotisations attachées au revenu professionnel, la perte occasionnée à ce titre par la détention provisoire ouvre droit à réparation ; qu'en l'espèce, Mme X... justifie, par comparaison entre le nombre de points cumulés durant son incarcération et ceux cumulés après sa libération, d'une perte de 111 points ARRCO dont le rachat est évalué à une somme de 2 375 euros qu'il convient donc de lui allouer en réparation de ce préjudice**. CNR détention 8 décembre 2015:15CRD011. https://www.courdecassation.fr/**

يدخل في تقدير التعويض عن الضررالمادي تفويت فرصة تحقيق ربح ،أو تجنب خسارة مالية ، من ذلك تفويت فرصة استمرار أعمال الشركة, أو المضي في بيع أسهمها في وقت مناسب [١]. وكذلك فوات فرصة الاستمرار في العمل بسبب الحبس [٢].

---

[2] Que cependant, l'expert n'ayant pas exclu dans ce contexte difficile "l'hypothèse d'une survie, même si les tensions financières en octobre 2002 sont réelles et fortes" (exp. p. 51), le préjudice de X... sera évalué sous la forme de la perte, pour lui, d'une chance de poursuivre l'activité de l'entreprise ou de procéder à la cession de ses parts à un moment favorable. **. CNR détention15mars 2010: 07 CRD092. https://www.courdecassation.fr/**

[٢] فإذا كان المدعي يعمل مراسلاً في فرنسا منذ هجرته إليها عام ٢٠٠٢, الأمرالذي يقتضي معه زيادة مبلغ التعويض إلي ٩٠٠٠ يور لتعويضه عن فوات الفرصة وليس عن خسارة الدخل.

Attendu que la demande relative à la perte de salaire subie ne fait pas l'objet de contestation ; que si l'intéressé ne peut prétendre qu'il aurait pu conserver son emploi non seulement pendant les deux ans restant de son incarcération provisoire, mais au delà jusqu'à l'âge de la retraite, compte tenu de la= =situation économique générale et la taille de l'entreprise, il caractérise cependant l'existence d'une perte de chance de pouvoir continuer à travailler en France dès lors qu'en raison de l'incarcération, il a perdu le bénéfice de l'autorisation administrative correspondante, alors qu'auparavant, il avait constamment occupé un emploi sur le territoire national depuis son émigration en 2002 ; que le montant de l'indemnité réparatrice de cette perte de chance doit être porté à 9 000 euros. **CNR détention7 november 2011: 11 CRD 021.**

كما قضي بالتعويض عن تفويت فرصة الحصول علي أحد عروض العمل خارج البلاد والتي سعي إليها مقدم الطلب، وكان حبسه سببا في تفويت هذه الفرصة.

Attendu que même si les intérêts de M. X... étaient en France, notamment au travers de sa société Visages pour l'Art , il résulte néanmoins de l'une des offres d'embauche qu'il avait recherché un éventuel emploi aux Emirats Arabes Unis à la fin de l'année 1994, avant son placement en détention ; que du fait de son incarcération il a perdu une chance réelle et sérieuse de pouvoir saisir l'opportunité d'occuper l'un de ces emplois, et de réaménager en conséquence les activités qu'il avait déployées en France qui n'étaient pas totalement incompatibles avec cet emploi ; Attendu de surcroît que cette perte de chance ne peut concerner que la période de détention de M. X..., puisqu'à partir du 4 avril 1995 et jusqu'à la décision d'acquittement, son placement sous contrôle judiciaire l'aurait empêché d'occuper l'un de ces emplois à l'étranger . **CNR détention 26 juin 2006 : 05 CRD 008. https://www.courdecassation.fr/**

وبالتعويض عن فوات فرصة العثور علي عمل بسبب الحبس المؤقت .

De la perte des indemnités versées par l'ASSEDIC et de la perte d'une chance de retrouver un emploi**. CNRD 23 octobre 2006: 06CRD024; Bull. crim. 2006 CNRD n° 13 p. 39. https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

وتقييم الفرصة الفائته للاستمرار في العمل المربح يتم في ضوء النشاط السابق لمقدم الطلب [١]. بيد أن التعويض عن فوات الفرصة لا يمكن أن يساوي المزايا التي كانت ستوفرها هذه الفرصة لو تحققت [٢] .

**(ج)** التعويض عن الضرر المادي يشمل ضرر تفويت فرصة الحصول علي بدل الاجازات والعلاوات

قررت اللجنة الوطنية للتعويض أن التعويض الكامل للضرر المادي للحبس المؤقت يتضمن فوات العلاوات ، ومكافأة نهاية العام . وتطبيقا لذلك قضت بعدم أحقية مقدم طلب التعويض لمبلغ ٢٠٠٠٠ كتعويض عن فقدان مكافأة نهاية العام بسبب انعدام رابطة السببية بين ضياع هذه المكافأة والحبس المؤقت [٣] .

**(د)**التعويض عن الضرر المادي يشمل ضرر تفويت فرصة حضور تدريب أو اجتياز امتحان

قد يكون سلب الحرية سببا في تعذرحضور تدريب أو اجتيازاختبار، الأمرالذي يترتب عليه الرسوب وتكرار السنة الدراسية، وهذا ما قضت به الجنة الوطنية للتعويض عندما أجازت التعويض المادي عن تفويت فرصة حضورتدريب أودراسة ، أواجتياز اختبار ، مما أدي إلي تكرارالسنة الدراسية [٤]. كما أجازت في قرار آخر التعويض عن تفويت فرصة حقيقية لمواصلة الدراسة الجامعية [٥].

---

(1) Attendu que la chance perdue de continuer à occuper un emploi rémunérateur doit être évaluée en considération de ce qu'avait été antérieurement l'activité du requérant, qui apparaît en l'espèce comme un jeune travailleur assidu. **CNR détention7 décembre 2015: 15 CRD 026. https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

(2) L'indemnité doit être mesurée à la chance perdue et ne peut être égale à l'avantage qu'aurait procuré cette chance si elle s'était réalisée **(CNRD, 13 décembre 2010, no 10-CRD.025). https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006.**

(1) Qu'en revanche le requérant ne démontre pas que la perte d'une bonification de fin d'année de 20.000 € puisse être imputée à une détention qui s'est déroulée du 22 septembre au 31 octobre 2002. **CNR détention ,٦ fev 20٠6:05CRD046**. **https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

(2) Elle répare également la perte de chance de suivre une scolarité ou une formation ou de réussir un d'où l'obligation de recommencer une année scolaire **(CNRD, 2 mai 2006, no 05-CRD.071). https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

(3) Le premier président a exactement fixé l'indemnisation de la perte de chance avérée du demandeur de poursuivre le cursus universitaire qui s'ouvra **(CNRD, 10 mai 2016, no 014-CRD.007). https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006.**

من **جانبي** أري أن إقرار التعويض عن فوات الفرص السابقه سببه أن هذه الفرص كانت حقيقية, وجدية ، وتفويتها أمر محقق ، وفواتها قاطع في دلالته علي حدوث ضرر. الأمر الذي يقتضي التعويض عن فواتها ، وحساب ماكان يأمل المضرور الحصول عليه من كسب، ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة.

**4-التعويض عن الضرر المادي لسلب الحرية يشمل مصاريف الاتنقال والزيارة التي تكبدها أولاد المحبوس وزوجته الذين هم في إعالته**

التعويض المادي عن مصاريف المواصلات التي تكبدتها الأسرة لزيارة المحبوس جائز دائماً طالما كان المحبوس هو العائل لهذه الأسرة , ولارتباط هذه المصاريف بالحبس المؤقت. وتطبيقا لذلك قضي بجواز التعويض المادي للزيارات التي قام بها الابن الكبير للمحبوس مادام يعيش في كنف أبيه، ويقيم معه ، وكونها نفقات تتعلق بالحبس ((١) وبالمثل النفقات التي تكبدها أطفال المحبوس القصر لزيارته (٢)

(١ ) قضي أنه على الرغم من كون ابن مدعي التعويض شابًا بالغًا إلا أنه كان يعتمد ماليا على والده ويعيش في كنفه ، على عكس أفراد الأسرة الآخرين ، فإذا كانت زياراته لأبيه في السجن موثقة وثابته بوثائق السجن،و كانت المسافة بين مكان عمل المحبوس ومنزل الأسرة معروفة ولم يكن لدي هذا الشاب رخصة قيادة وسيارة شخصية , فإنه لايجوز أن يحرم مقدم الطلب من الحق في التعويض الكامل عن الأضرارالناجمة عن الحبس المؤقت ، ومنها سداد تكلفة رحلات الزائر، ويمكن تقدير هذه التكلفة بشكل معقول بالرجوع إلى الجدول= =الضريبي للرسوم الكيلومترية التي وضعتها ونشرتها الدولة . وبناء عليه سيتم تخصيص مبلغ ٢ ٦٧٥,٩٢ يورو لهذا الصدد ، وخلاف ذلك سيتم استبعاد تكاليف زيارة الأشخاص الآخرين المستقلين ماليا عن المحبوس.

Attendu, qu'il est constant que le fils de l'intéressé, était, au contraire des autres membres de la famille, économiquement dépendant de son père sous le toit duquel il résidait, bien que jeune majeur ; que ses visites en détention sont attestées et datées par des documents pénitentiaires ; que la distance entre l'établissement d'affectation du détenu et le domicile familial est connue ; qu'en cet état, la circonstance que ce fils soit dépourvu du permis de conduire ainsi que d'un véhicule personnel ne prive pas le demandeur du droit d'obtenir du juge de la réparation de la détention, tenu d'indemniser l'ensemble des préjudices spécifiques qu'elle induit, le remboursement du coût des trajets du visiteur qu'il a nécessairement supporté ; qu'en l'absence d'autre élément d'appréciation ,le coût peut être raisonnablement calculé par référence à un véhicule de faible cylindrée sur la distance considérée à partir de la référence officielle que constitue le barème fiscal des frais kilométriques établi et publié par l'Etat ; que la somme de 2 675,92 euros sera dès lors allouée de ce chef, les frais de visite des autres personnes, économiquement indépendantes du détenu, ne pouvant en revanche être pris en compte. **CNR détention 12 décembre 2012:12CRD022.**

(1) Les frais de transport engagés par le demandeur pour permettre à son épouse de lui rendre visite en prison constituent des dépenses liées à la détention. **CNRD, 14 décembre 2005, no 05-CRD.036. https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006.**

كما قضي بتخصيص مبلغ إضافي قدره ١ ٨٨٢,٥٠ يورو (ألف وثمانمائة واثنان وثمانون يورو وخمسون سنتًا) كتعويض عن الضرر المالي مقابل مصاريف الزيارات التي استقبلها مقدم الطلب من أطفاله القصر.

**٦-التعويض عن الضرر المادي يشمل النفقات المتكبدة في سبيل تغيير المسكن**

قد يتعذرعلي أسرة طالب التعويض سداد أجرة المسكن الذي تقيم فيه نتيجة فقدان مصدر دخلهم بحبس عائلهم ,الأمرالذي يتطلب الانتقال إلي مسكن آخر أقل تكلفة, ولذلك يتعين أن تدخل نفقات تغييرالمسكن ضمن التعويض عن الضررالمادي طالما كان الحبس هو سبب تعليق راتب المدعي، واضطره إلي تغييرالمسكن الذي استأجره والانتقال لمسكن آخر فإن التعويض عن الضررالمادي يجب أن يشمل نفقات تغييرالمسكن ونقل المعيشة [١] .

**٧- تقديرالتعويض عن الضرر المادي يشمل الضرر الجسدي**

المساس بسلامة الجسم بأى أذى من شأنه الإخلال بحق الإنسان في سلامة جسمه ، ويتوافر به الضرر المادى المستوجب للتعويض ، وبناء عليه فإن كل أذي يصيب جسد المحبوس ويسبب له اعتلال يسهم في تقدير التعويض عن الضرر المادي. وتطبيقا لذلك قضي أن عجز المدعي عن استئناف عمله نتيجة المرض الذي ألم به خلال فترة الحبس المؤقت يؤخذ في الاعتبارعند تقديرالتعويض عن الضرر المادي [٢].

**٨- التعويض عن الضررالمادي ينسحب إلي فترة الحرمان من الحرية خارج فرنسا حتي وقت تسليم المحبوس إلي السلطات الفرنسية**

في سابقة من نوعها كان علي اللجنة الوطنية للتعويض **(CNRD )**أن تفصل في طلب تعويض عن فترة حبس مؤقت خارج فرنسا- بناء علي أمر قبض صادر من السلطات الفرنسية إلي دولة في الاتحاد الأوربي - كجزء من اجراءات التسليم إلي السلطات الفرنسية، وحبس الملاحق جنائياً داخل فرنسا. وانتهت اللجنة إلي أن مثل هذه الفترة من

---

Au titre du remboursement des frais des visites reçues par lui de la part de ses enfants mineurs et statuant à nouveau ; Lui ALLOUE la somme complémentaire de 1882,50 euros (mille huit cent quatre-vingt-deux et cinquante centimes) en réparation du préjudice matériel .**CNR détention 10 octobre 2011 :10CRD079. https://www.vie-publique.fr/rapport/36172-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-annuel-2015-2016.**

(2) Lorsque l'incarcération, qui s'est traduite par la suspension du traitement du demandeur, a eu pour conséquence la perte du logement dont celui-ci était locataire, les frais de déménagement et de transport = =qu'il a exposés, et qui sont directement liés à la détention, doivent être réparés **.CNRD, 14 décembre 2005, no 05-CRD.044. CNRD, 14 décembre 2005, no 05-CRD.036. https://www.vie- publique. fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**.

(1) L'impossibilité de reprendre un travail à la cause de maladie contractée pendant une détention provisoire doit être indemnisée au titre de préjudice économique en cas de pétré au titre de préjudice corporel. **(CNR détention 1er avril 2005 : Bull Crim) https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**.

الحرمان من الحرية يجب أن تؤخذ في الاعتبار طالما أن الإجراءات انتهت ببراءة طالب التعويض، الأمر الذي يجيز التعويض المادي عن هذة المدة [1].

[2] S'agissant, en premier lieu, de la notion de détention provisoire injustifiée, une décision du 20 février 2006 a eu à se prononcer sur l'hypothèse inédite devant la Commission nationale 45 où le demandeur en réparation avait dans un premier temps été détenu à l'étranger dans le cadre d'une procédure d'extradition avant d'être remis aux autorités françaises et incarcéré en France 46. Pouvait-on inclure cette période de privation de liberté dans la durée de la détention provisoire injustifiée ouvrant droit à réparation ? Relevant que le requérant avait fait l'objet d'un mandat d'arrêt visant l'infraction pour laquelle il avait été relaxé et que la demande d'extradition des autorités françaises impliquait son placement en détention, elle a estimé que la période de détention liée à la procédure d'extradition devait être prise en compte ainsi que toutes= les conséquences financières en résultant pour l'intéressé.**https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006 .**

وبتأييد قرار الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتخصيص مبلغ ٨٢٢,١٣ يورو لمقدم الطلب مقابل سعر تذكرة الطائرة للعودة إلى البرازيل ، نظرًا لحبسه بتهمة الاحتيال في بربينيان ،وحبسه في البرتغال من ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢ ، بقصد تسليمه إلى السلطات الفرنسية .=

=Qu'il convient de confirmer également la décision du premier président allouant au demandeur la somme de 822,13 € correspondant au prix justifié de son billet d'avion de retour au Brésil .**CNR détention 20 fév 2006, 05 - CRD.046. https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006.**

الجديربالذكر أن هناك أنماط مختلفة من الحبس المؤقت وفقا للفقرة الثانية من (المادة ٧١٦-٤ من قانون الاجراءات الجنائية) وهي الحبس السابق علي المحاكمة, فهذه الفترة تحسب من مدة الحبس المؤقت, وقد راعي نظام التعويض عن الحبس المؤقت جبر الأضرار الناجمة عن الحرمان من الحرية خلال تلك المدة. والأمر نفسه ينطبق علي مدة الحبس خارج فرنسا بناء علي أمر قبض أوربي وفقا لقانون ٩ مارس٢٠٠٤.

La solution apparaît logique. La question peut tout d'abord se poser pour les différentes formes d'incarcéra tion provisoire que l'article 716-4 alinéa 2 du code de procédure pénale assimile à la détention provisoire quant à l'imputation sur la durée de la peine. La Commission nationale de réparation des détentions poursuit donc cette assimilation de régime en termes de réparation en considérant que la période d'incarcération subie à l'étranger liée à la procédure d'extradition demandée par la France doit être prise en compte ainsi que toutes les conséquences financières en résultant pour l'intéressé dans le cadre de sa demande de réparation de la détention provisoire injustifiée. La solution doit être reliée à la recommandation du 16 septembre 1986 du Comité des ministres du Conseil de l'Europe concernant l'application pratique de la convention européenne d'extradition relative à la détention aux fins d'extradition qui invitait les États-membres parties à la convention non seulement à veiller à ce que la détention aux fins d'extradition soit imputée sur la peine de la même manière que la détention provisoire, mais aussi à examiner leur législation de manière à permettre aux personnes détenues de manière injustifiée aux fins d'extradition de réclamer une indemnité aux mêmes conditions que celles qui régissent

والقضاء السابق راعي جبر الضرر الناجم عن الحبس المؤقت حتي ولو تم تنفيذ هذا الحبس خارج فرنسا ، طالما توافرت شروط التعويض الأخري .

**٩- التعويض عن الضرر المادي يكون عن الضرر الشخصي المرتبط بالحبس**

التعويض عن الضرر المادي لايشمل إلا الضرر الشخصي الناجم عن سلب الحرية، وبناءعليه يتم استبعاد كل تعويض غيرمتعلق بشخص المحبوس ، وغيرمرتبط بالحرمان من الحرية [١]. ذلك أن ( المادتين ١٤٩ و ١٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية) لا تجيزان إلا جبر الضرر الشخصي المرتبط بالحبس المؤقت [٢] .

**١٠-التعويض عن الضرر المالي لا يتضمن النفقات التي كان علي مقدم الطلب تحملها في كل الأحوال**

نظرًا لأن التعويض عن فقدان الدخل هو بمثابة إعادة المدعي إلى الحالة التي كان عليها قبل الحبس، وبناء علي ذلك فإن التعويض لا يستحق في حالة النفقات التي كان علي طالب التعويض أن يتحملها من دخله إذا لم يكن محبوسا ومثال ذلك : الإيجارات ، ضريبة الإسكان ، التأمين على السيارات ، رسوم التلفزيون ، رسوم البطاقات المصرفية [٣]. وكذلك

---

l'indemnisation pour détention provisoire injustifiée. Elle vaudrait à l'identique pour l'incarcération subie hors de France en exécution d'un mandat d'arrêt européen depuis la loi « Perben II » du 9 mars 2004 portant transposition de la décision- cadre du Conseil du 13 juin 2002 qui ne comportait, au-delà de la déduction de la période de détention subie dans l'État-membre d'exécution, aucune disposition relative à la réparation de l'incarcération injustifiée.**https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire- rapport- 2006 .opt, cit, p. 36.**

(1) Attendu que M. X. ne peut prétendre qu'à la réparation d'un préjudice personnel lié à son incarcération, ce qui n'est pas le cas de ce poste de préjudice. **CNR détention 29 mai 2006 : no 05CRD. 082**. **https://www.courdecassation.fr/**

(1) Attendu que les frais de déplacement exposés par la famille ne constituent pas un préjudice personnel Ouvrant Droit à réparation sur le fondement de l'article 149 du code de procédure pénale**. CNRD 23 octobre 2006, no 06-CRD.035. https://www.courdecassation.fr/**

(2) L'indemnité qui répare la perte des salaires étant de nature à remettre le demandeur dans la situation où il se serait trouvé s'il n'avait pas été incarcéré, il ne peut cumulativement prétendre à une indemnité correspondant au montant des dépenses dont il aurait dû s'acquitter avec ses revenus s'il n'avait pas été incarcéré : loyers, taxe d'habitation, assurance automobile, redevance télévision, cotisation carte bancaire. **CNRD, 17 novembre 2008, no 08-CRD.033. https://www.vie-publique.fr/rapport/36172-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-annuel-2015-2016**

نفقات المعيشة لأنها لا تعد ضرر شخصي قابل للتعويض، فمثل هذه النفقات يتحملها مدعي التعويض في كل الأحوال حتي وإن لم يكن محبوسا باعتبارها أعباء المعيشة [١]. والحال كذلك بالنسبة لنفقات صيانة الكانتين حيث أنها لا تمت بصلة لحبس المدعي ، ذلك أنها كانت تتم بصفة دورية [٢] .

**١١-التعويض عن الضرر المادي لا يشمل المساعدات المالية التي تلقاها مقدم الطلب ما لم يكن هناك تعهداً منه بتسديدها**

قررت اللجنة الوطنية للتعويض أن المساعدة المالية التي يتلقاها طالب التعويض من الأقارب لا تشكل ضررًا شخصيًا ولا يجوز التعويض عنها مالم يكن هناك تعهد رسمي بالسداد [٣] .

**١٢- عدم جواز الجمع بين فقدان الحد الأدني من الدخل وفقدان الوظيفة عند تقدير التعويض عن الضرر المادي عن لفقدان الحرية**

قضي بعدم جواز الجمع بين تعويضين من ذلك : التعويض عن فقدان الحد الأدني من الدخل ، وفقدان فرصة العثور علي وظيفة [٤]. والتعويض عن فقدان فرصة العثورعلى عمل، وفقدان تأمين البطالة الذي تدفعه وكالةASSEDIC [٥]

---

(3) Attendu que l'indemnité qui répare la perte des salaires étant de nature à remettre M. X... dans la situation où il se serait trouvé s'il n'avait pas été incarcéré, celui-ci ne peut cumulativement prétendre à une indemnité correspondant au montant des charges de la vie courante dont il aurait dû s'acquitter ; que, de surcroît,l'aide consentie par sa famille ne constitue pas un préjudice personnel indemnisable au titre des articles susvisés ; qu'il convient, en conséquence, de confirmer la décision excluant toute réparation de ce chef. **CNR détention 14 décembre 2005 : 05 CRD 045. https://www.courdecassation.fr/**

(4) Frais de cantine La commission nationale rejette les demandes tendant au remboursement des frais exposés en détention. Elle considère que ces dépenses auraient été exposées également en dehors du milieu carcéral pour l'entretien courant du requérant. **(CNRD, 23 octobre 2006, no 06-CRD.035). https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006.**

(1) Qu'au surplus, l'aide financière fournie par des proches ne constitue un préjudice personnel du requérant qu'autant qu'il a formalisé l'engagement de la rembourser, ce qui n'est pas le cas en l'espèce. **CNRD 12 juin 2018: 17-CRD.059**. **https://www.justice.gouv.fr/artpix/rapport csdp 2018.pdf**

(2) En va de même de la réparation la réparation de la perte du RMI (revenu minimum d'insertion) pendant la durée de la détention ne saurait être cumulée avec une indemnité au titre d'une perte de chance de trouver un emploi**.CNRD 23 octobre 2006 06CRD025**: **Voir : https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2007 .**

(3) De la perte des indemnités versées par l'ASSEDIC et de la perte d'une chance de retrouver un emploi.
**CNRD 23 octobre 2006: 06CRD024. ; Bull. crim. 2006 CNRD n° 13 p. 39. Voir : https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2007 .p.65.**

**١٣- التعويض عن الضرر المالي لا يمتد إلي فقدان الدخل غير المشروع**

في مدي جواز التعويض المادي عن ممارسة نشاط غير قانوني قررت اللجنة الوطنية في ١٨ديسمبر ٢٠٠٦ عدم جوازالحصول على تعويض عن الضررالمالي الناجم عن فقدان وظيفة كانت تمارس في إطار غير قانوني ،حيث أن طالب التعويض وضع رهن الحبس المؤقت لقيامه بممارسة وظيفته كمدير فعلي لشركة متخصصة في المراقبة والحراسة بصورة غيرقانونية نظراً للحُكم عليه مرات عديدة بالسجن بسبب جرائم مخلة بسلامة الأشخاص والممتلكات، وحظرعليه القانون العمل كمدير لهذه الشركة [١] . والحال كذلك بالنسبة للتعويض عن خسارة مكافأة عن ممارسة نشاط غير مشروع ، فالتعويض المسموح به يكون عن فقدان المكافأة القانونية [٢] .

وأري أن مبني رفض التعويص السابق يتفق مع العدالة والمنطق ، ذلك أن الدخل غير المشروع يكون مخالفا للقانون والنظام العام والآداب العامة ، مما يقتضي عدم خضوعه للتعويض المادي.

مما تقدم تبين أن تقدير التعويض عن الضرر المادي الحبس الاحتياطي لا يقوم على نمط ثابت أو صورة واحدة وإنما يراعي فيه الظروف الملابسة للمضرور، وأن الضرر يختلف من محبوس إلي آخر رغم أن سبب الفعل الضار واحد وهو الحبس الاحتياطي، وهو بذلك متباين التأثير تبعا لظروف المحبوس الشخصية، الأمرالذي يتطلب تقدير التعويض تقديراً موضوعياً واقعياً تبعاً لحالة المحبوس وظروفه الخاصة، ومدي وقع الفعل الضارعليه، بحيث يكون التعويض عن كامل الضرر، فيؤخذ في الاعتبار- عند تقديرالتعويض- سن المحبوس، وحالته الجسمانية، والصحية ، والعائلية، ومركزه المهني ،والعائلي، والمالي ، والي ما نحو ذلك، حتي يتحقق الجبر الكامل للضرر المادي. كما تبين أن القضاء الفرنسي قد أرسي مباديء يتم علي أساسها تقدير التعويض عن الضرر المادي للحبس الاحتياطي وأنه اشترط للتعويض عنه أن ينصب الضررعلي حق مالي للمحبوس، وأن يكون الضررمباشر، ويتحقق ذلك بتوافرعلاقة السببية بين الحبس الاحتياطي ، وبناءعليه استبعد كل تعويض غيرمتعلق بشخص المحبوس ، وغيرمرتبط بالحرمان من الحرية. كما استوجب أن يكون الضررشخصي ينصب علي المحبوس نفسه ، وأن يكون موجوداً وقت طلب التعويض كي يمكن

---

(4) En l'espèce, le placement en détention provisoire avait interrompu une activité professionnelle de gérant de fait d'une société spécialisée dans la surveillance et le gardiennage que l'intéressé exerçait de façon illicite dans la mesure où ayant été condamné à plusieurs reprises à des peines d'emprisonnementpour des atteintes à la sécurité des personnes et des biens, il lui était interdit de plein droit d'être dirigeant de droit ou de fait d'une telle entreprise ou d'être employé par celle-ci, en application de l'article 5 de la loi du 12 juillet 1983 alors applicable. **CNRD 18 décembre 2006 : 06CRD053. https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006.**

(5) Mais une perte de rémunération ne peut être indemnisée que s'il s'agit d'une rémunération licite et donc Correspondant à une activité non dissimulée.

**CNRD 7 novembre 2011, n° 10 - CRD.031;=**

**=CNRD, 12 September 2011, n° 10 - CRD.089, Bull. Crim. 2011 CNRD n°5https://www.vie-publique.fr/rapport/36172-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-annuel-2015-2016.**

اثباته، وأوجب علي طالب التعويض تقديم المستندات والوثائق التي تثبت إدعائه، والتعويض الذي يطالب به، واعتبر تخلف العناصرالسابقة سبباً لرفض طلب التعويض. كماسمح بالاستعانة بالخبراء في المسائل ذات الطبيعة الفنية، و أرسي مبادئ قضائية للتعويض عن الضرر المادي للحبس الاحتياطي . فسمح بالتعويض عن فقدان الوظيفة، وفقدان الدخل، وبالتعويض عن مصاريف الدفاع التي أنفقت خلال مراحل الدعوي الجنائية، وكذلك التعويض عن تفويت الفرصة، ومصاريف الاتنقال والزيارة التي تكبدها أولاد المحبوس وزوجته الذين هم في رعايته،والنفقات المتكبدة في سبيل تغيير المسكن. واعتبرالضرر الجسدي الذي أصاب المدعي أثناء الحبس الاحتياطي سببا للتعويض.كما عوض عن فترة الحرمان من الحرية خارج فرنسا حتي وقت تسليم المحبوس إلي السلطات الفرنسية . ولم يجز التعويض عن الضررالمالي بالنسبة للنفقات التي كان علي مقدم الطلب تحملها في كل الأحوال، ولا عن المساعدات المالية التي تلقاها مقدم الطلب ما لم يكن هناك تعهداً منه بتسديدها ، وكذلك لم يجزالجمع تعويضين ،ولا التعويض عن فقدان الدخل غير المشروع , والمكافآت الغير قانونية.

## المبحث الثاني

## تقدير التعويض عن الضررالأدبي للحبس المؤقت

في هذا المطلب سيتم تناول الضرر الأدبي من حيث مفهومه وشروطه ،وأحواله ، وكيفية تقدير التعويض عن الضررالأدبي للحبس الاحتياطي من خلال فرعين كالتالي :

### الفرع الأول

### تعريف الضرر الأدبي وشروطه وأحواله

**أولا : مفهوم الضرر الأدبي**

الضررالأدبي هو الأذي الذي يصيب الانسان في شرفه ،أو اعتباره ،أوعواطفه، أو حق من الحقوق الثابته له [١].
وهو بذلك لا يمس المال, وإنما يصيب مصلحة غيرمالية [٢]. وبالتالي يمكن إجماله فيما يلحق بالشخص من أذى حسى ، أو نفسى نتيجة المساس بحياته ،أو بجسمه ،أو بحريته ،أو بعرضه ،أو بشرفه ،أو بسمعته وبمركزه الإجتماعى والأدبى ،أو باعتباره المالى . كما يشمل كذلك ما يستشعره الشخص من الحزن والأسى ,وما يفتقده من عاطفة الحب والحنان الحزن [٣].

ووفقا لما تقدم فإن الضررالأدبي يعني انعدام ، أو نقص منفعة أدبية ، كانعدام السرور،وفوات السعادة ،وتحقق الألم والحزن. فيتعين استبدال ذلك بتحقيق السلوي والمواساة للمضرور، وإدخال الشعور السار عليه، ويكون ذلك عن طريق إعطاؤه مبلغ من المال، لا لمحو هذا الألم أو الأسي، ولكن كأداة لتخفيفه [٤]. حتي يتحصل له الرضاء والعوض عن ما أصابه من ضررالأدبي [٥]. وتطبيقا لذلك قضي أنه من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الضرر الأدبى يصيب الناس عادة في عواطفهم وشعورهم أو اعتبارهم وشرفهم وسمعتهم فمحله وجدان الإنسان وهو مستودع فكره ومشاعره وأحاسيسه وسبب تكريمه على ما عداه من المخلوقات [٦] .

**ثانيا : شروط الضرر الأدبي**

**الشرط الأول** : الإخلال بمصلحة أدبية للمضرور

الضررالأدبي هوضررغيرمادي ,أي أن المصلحة المعتدي عليها مما لا يرد التعامل عليها بالمال. فالتعدي علي الحياة الخاصة، والشرف، والألم العاطفي نتيجة فقدان أحد أفراد الأسرة، والألم الجسدي، والمعاناة النفسية نتيجة تشوه الجسد، والألم النفسي المترتب علي الحرمان من ممارسة نشاط الرياضي، والنشاط ترفيهي ، والمعاناة بسبب إعتلال الصحة ، كلها من صور الإضرار والأخلال بالمصلحة الأدبيةً للمضرور[٧].وهذه المصلحة المعتدي عليها يشترط

---

[١] نقض مدني ٢٠١٨/١/٢٢،رقم٥٤٠٩ س٨٦ ق، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.
[٢] د/ عبد الرازق السنهوري ، الوسيط ،المرجع السابق ، ص٨٦٤.
[٣] نقض مدني ٢٠١٨/١/٣، رقم١٣٥٨١ س٨٥ ق، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.
[٤] د/ بدير طلعت بدير،المرجع السابق ، الموضع السابق .

([5]) Le versement d'une somme d'urgent compensatoire assurerait une satisfaction de replacement et éviterait de laisser impuni un fait n'ayant causé qu'un dommage moral. **Remy Cabrillac, op, cit, p, 243.**

[٦] نقض مدني ٢٠١٢/١/٢٨، رقم ٧٥٦ س٧٠ ق،الموقع الالكتروني لمحكمة النقض. سابق الإشارة إليه

[1] Le dommage moral est celui qui ne porte pas atteinte au patrimoine d'une personne. le dommage moral peut prendre des formes très variées : atteinte à un droit extrapatrimonial (exemple : préjudice d'affection Causé par le perte d'un être aimé, douleur physique (pretium doloris), souffrance psychologique que peut ressentir une victime défigurée (préjudice esthétique) ; préjudice fonctionnel lié aux atteintes aux fonctions psychologique souffrance due la privation d'un activé sportive ou de loisir affectionnée (préjudice d'agrément) ou l'impossibilité de réaliser un projet de vie familiale (préjudice d'établissement) souffrance lié à une contamination à une maladie. **Remy Cabrillac, op, cit, p, 243.**

مشروعيتها حتي يحميها القانون ، بأن لا تتعارض مع النظام العام والآداب العامة, وبناء عليه لا يجوز تعويض الخليلة عن ضررالحرمان خليلها , فمثل هذا الضررلا يشكل إخلالاً بمصلحة مشروعة يحميها القانون. وهذا ما ذهبت إليه محكمة النقض المصرية عندما قضت أنه لا يترتب علي قطع العلاقات غيرالشريفة بين رجل وإمرأة الحق في التعويض, لأن هذه العلاقات مخالفة للشرائع, ولا ترضي بها الآداب [١].

**الشرط الثاني** : أن يكون الضرر مباشراً

الضررالمباشرهو نتاج للخطأ المرتكب [٢] ، فهو يعني وجود رابطة سببية بين الخطأ والضرر، وهذه الرابطة تتحقق متي تبين أن الخطأ هوالمنتج الضرر، وكان الخطأ المنتج هو ما كانت مساهمته لازمة في إحداث الضرر ولم يكن مجرد نتيجة لخطأ آخر[٣] . وتطبيقا لذلك قضي أن أن ركن السببية في المسئولية التقصيرية لا يقوم إلا على السبب المنتج الفعال المحدث للضرر دون السبب العارض الذى ليس من شأنه بطبيعته إحداث مثل هذا الضرر مهما كان قد أسهم مصادفة في إحداثه بأن كان مقترناً بالسبب المنتج [٤] . كماقضي أنه من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الأصل في المساءلة المدنية أن التعويض عموماً يقدر بمقدار الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ [٥]. ويقع علي المضرور عبئ اثبات وجود هذه الرابطة [٦].

**الشرط الثالث** : أن يكون الضرر محققا

الضررالمحققا هو الضرر الموجود وقت طلب التعويض. فإذا قذف شخص آخر، أو أهانه، أوأساء لسمعته فإن ذلك هو ضرر محقق لأنه وقع بالفعل ، وبالتالي يجوزالتعويض عنه [٧] .

**الشرط الرابع** : أن يكون الضرر شخصيا

---

[١] حكم محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٩٢٦/١٢/٢٦ , المجموعة الرسمية ،س٢٨ ،رقم ٢٠، ص٢٧.
وفي ذات السياق يشترط القضاء الفرنسي أن تتسم المصلحة بصفة المشروعية حتي تكون قابلة للتعويض عنها . للمزيد : انظرشرط مشروعية المصلحة المعتدي عليها في التعويض عن الضرر المادي في البحث .
ويلاحظ أن صفة المشروعية التي يكسبها القانون للحقوق تختلف في القانونين المصري والفرنسي , فما يعدغير مشروعا في القانون المصري قد يكون مشروعا في القانون الفرنسي . ومثال ذلك في القانون المصري الذي لا يجيز التعويض عن ضررحرمان الخليلة من خليلها , بعكس القانون الفرنسي الذي يجيز ذلك .انظر في ذلك : د/ عبد العظيم وزير، المركزالقانوني لحائزالمنقول المتحصل من جريمة من جرائم الاموال، دراسة تحليلية تأصيلية في ضوء العلاقة بين القانون الجنائي والقانون المدني ، ط٢, دار النهضة العربية ،٢٠١١، ص ٢٤٢.

[٢] د/ عبد الرازق السنهوري ، المرجع السابق،ص٨٦٤ وما بعدها .

[٣]نقض مدني ٢٠٢٠/١/٢١،رقم٣٦ س٧٩ ق، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

[٤] نقض مدني ٢٠١٩/٢/٢٣، رقم ٤١٦٩ س٨٢ ق،الموقع الالكتروني لمحكمة النقض

[٥] نقض مدني ٢٠١١/٢/١٦، رقم ٤٩٢٨ س٦٧ ق،الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

[٦] د/ جميل الشرقاوي ، النظرية العامة للالتزام ،دار النهضة العربية ،١٩٩١ ، ص٤٨٥ وما بعدها .

[٧] د/ أسامة السيد عبد السميع ، التعويض عن الضرر الأدبي ، دراسة تطبيقية في الفقه الاسلامي والقانون ، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص١٢١.

ويتحقق ذلك في مطالبة المضرور نفسه بالتعويض وليس شخص آخر، بيد أن الضررقد يتعدي المضرورإلي غيره، فعندئذ يجوزلهذا الغيرالمطالبة بالتعويض عنه [١]. ويطلق علي هذا الضرر الضررالمرتد **(dommage par ricochet)** وهويتحقق بوجود ضررأصلي أصاب أحد الأفراد وارتد فأصاب شخصا آخر،ومن صوره الضررالأدبي الذي أصاب الشخص نتيجة وفاة الأبن في حادث أو إصابتة بعاهة مستديمة. فمثل هذا الضرر يعد ضررا مرتدا لوجود ضررأصلي أصاب الابن وارتد لإصابة الأب. وهذا الضررالمرتد يكون شائع التطبيق في حالة الضررالأدبي ويكون متمثلا في المعاناة والألم النفسي [٢]. وعلي الرغم من أن الضرر في الصورة السابقة غير مباشر إلا أنه ضرر شخصي جائز التعويض عنه بالنسبة لأقارب المضرور أو المتوفي.

**ثالثا : أحوال الضرر الأدبي**

الضررالأدبي يمكن إرجاعة إلي أربعة أحوال [٣] :

١- ضرر أدبي يصيب الجسم

فالجروح والعاهات الذي تصيب جسم الانسان وما يصاحبها من آلآم وتشوهات في الجسم ينتج عنها ضرراً ماديا وأدبيا إذا أسفرعن ذلك بذل المال علي العلاج, أو نقص في القدرة علي كسب العيش,وأدبيا متمثلا في المعاناة النفسية [٤]

---

[١] وتطبيقا لذلك قضي ان الضرر الأصلي الذى يسببه الفعل الضار لشخص معين قد يرتد عنه ضرراً آخر يصيب الغير من ذويه مباشرة فيولد له حقاً شخصياً في التعويض مستقلاً عن حق من وقع عليه الفعل الضار أصلاً . نقض مدني ٢٠١٧/٥/٨, رقم١٤٩٩٢, س٧٨ ق, الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

[5] Une personne est grievement blessée ou décéde dans un accident: les proches de la victime peuvent-ils faire valoir un préjudice personnel: souffrance morale à avoir un proche disparu ou handicapé (préjudice d'affiction), difficultés financiéres dues à l'incapacité de ce proch à exercer une activité rémunérée, alors qu (ils n'ont souffert qu'indirectement de l'accident. **Remy Cabrillac, op, cit, p, 248.**

[٣] قضي أنه من المقرر – في قضاء محكمة النقض – أن الضرر الأدبي هو الذى لا يصيب الشخص في ماله ويمكن إرجاعه إلى أحوال معينة ١ - ضرر أدبى يصيب الجسم نتيجة الألم الذى ينجم عن الحالات التي تعتريه . ٢ - ضرر أدبى يصيب الشرف والاعتبار والعرض ٣ - ضرر أدبى يصيب العاطفة والشعور. ٤ - ضرر أدبى يصيب الشخص من مجرد الاعتداء على حق ثابت له . نقض مدني ٢٠١٩/٢/٢٤،رقم ١٥٤١٩، س٨٧ ق، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .

[٤] وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية بتعويض ملكة جمال عن الضرر الأدبي من حادث سيارة أسفرعن معاناتها نفسياً من إجراء سبع عمليات جراحية , وإصابتها باضطرابات هضمية، وكبدية نتيجة الإصابة بفيروس سي , وحاجتها لوقت طويل لإعادة التأهيل ،وكذلك عما أصابها من عجز جزئي ، وعدم القدرة علي ممارسة الرياضة .

Attendu que pour fixer à une certaine somme l'indemnité réparatrice du préjudice à caractère personnel de Mlle X..., l'arrêt partiellement infirmatif retient par motifs propres que l'importance des séquelles conservées par Mlle X... permet de retenir un taux d'incapacité permanente partielle de 48 % ; qu'une indemnité d'un certain montant réparera ce poste de préjudice en son aspect purement physiologique ; que l'indemnisation du pretium doloris occasionné par les souffrances initiales, les sept interventions chirurgicales et la longue rééducation doit être portée à une certaine somme ; que compte tenu des séquelles plus haut décrites, Mlle X... ne peut plus se livrer aux activités sportives ou de détentes

٢- ضرر أدبي يصيب السمعة والعرض والشرف والاعتبار.

فالقذف والسب وهتك العرض , والطعن والتجريح في السمعه وما ينتج عنلك من معاناة نفسية هو ضرر أدبى تمثل في النيل من السمعه والحط من الكرامه والمساس بالشرف بإلصاق السوءات [١] .وتطبيقا لذلك قضي أنه إذا نشرت الصحيفة التى يمثلها المطعون ضده الأول مقالاً تناولت فيه بيانات الطاعن صراحة لأسمه ،وموطنه، وعمله، ووصمته بحصوله على ثروته من ممارسة الحرام مع السيدات أثناء عمله بالخليج. فإن ذلك يعد انحرافاً عن حق النشر والنقد المباح . الأمر الذي يتوافر معه عناصر الضرر الأدبى الموجبة للتعويض دون الضرر المادى [٢] .

٣- ضرر أدبي يصيب العاطفة والشعور والحنان .

الضرر الأدبى الذى يصيب العاطفة والشعور هو ما يدخل في القلب أسى وحزن ولوعة يرد إلى الإدراك الحسى والسلوك الإنفعالى الذى يلازم الأنسان منذ طفولته [٣]. ومن صوره : الألم ،واللوعة ، والحسرة من جراء موت المورث في حادث سيارة [٤]

٤- ضرر أدبي يصيب الشخص من الاعتداء علي حق ثابت له .

الضرر الأدبي يتحقق في التعدي علي حق ثابت ، كالاستيلاء علي عقار جبرا عن صاحبه. وتطبيقاً لذلك قضي أن استيلاء الحكومة على عقار جبراً عن صاحبه يعتبر بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض ويكون شأن المالك عند مطالبته بالتعويض شأن المضرور من أى عمل غير مشروع ، له أن يطالب بتعويض الضرر سواء ما كان قائماً وقت الغصب ، أو ما تفاقم من ضرر بعد ذلك إلى تاريخ الحكم [٥] .كما يعد مثالا للاعتداء علي حق ثابت، الإعتداءعلي الحق في الحياة الخاصة ، الأمر الذي يستأهل التعويض عنه، فيجوزللأفراد رفع دعاوي المسئولية ضد الأخرين الذين

---

habituelles ; que sa vie intime est rendue difficile en raison de difficultés dans les rapports sexuels ; que le montant de l'indemnité lui revenant au titre du préjudice d'agrément, incluant le préjudice sexuel, a été justement fixé par le Tribunal à un certain montant ; que l'indemnisation du préjudice spécifique de contamination par le virus de l'hépatite C a été correctement fixée à une certaine somme ; et par motifs adoptés, que, sur l'indemnisation de la contamination par le virus de l'hépatite C, cette pathologie est génératrice de troubles digestifs et hépatiques qu'il convient de rattacher au poste d'indemnisation du pretium doloris ; que se trouve dès à présent constituée la réalité d'un préjudice moral né de la crainte de cette évolution défavorable qui sera indemnisé par l'allocation d'une certaine somme ; **https://www.legifrance.gouv.fr/**

[١] نقض مدني ٢٠١٧/٣/٢٢, رقم ٣٨٨٦, س٧٩ ق, الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .
[٢] نقض مدني ٢٠١٦/١١/٢٨, رقم ١٥٢٢٢, س٨٥ ق, الموقع الالكتروني لمحكمة النقض .
[٣] نقض مدني ٢٠١٣/٤/١٧، رقم ٥٠٩٨ س٧١ ق، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.
[٤] نقض مدني ٢٠١٠/١١/٢٧, رقم ٣٥٩٠، س٦٨ ق، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.
[٥] نقض مدني ٢٠١٥/٤/٢٧،رقم ١٣٠٩٧، س٧٧ق، الموقع الالكتروني لمحكمة النقض.

يتطفلون عليهم ويكشفون عن أسرارهم في المؤلفات، أو السينما، أو الصحافة [١] . ويدخل ضمن المسئولية السابقة التعويض عن انتهاك سرية المراسلات والاتصالات التليفونية، وتحريف الأسماء في الأعمال الأدبية كما في القصص ،والأفلام ، والمسرحيات. فمثل هذه الأخطاء تسبب ضررأدبي يجوز التعويض عنه [٢]. و كذلك التعويض عن مضار الجوار غير المألوفة ، فيجوز للجار مطالبة جاره بالتعويض عن مضايقات بعض أعمال البناء كالضجيج والأتربة ، وتعكير صفو الرؤية إذا تجاوزت هذه المضار الحدود المألوفة ، كأن تستمر أعمال البناء لأوقات متأخرة من الليل مما يقلق الراحة ، وكأن تتزايد الأتربة إلي حد حرمان الجيران من العيش بشكل طبيعي في مساكنهم [٣].

## المطلب الثاني

## المبادئ القانونية التي طبقها القضاء الفرنسي عند تقدير التعويض عن الضرر الأدبي للحبس المؤقت

التعويض عن الحبس المؤقت يشمل أيضا الضررالأدبي أو المعنوي, وقد اعتنقت اللجنة الوطنية للتعويض عن الحبس المؤقت مجموعة من المبادئ القانونية يتم علي أساسها تقدير التعويض عن الضرر الأدبي منها :

**١- تقديرالتعويض عن الضرر الأدبي يشمل عمر مقدم الطلب وقت سلب حريته**

يدخل عمرمقدم الطلب ضمن عناصرتقدير قيمة التعويض عن الضرر الأدبي ، فتنظر لجنة التعويض إلي سنه وقت سلب حريته. وتطبيقا لذلك قضي بتأيد قرارالرئيس الأول لمحكمة الاستئناف فيما يخص أحقية مقدم الطلب للتعويض عن

---

(3) Les individus peuvent agri en responsabilité contre les auteurs de révélations indiscrètes réalises par la voie du livre, de cinéma ou de la presse. **Civ .1re, 25 fev.1997, Bull.civ.I, no 73.**

(4) L'intimité de la vie privée implique en droit au secret de la correspondance et des communications téléphonique. II en va de même pour atteinte au nom. Dans les cas notamment où le nom de demandeur a été pour désigner un personnage dans un œuvre littéraire (qu'il s'agisse d'un romain, d'un récit, d'un film ou une pièce de théâtre). **Genevieve Viney, Patrice Jourdain, op, cit, p.34.**

(٣) د/ محمد حسين منصور ، المسئولية المعمارية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص١٩.

الضررالأدبي نتيجة الصدمة النفسية التي عاني منها بالنظرإلي عمره وقت سجنه (٤٥ سنة) [١]، وبتأييد قرارالرئيس الأول الذي أخذ بعين الاعتبارعند تقدير التعويض عن الضرر الأدبي عمرطالب التعويض (٤٧ سنة) - وقت سلب حريته [٢] ، كما قضي بجواز التعويض عن كامل الضررالأدبي لمقدم الطلب بالنظرإلي عمره وقت حبسه مؤقتا(٢٢ سنة) [٣].

**٢- صدمة السجن تدخل ضمن عناصر تقديرالتعويض عن الضررالأدبي**

الوضع رهن الحبس المؤقت ودخول السجن يمثل صدمة وعبئ نفسي للمحبوس باعتبارها تجربة لم يتعرض لها من قبل ، وبالتالي فهي فإن هذا العامل يدخل ضمن عناصر تقدير التعويض عن الضررالأدبي. وتطبيقا لذلك قضي بالتعويض عن الضررالأدبي لطالبة التعويض لأنها لم تتعرض للسجن من قبل، وعانت من صدمة كبيرة في السجن [٤]. كما قضي بتأيد قرار أن الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف فيما يتعلق بالتعويض عن الضررالأدبي بسبب تعرض رجل بالغ من العمر ٣٥عاماً لصدمة السجن [٥]

---

[1] Que compte tenu de l'âge du requérant lors de son incarcération (45 ans), de la durée de celle-ci (578 jours) du choc psychologique enduré, aggravé par la condamnation prononcée par la première cour d'assises avec arrestation à l'audience, de la circonstance que M. X... n'avait pas d'antécédent en matière de privation de liberté, il apparaît que la somme allouée par le premier président assure l'indemnisation intégrale de ce préjudice ; Sur l'article l'article 700 du nouveau code de procédure civile . **CNRD 29 mai 2006: 05CRD082. https://www.courdecassation.fr/**

[2] Attendu que compte tenu de l'âge de l'intéressé au moment de son incarcération (47 ans), de la durée de celle-ci (cinq mois et six jours). **CNRD 24 oct 2006: 06CRD024. https://www.courdecassation.fr/**

[3] Attendu que compte tenu de l'âge de l'intéressé au moment de ses incarcérations (22 et 31 ans), de la durée de celles-ci (cent onze jours au total), de l'absence de passé carcéral, dont le premier président a tenu compte, mais également de l'intensité du choc psychologique ressenti, accru par la réincarcération, il convient de fixer à 11 000 euros l'indemnité réparatrice de l'intégralité du préjudice moral . **CNRD 10 oct 2011: 11CRD017. https://www.courdecassation.fr/**

[4] Que n'ayant jamais été incarcérée auparavant, elle a subi un choc carcéral considérable, aggravé par l'impossibilité dans laquelle elle s'est trouvée de pouvoir apporter à son fils le soutien matériel et moral= =qui lui étaitnécessaire ; qu'ayant attendu près de treize années avant d'être reconnue innocente du crime dont elle était accusée, sa vie a été brisée. **CNRD 5 décembre 2011: 11CRD037. https://www. Courde - cassation.fr/**

[1] Attendu que l'indemnité allouée par le premier juge au titre du préjudice moral prend justement en compte tant la durée d'incarcération que le choc carcéral initial éprouvé par un homme âgé de 35 ans lors de l'écrou, jamais incarcéré auparavant et pourvu d'une situation socialement gratifiante. **CNRD 21 janvier 2014: 13CRD021. https://www.courdecassation.fr/**

وإذا كان سبب التعويض عن الضرر الأدبي لصدمة السجن هو عدم تعرض طالب التعويض لسلب حريته من قبل الأمر الذي يخفف من تلك الصدمة، بيد أن هذه المعاناة النفسية يمكن يقوضها وجود سوابق من السجن للمدعي تتمثل في سلب حريته عدة مرات، وهذا ما قضت به اللجنة الوطنية للتعويض في أحد قرارتها ، حيث ذهبت إلي أنه إذا كان قد تم فعلياً سلب حرية مدعي التعويض مرتين في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ لمدة سنة وثمانية أشهر، فإن من شأن ذلك تقليل صدمة السجن [١]. كما قضي بأنه إذا كان وسبق إدانة مقدم الطلب بجريمة إخفاء أشياء مسروقة وحكم عليه بالحبس لمدة عام ، فإن صدمة السجن تتضاءل إلى حد كبير عند تقييم الضرر الأدبي [٢]. كما تتضاءل هذه المعاناة النفسية أيضا عند قضاء المضرور عقوبة سالبة للحرية أو خضوعه للحبس المؤقت رهن قضية أخرى أخري سارية بالفعل خلاف التي يطالب

التعويض عنها [٣].

---

[2] qu'il apparaît en revanche que M. X... avait déjà été incarcéré à deux reprises en 2001 et 2002 pour purger des peines de huit mois et d'un an, ce qui est de nature à minorer le choc carcéral ressenti. **CNRD12 septembre 2017: 16CRD059. https://www.courdecassation.fr/**

كما قضي بالتعويض بمبلغ ٥٠٠٠ يورو عن الأضرار الأدبية بسبب حبس مدعي الطلب لمدة شهر وتسعة أيام بالنظر إلي ظروفه الشخصية وقت حبسه، حيث أنه كان في حالة صحية سيئة، ولديه طفلان معاقان ، ولم يحبس من قبل حتي يتضاءل تأثير صدمة السجن.

Attendu qu'au vu de la situation personnelle de M. X... qui, à la date de son placement en détention, vivait en couple et était père de deux enfants mineurs, avait une santé fragile, justifiant qu'il perçoive l'allocation aux adultes handicapés, et n'avait jamais été incarcéré, l'existence de condamnations antérieures à des peines non privatives de liberté n'étant pas de nature à atténuer le choc carcéral subi, il y a lieu de lui allouer, en réparation du préjudice moral causé par une détention d'une durée d'un mois et neuf jours, la somme de 5 000 euros. **CNRD 15 avril 2013: 12CRD036.** https://www.courdecassation.fr/

[3] Que si la séparation d'avec son milieu familial constitue un facteur aggravant de son préjudice moral, il n'en demeure pas moins que le choc d'une première incarcération se trouve considérablement atténué par le fait que la première année de détention est justifiée par la culpabilité de l'intéressé qui a été définitivement retenue pour une partie des faits poursuivis. **CNRD 18 juin 2007: 07CRD001. https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2007.**

[1]Le choc carcéral entraîné par l'incarcération ; cette souffrance morale peut toutefois être minorée par l'existence d'un passé carcéral ou une détention pour autre cause déjà en cours au moment du placement en

détention provisoire.**CNRD 14 mars 2011, n° 10CRD.045, Bull. Crim. 2011 CNRD n° 1https://www.vie-publique.fr/rapport/36172-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-annuel-2015-2016**

وفي قرار آخر قضت لجنة التعويض بمنح مقدم طلب التعويض مبلغ ٦ ٥٠٠ يورو تعويضا عن الضرر الأدبي الذي عاني منه ، بالنظر الي فترة الحبس القابلة للتعويض ،وعمره مقدم الطلب ، ووضعه العائلي، و سبق سجن مقدم والذي يمكن أن يقلل من صدمة السجن .

وثمة حالة استثنائية تتلخص في قضاء مدعي التعويض أربعة سنوات وثمانية أشهر وسبعة وعشرين يوما رهن الحبس المؤقت ، لثلاث مدد متتالية تخللتها فترات من الحرية البسيطة، أوالوضع تحت المراقبة القضائية، وحكم عليه بالسجن ثلاث مرات بخمسة عشرسنة ،وتمت تبرئته أخيراً بعد تقديمه ثلاثة طعون، ,عند تقييم الأضرارالأدبية التي سببها هذا الحبس الطويل والغيرمبرر،استبعد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف حكمين قصيرين بالسجن قضاهما منذ سنوات عديدة قبل خضوعه للحبس المؤقت ،وقضي له بالتعويض بمبلغ٩٥٠٠ يورو عن الضررالأدبي .أما اللجنة الوطنية للتعويض فقد اعتبرت أن التخفيف من صدمة السجن التي اقتصرت علي فترة الحبس الثالثة لم يكن لها أي تأثير حقيقي علي تقييم الضررالأدبي لتعلقها بفترة زمنية قصيرة للغاية - فترة شهرين- وأن هذا الحرمان من الحرية كان تنفيذاً لحكم جنائي ، ومع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المشددة التي احتفظ بها الرئيس الأول، وغياب أي عامل يحد من صدمة السجن والفترة الطويلة للغاية للحبس الكلي الذي تعرض له منذ أن كان عمره ٢٦ سنة ، وحتي بلوغه سن ٣٧ عاما عند الإفراج النهائي، وهوبذلك يستحق تعويض عن الضرر الأدبي يقدر ب 140000 يورو [1].

وفي حالة أخري قررت لجنة التعويض أنه إذا كان السجن الماضي لمقدم الطلب يعود إلى ٢٤ يناير ٢٠٠١ وسبقه عدة فترات إقامة كبيرة في الحبس، فإنه من ناحية أخرى ، يجب الالتفات عن السجن السابق لمقدم الطلب لمدة اثني عشر عامًا باعتباره عامل مخفف للضررالادبي، وبسبب إعادة اندماج طالب التعويض بشكل كامل في الحياة الاجتماعية .كما

---

Attendu qu'eu égard à la durée de détention indemnisable, à l'âge de la requérante, à sa situation familiale, mais aussi à l'existence d'une précédente incarcération de nature à diminuer le choc carcéral, l'indemnit propre à réparer le préjudice moral subi sera fixée à la somme de 6 500 euros. **CNRD 12 avril 2016 : 15CRD038. //www.courdecassation.fr/**

[2] En l'espèce, le requérant avait passé quatre ans huit mois et vingt-sept jours en détention provisoire effectuée en trois périodes successives entrecoupées de périodes de liberté simple ou sous contrôle judiciaire. Condamné à trois reprises à quinze ans de réclusion criminelle pour assassinat, il était définitivement acquitté après deux pourvois en cassation et un appel. Dans l'appréciation du préjudice moral causé par cette très longue détention provisoire injustifiée, le premier président de la cour d'appel avait exclu la prise en compte de deux courtes peines d'emprisonnement subies plusieurs années auparavant sa première incarcération en détention provisoire mais tenu compte, en revanche, d'une autre peine exécutée pour des faits totalement distincts avant qu'il ne soit remis en détention provisoire pour la troisième fois pour évaluer le préjudice moral à 95 000 euros. Pour la Commission nationale, l'atténuation du choc carcéral, qui se limitait à la troisième période de détention, devait être considérée comme étant sans véritable incidence sur l'appréciation du préjudice moral, dès lors qu'elle ne concernait qu'une très courte période (deux mois) et que cette nouvelle incarcération avait lieu en exécution d'une lourde peine de réclusion criminelle prononcée pour la troisième fois. Compte tenu de l'ensemble des facteurs= =aggravants retenus par le premier président, de l'absence de tout facteur de diminution du choc carcéral et de la durée particulièrement longue de la détention totale subie par un homme âgé de 26 ans à la date de sa première incarcération et de 37 ans au moment de sa remise en liberté définitive, elle fixait la réparation du préjudice moral consécutif à cette détention à 140 000 euros. **CNRD 18 décembre 2006 : 06CRD054. https://www.courdecassation.fr/**

أنه- حقيقة - قد عانى من صدمة نفسية كبيرة نتيجة تعرضه لبيئة السجن التي نجح أن ينأي بنفسه عنها [١].

والذي يظهر مما سبق أن الحالاتان السابقتان جمعت فيهما لجنة التعويض بين معيارين - عند تقدير التعويض الأدبي – هما: معيارالحبس الغيرمبرر، ومعيارطول مدة الحبس.واعتبرت قضاء المدعي زمناً في الحبس المؤقت مبرراً للتعويض عن الضررالأدبي, ولم تلتفت إلي وجود تاريخ وسجل من السجن نظراً لمضي فترة زمنية طويلة نسبيا بين الحبس الأول والحبس في المرة الأخيرة، مما ينم عن إعادة الاندماج في الحياة الاجتماعية، والابتعاد عن سلوك الجريمة.

كما أن الصدمة النفسية لدخول السجن لا يحد من تأثيرها سبق حبس مدعي التعويض أثناء الإجراءات الجنائية قبل الإفرج عنه لظهوربراءته [٢]، كما لا يهون من هذه الصدمة ، ولا يعد سبباً لتقليل قيمة التعويض عن الضرر الأدبي قضاء مدعي التعويض فترات قصيرة من الحبس في مناطق مخصصة للمحبوسين القصر، وخضوعه لظروف حبس أكثر مواتاة, تتمثل في رعايته بشكل أفضل من باقي المحبوسين [٣].

**٣- مدة الحبس المؤقت تدخل ضمن عناصر تقدير التعويض عن الضرر الأدبي**

التعويض عن الضرر الأدبي يراعي التأثير النفسي الذي خلفه الحبس المؤقت لمدة طويلة [٤]، وتطبيقا لذلك قضي بتأييد قرار الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف لأنه أدخل مدة السجن ضمن عناصرتقدير قيمة التعويض عن الضرر الأدبي [١]. وبأحقية التعويض عن الضررالأدبي بسبب الألم النفسي التي عاني منه مقدم الطلب بالنظرإلي مدة حرمانه من الحرية التي بلغت (٥٧٨ يوما) [٢].وبالإضافة إلى المعاناة المتأصلة في أي حبس فإنه يتعين مراعاة مدة هذا الحبس

(1) Attendu en revanche que le facteur d'atténuation du préjudice moral que pourrait constituer le précédent emprisonnement subi par M. X..., pendant une durée de douze ans, doit être écarté en l'espèce en raison de son ancienneté, du fait que M. X... était complètement et durablement réinséré dans la vie sociale et qu'il a nécessairement subi un choc psychologique particulièrement important en se retrouvant confronté, pour des raisons qu'il savait injustifiées, au milieu carcéral dont il avait réussi à s'éloigne **CNRD 26 juin 2006 : 06CRD008. https://www.courdecassation.fr/**

(2) Le choc psychologique enduré par une personne en raison de l'importance de la peine encourue pour un crime dont elle se savait innocente n'est pas amoindri par des incarcérations antérieures subies à l'occasion de procédures correctionnelles **(CNRD 21 octobre 2005, n° 4C-RD.001, bull. n° 10)**

(3) Ne constituent pas une cause de minoration du préjudice moral les détentions précédentes subies par le demandeur, pour de courtes périodes et dans des quartiers réservés aux détenus mineurs, dont les conditions de détention sont plus favorables et mieux encadrées que celles réservées aux détenus majeurs **(CNRD , 21 mai 2007 , n°6C-RD.082 , bull. n° 3 )**

(1)En revanche, malgré des incarcérations précédentes dans des procédures correctionnelles, il peut être tenu compte de l'impact psychologique spécifique d'une détention provisoire longue intervenant dans une affaire criminelle.**CNRD 5 décembre 2011, n° 11-CRD.027. https://www.vie- publique.fr/ rapport/36172-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-annuel-2015-2016**

وتأثيره الخاص على حياة أسرة الشخص المعني ,وهو أمر لا يجب إغفاله عند تقديرقيمة التعويض عن الضررالأدبي ، وبناء عليه تم منح مقدم الطلب التعويض مبلغ ٦٦٠٠٠ يوركتعويض عن الضررالأدبي، لطول مدة الحبس وانعكاس هذه المدة وتأثيرها علي أسرته [٣].

---

[2] Attendu que l'indemnité allouée par le premier juge au titre du préjudice moral prend justement en compte tant la durée d'incarcération que le choc carcéral initial éprouvé par un homme âgé de 35 ans lors de l'écrou, jamais incarcéré auparavant et pourvu d'une situation socialement gratifiante. **CNRD21 janvier 2014: 13CRD021. https://www.courdecassation.fr/**

كما قضي بالتعويض الكامل عن اللأضرار الأدبية بمبلغ إجمالي قدره ٢٣,٠٠٠ يورو عن مدة الحبس المؤقت البالغة (٣٧٧ يومًا) .

Attendu qu'eu égard à ces éléments d'aggravation du préjudice, qui sont établis par les pièces du dossier, de l'âge de l'intéressé au moment de son placement en détention (26 ans) et de la durée de celle-ci (377 jours), l'indemnité réparant intégralement le préjudice moral de M. X... doit être fixée à la somme de 23.000 €. **CNRD 2 mai 2006: 05CRD070. https://www.courdecassation.fr/**

و قضي أيضا بالتعويض عن الضررالأدبي بمبلغ ٤٣٠٠٠ يورو بسبب مدة الحبس المؤقت البالغة (سبعمائة وستون يومًا) .

De la durée de celle-ci (sept cent soixante-deux jours) et de son passé carcéral, l'indemnité représentant la réparation intégrale de son préjudice moral doit être fixée à la somme de 43 000 euros ; que le recours de M. X... sera en conséquence accueilli de ce chef. **CNRD 21 mai 2007: 06CRD082**. **https://www.courdecassation.fr/**

[3] Que compte tenu de l'âge du requérant lors de son incarcération (45 ans), de la durée de celle-ci (578 jours) du choc psychologique enduré, aggravé par la condamnation prononcée par la première cour d'assises avec arrestation à l'audience, de la circonstance que M. X... n'avait pas d'antécédent en matière de privation de liberté, il apparaît que la somme allouée par le premier président assure l'indemnisation intégrale de ce préjudice ; Sur l'article l'article 700 du nouveau code de procédure civile . **CNRD 29 mai 2006: 05CRD082. https://www.courdecassation.fr/**

[4] Attendu néanmoins que pour fixer le préjudice moral, doivent être prises en considération, outre la souffrance inhérente à toute détention, la longueur de celle-ci et l'incidence particulière de cette mesure sur la vie familiale de l'intéressé compte tenu de son expatriation volontaire loin de sa famille, ainsi que sur= =son état de santé ; que compte tenu de ces éléments, une indemnité de 66 000 euros doit être considérée comme assurant la réparation du préjudice moral . **CNRD 7 novembre 2011: 11CRD021https://www. courdecassation.fr/.**

كما قضي بالتعويض عن الضرر الأدبي بسبب مدة الحبس (٧٢٩ يومًا) ، واستحالة رؤية مقدم الطلب لزوجته وطفليه الصغيران المقيمان في الجزائر .

Attendu que compte tenu de l'âge de M. X... au moment de son incarcération (32 ans), de la durée de celle-ci (729 jours), de l'impossibilité de revoir sa femme et ses deux jeunes enfants demeurant en Algérie **CNRD 31 mars 2006: 05CRD057. https://www.courdecassation.fr/**

**٤-التعويض عن الضررالأدبي يشمل معاناة المحبوس بسبب عجزه عن تقديم الدعم لأقاربه**

قد لا يتمكن المحبوس - بسبب سلب حريته - من مؤازرة أسرته ،أو تقديم الدعم الازم لهم عندما تحتاج إلي دعم الأمرالذي قد يصيب المحبوس بمعاناة نفسية ، تلك المعاناة يجوزالتعويض عنها. وهذا ماقررته اللجنة الوطنية التعويض عندما ذهبت إلي أحقية التعويض عن الضررالأدبي بسبب معاناة المحبوس النفسية المتمثلة في عدم قدرته علي تقديم الدعم اللازم لرفيقته وطفله المولود حديثا ، وعن عدم حضوره جنازة جدته [١]. وقضت في حكم آخر بالتعويض بمبلغ ١٢٠٠٠يوروعن المعاناة الإضافية التي تعرض لها مقدم الطلب - أثناء فترة الحبس - بسبب استحالة توفيرالمساعدة اللازمة للأطفاله الثلاثة الموجودين في منزل الأسرة، ولزوجته التي تعاني من مرض نفسي خطير [٢].

---

(1) Attendu que les pièces du dossier établissent la réalité de l'éloignement familial d'avec sa compagne et le nouveau-né, l'impossibilité d'assister à la naissance de son enfant et aux obsèques de sa grand-mère qui sont autant de facteurs d'aggravation de son préjudice moral ; Attendu de surcroît que si le préjudice subi par les proches n'est pas indemnisable, la souffrance supplémentaire du détenu, causée par le désarroi de savoir sa compagne et son bébé seuls sans pouvoir leur apporter le soutien nécessaire, constitue bien un préjudice personnel indemnisable . **CNRD 26 juin 2006 : 5CRD079. https://www.courdecassation.fr/**

(2) Attendu, en revanche, que le supplément de souffrance qu'il a pu éprouver en raison de l'impossibilité d'apporter l'aide nécessaire à son épouse, gravement malade sur le plan psychiatrique, et aux trois enfants présents au foyer familial, durant la période d'incarcération qu'il a subie, est établie par les rapports des travailleurs sociaux produits aux débats, qui mettent en évidence le soutien indispensable qu'il apportait à sa famille ; qu'il doit en être tenu compte ainsi que de l'âge de l'intéressé au moment de son incarcération (31 ans) et de la durée de celle-ci (cent quatre-vingt-dix-sept jours) ; qu'il convient au vu de ces éléments d'allouer à M. X... la somme de 12 000 euros à titre d'indemnité réparatrice du préjudice moral . **CNR détention 14avril 2008 : 07CRD090. https://www.courdecassation.fr/**

وقضي بتأييد قرارالرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بمنح مقدم الطلب ١٠٠٠٠٠يورو تعويضا عن الضرر الأدبي بسبب طول مدة الحبس وصدمة السجن الأولي التي تعرض لها عندما كان بالغا من العمر ٣٥ عامًا ، و لم يتم سلب حريته مطلقًا من قبل ، ووجد نفسه فجأة في حالة من العزلة اللغوية والعائلية ،وانتابته حالة من القلق إزاء مصير ابنته البالغة من العمر ١٢ عامًا ، والتي ماتت بعد وفاة والدتها ، فضلا عن إعادة تنشيط هذه الصدمة من خلال العودة إلى المراقبة القضائية بعد إطلاق سراحه.=

=Attendu que l'indemnité allouée par le premier juge au titre du préjudice moral prend justement en compte tant la durée d'incarcération que le choc carcéral initial éprouvé par un homme âgé de 35 ans lors de l'écrou, jamais incarcéré auparavant et pourvu d'une situation socialement gratifiante, placé soudain en état d'isolement linguistique et familial et soucieux du sort de sa fillette de 12 ans fragilisée par le décès de =sa mère, ainsi que la réactivation de ce choc par une réincarcération après une remise en liberté sous contrôle judiciaire **CNRD 20janvier 2014: 13CRD021. https://www.courdecassation.fr/**

كما قضي بالتعويض الأدبي عن تفاقم الحالة النفسية لمقدمة الطلب بسبب عجزها عن تقديم الدعم المادي والمعنوي لابنها, وانتظارها قرابة ثلاثة عشر عامًا قبل أن تثبت براءتها من الجريمة المنسوبة إليها.

que n'ayant jamais été incarcérée auparavant, elle a subi un choc carcéral considérable, aggravé par l'impossibilité dans laquelle elle s'est trouvée de pouvoir apporter à son fils le soutien matériel et moral qui lui était nécessaire ; qu'ayant attendu près de treize années avant d'être reconnue innocente du crime dont elle était accusée, sa vie a été brisée . **CNRD 5 décembre 2011: 11CRD0037. https://www.courdecassation.fr/**

وقضي بالتعويض بمبلغ١٢٥٢٥ يورو عن الضرر الأدبي بالنظر إلى عمر مقدم الطلب وقت حبسه (٢٦ عامًا) ، ومدة الحبس (١٢١ يومًا) ، وغياب السجن السابق ، وإبعاده عن أسرته ، وسوء ظروف الحبس والتهديدات التي تعرض لها .

Attendu en conséquence que compte tenu de l'âge de M. X... au moment de son placement en détention (26 ans) , de la durée de celle-ci (121 jours ), de l'absence d'emprisonnement antérieur, de l'éloignement de l'intéressé de sa famille, des mauvaises conditions de détention et des menaces subies lors de celle-ci, l'indemnité réparant intégralement le préjudice moral doit être fixée à la somme demandée soit 12.525 € . .**CNRD 20 février 2006 : 05CRD055. https://www.courdecassation.fr/**

وقضي أيضا بالتعويض عن المعاناة مقدم الطلب بسبب انفصاله المؤلم عن زوجته وأطفاله ، الذين اعتمدوا عليه ماديًا بشكل كلي ، وغياب أي سجل من الحرمان من الحرية ، الأمر الذي يبرر التعويض الكامل عن الضرر الأدبي من خلال تخصيص مبلغ ١٠٠٠٠ يورو .

Attendu que compte tenu de l'âge de M. X... au moment de son placement en détention (41ans), de la durée de sa détention, de la nature de l'infraction dont il était accusé qui a rendu plus pénibles ses conditions de détention, du désarroi qu'il a pu ressentir en étant brutalement séparé de sa femme et de ses enfants qui dépendaient entièrement de lui sur le plan matériel et financier, et de l'absence de tout antécédent en matière de privation de liberté, il apparaît que la réparation intégrale de son préjudice moral sera assurée par l'allocation de la somme de 10 000 euros réclamée . **CNRD 11 décembre 2006: 06CRD045**. **https://www.courdecassation.fr/**

وقضي بمنح تعويض مقدم الطلب مبلغ ١٠٠٠٠ يورو كتعويض عن الأضرار الأدبية بالنظر إلي ظروف الحبس ، التي وقعت في الخارج , وطبيعة الوقائع التي تم حبسه من أجلها. وكذلك عزله عن أسرته وبُعدها عنه.

Attendu que pour accorder au demandeur une indemnité de 10.000 € à ce titre, le premier président s'est fondé sur l'atteinte à l'honneur et à la considération résultant des circonstances de l'arrestation,= =intervenue à l'étranger au cours d'un déplacement professionnel, de la nature des faits retenus contre M. X... ainsi que de l'isolement et de l'éloignement de sa famille . **CNRD 20 février 2006: 05CRD046. https://www.courdecassation.fr/**

وقضي أيضا أن معاناة السجين بسبب عجزه عن تقديم الدعم لرفيقته وطلفه هي ضرر أدبي قابل التعويض عنه.

La souffrance supplémentaire du détenu causée par le désarroi de savoir sa compagne et son bébé seuls sans pouvoir leur apporter le soutien nécessaire constitue bien un préjudice indemnisable. **26 juin 2006 : 05 CRD 079**. **https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

واعتبرت اللجنة الوطنية للتعويض أن حرمان الأب من طفله المولود حديثاً يعتبر ضررا أدبيا خاصا يستأهل تعويضه
Notamment, la séparation d'un père et de son nouveau-né **(CNRD, 17 décembre 2004, n° 4C -RD.014) https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

وقضت بالتعويض عن الضرر الأدبي لفصل أم عازبة عن ابنتها الوحيدة .
La naissance d'un enfant pendant la détention **(CNRD, 31 mars 2006, n° 5C -RD.060)**
Celle d'une jeune mère célibataire et de sa fille unique de 6 ans **(CNRD, 21 octobre 2005, n° 4C -RD.032).https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

وسجن مقدم الطلب في اليوم السابق لمعمودية أحد أبناءه ، وعدم إخطار أسرته بسجنه .
L'incarcération du demandeur la veille du baptême de l'un de ses enfants sans que sa famille ait été avisée de son Incarcération **(CNRD, 18 décembre 2006, n° 6C -RD. 034). https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

كما قضي بالتعويض عن الضرر الأدبي من جراء الألم الذي شعرت به الأم نتيجة وضعها في الحبس وفصلها عن أطفالها الصغار وزوجها الذي أصيب توا ونقل للمستشفي بسبب حريق شب في منزلهم

la détresse ressentie par une mère mise sous écrou et séparée de ses enfants en bas âge ainsi que de son mari, lequel, gravement blessé, venait d'être hospitalisé à la suite de l'incendie de leur domicile **(CNRD, 2 mai 2006, n° 5C -RD.067). https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006**

وبتعويض مقدم الطلب بمبلغ إجمالي قدره ٣٥٠٠٠ يورو عن الأضرار الأدبية عن صدمة السجن ، ووضعه في عزلة ، و تفاقم معاناته بسبب انفصاله عن أقاربه مما جعل ظروف حبسه أكثر صعوبة .
D'un choc carcéral majoré en l'état d'une première incarcération, subie par surcroît sous une prévention d'importance entraînant une stigmatisation carcérale qui a conduit au placement du requérant à l'isolement, rendant ainsi plus difficiles ses conditions de détention et aggravant sa séparation d'avec ses proches ; Qu'au vu de ces éléments, l'indemnité propre à réparer le préjudice moral subi sera fixée à la somme de 35 000 euros .**CNR détention 12juin 2018 : 017CRD059. https://www.courdecassation.fr/=**

=وقضي أيضا أن التعويض عن الأضرار الأدبية يجب أن يأخذ في الاعتبار فترة الحبس القابلة للتعويض ، وعمر مقدم الطلب ، وكذلك صدمة السجن التي شعر بها ، والانفصال عن زوجته وابنته ذات١٥ شهرا, الأمر الذي يقتضي تعويضه بمبلغ ٢٠,٠٠٠ يورو .

ومبني التعويض عن الضرر السابق سببه ما أصاب المحبوس في عاطفته وشعوره من حزن ، وأسي ولوعة نتيجة شعوره بالعجز عن تقديم المساعدة لأقرب الناس إليه في وقت هم فيه في أمس الحاجة إلي المساعدة .

**٥-الضررالأدبي يتضمن التأثير النفسي الذي خلفته ظروف الحبس, وطبيعة الجريمة المدان بها , والإصابة بالمرض أثناء الحبس و كذلك تأثيير مهنة المدعي علي الحبس .**

تأخذ اللجنة سالفة الذكر عند تقديرها التعويض الأدبي التأثيرالنفسي الذي خلفته ظروف الحبس السيئة, وبناء عليه قضت بجوازالتعويض عن الضرر الأدبي بالنظرإلي الحبس في منشأة غير صحية [١]، وبالنظرإلى الظروف الصعبة لحبس طالب التعويض، وقضاؤه فترة الحبس في أربعة سجون متتالية ، نتيجة اتهامه بارتكاب أعمال إرهاب [٢]، ولعمليات التقل العديدة التي تعرض لها مقدم الطلب أثناء فترة الحبس, ووضعه في الحبس الانفرادي ،الأمرالذي أدي إلي إصابته باضطرابات نفسية ونقله إلى المستشفى [٣] وتعد الظروف السيئة المحيطة بتنفيذ الحبس المؤقت أحد العوامل التي

---

Attendu que l'indemnisation du préjudice moral doit tenir compte de la durée de détention indemnisable, de l'âge du requérant, mais aussi du choc carcéral ressenti s'agissant d'une première incarcération, de la séparation d'avec son épouse et leur fille alors âgée de 15 mois; Qu'en l'état de l'ensemble de ces éléments, l'indemnité propre à réparer le préjudice moral subi sera fixée à la somme de 20 000 euros. **CNR détention 12 septembre 2017 : 016CRD061. https://www.courdecassation.fr/**

(1) Attendu en conséquence que compte tenu de l'âge de de l'intéressé au moment de son placement en détention (26 ans), de la durée de celle-ci (121 jours ), de l'absence d'emprisonnement antérieur, de l'éloignement de l'intéressé de sa famille, des mauvaises conditions de détention et des menaces subies lors de celle-ci, l'indemnité réparant intégralement le préjudice moral doit être fixée à la somme demandée soit 12.525 €. **CNR détention 20 février 2006 : 05CRD055**. **https://www.courdecassation.fr/**

(2) Attendu des conditions difficiles de sa détention dans quatre établissements pénitentiaires successifs, liées aux Faits de terrorisme qui lui était reprochés, il convient de fixer à 50.000 € l'indemnisation de son préjudice moral. **CNRD 31 mars 2006: 05CRD057. https://www.courdecassation.fr/**

(3) Attendu que M. X... maintient ses demandes initiales ; qu'il souligne qu'il a dû supporter des conditions de détention éprouvantes en raison des nombreux transferts dont il a été l'objet et de son placement à l'isolement ; qu'il a subi une très grande souffrance morale, et a en outre été hospitalisé pour des problèmes psychiatriques du 9 octobre au 17 novembre 2003 ; Attendu que compte tenu de son âge au moment de son incarcération (42 ans), de la durée de celle-ci (sept cent soixante-deux jours) et de son passé carcéral, l'indemnité représentant la réparation intégrale de son préjudice moral doit être fixée à la somme de 43 000 euros ; que le recours de M. X... sera en conséquence accueilli de ce chef . **CNRD 21 mai 2007: 06CRD082. https://www.courdecassation.fr/**

تؤدي إلى تفاقم الضررالأدبي : من ذلك اكتظاظ السجن بالنزلاء, وظروف النظافة السيئة [١]، وسوء المتابعة الطبية [٢]، وكذلك الحبس الانفرادي للشخص المعني بسبب جهله اللغة الفرنسية [٣] ، والحبس الانفرادي بسبب مهنة الشخص المعني قسوة ظروف تنفيذ الحبس[١] . كما يعد سببا يزيد من شدة الضرر الأدبي أثناء تنفيذ الحبس تعرض مدعي التعويض

[١] Mais attendu que si l'altération des relations de l'intéressé paraît due principalement à la nature des faits qui lui étaient reprochés, s'agissant de proxénétisme, la surpopulation et les mauvaises conditions d'hygiène et de confort de la maison d'arrêt de Caen sont établies sans conteste par un rapport de la direction départementale des affaires sanitaires et sociales du Calvados . **CNRD 24 janvier 2002 : 01CRD092**. **https://www.courdecassation.fr/**

كما قضي أنه إذاكان لم يسبق حبس مقدم الطلب من قبل , وتم حبسه في معسكر نوميا ، وهي مؤسسة أشار إليها المراقب المالي العام لأماكن الحرمان من الحرية بارتفاع نسبة الإشغال فيها على وجه الخصوص ، وأصدر توصياته إلى ٦ ديسمبر ٢٠١١. منددا فيها "بالانتهاك الخطير للحقوق الأساسية للمحبوسين" .

Que M. X... n'avait jamais été incarcéré auparavant ; qu'il a été détenu au Camp Est à Nouméa, un établissement dont l'insalubrité et le taux d'occupation particulièrement élevé ont été constatés par le Contrôleur général des lieux de privation de liberté qui, en publiant le 6 décembre 2011 ses recommandations au sujet de la prison de Nouméa, a dénoncé une "violation grave des droits fondamentaux des détenus" ; Que ces conditions de détention, que M. X... a nécessairement subies à titre personnel, doivent être prises en considération dans l'appréciation du préjudice moral qu'elles ont incontestablement contribué à aggraver. **CNRD 25 juin 2012:12-CRD.001**. **https://www.courdecassation.fr/**

[2] Il peut ainsi s'agir d'une sensibilité particulière, comme de troubles de santé entraînant le respect d'une hygiène alimentaire74 un suivi médical, ou des soins adaptés, qui n'ont pu être observés. . **CNRD 1 octobre 2005 : 04 CRD 051 (infarctus subi un mois avant le placement sous mandat de dépôt .voir : https://www.courdecassation.fr/publications / rapport annuel /rapport 2006.p.40.**

[3] L'isolement de l'intéressé en raison de son ignorance de la langue française .**CNRD 26 février 2006 :06CRD067**. **https://www.courdecassation.fr/publications / rapport annuel /rapport 2006**

كما قضي بالتعويض عن التأثير النفسي السيئ الذي عاني منه مقدم الطلب بسبب عدم إجادته اللغة الفرنسية.

Attendu que la souffrance psychologique inhérente à toute détention a été aggravée, pour M. X..., du fait de sa mauvaise maîtrise de la langue française et de son éloignement par rapport à sa famille restée en Turquie ; qu'une somme de 19 000 euros est propre à réparer ce prejudice**. CNRD 10 oct 2011: 010CRD079. https://www.courdecassation.fr/**

داخل السجن لتهديدات [٢]، وردود أفعال معادية من جانب بعض النزلاء [٣].

وتدخل الحالة الصحية لمقدم الطلب وتعرضه للاعتلال الجسدي بسبب الحبس ضمن عناصر تقدير التعويض عن الضرر الأدبي[١]، ومثال ذلك حالة الاكتئاب التي عاني منها المدعي بسبب حبسه ، وقلقه علي أسرته , الأمر الذي أدي لإصابته بارتفاع ضغط الدم الشرياني وهوما أكده تقرير المستشفى [٤] وكذلك تفاقم الحالة النفسية لمقدمة الطلب، بعد أربعة أيام من وضعها في الحبسه,،وتدهورحالتها العقلية، وحاجتها إلى الاستشفاء في قطاع الطب النفسي، واستمرار خضوعها لعلاج مكثف لما بعد الإفراج [٥] ، والقلق، والمعاناة من نوبات الهلع المرتبطة بالحرمان من الحرية والوضع رهن الحبس

---

(4) Attendu que l'indemnisation du préjudice moral doit tenir compte de la durée de détention indemnisable, de l'âge du requérant, mais aussi du choc carcéral ressenti s'agissant d'une première incarcération, subie par surcroît sous une prévention d'importance, de la qualité de fonctionnaire de= =police de l'intéressé, placé à l'isolement à sa demande pour la sauvegarde de sa personne, ce qui a accru la pénibilité de ses conditions de détention. **CNRD 12sep 2017:116-CRD.056. https://www.courdecassation.fr/**

و تعويض عن الضرر الأدبي بمبلغ ٢٠٠٠ يورو لكون المدعي رجل شرطة ، ولماخلفه الحبس من مردود نفسي سيي بسبب مهنته.

Attendu cependant que, compte tenu de son âge au moment de son incarcération (35 ans), de la durée de celle-ci (cinq jours), de l'absence de toute incarcération antérieure et de sa profession de policier ayant rendu plus difficile ses conditions de détention, l'indemnité réparant intégralement son préjudice moral doit être fixée à la somme de 2 000 euros. **CNRD 26 janviér 2007: 06CRD064. https://www.courdecassation.fr/**

(1) Notamment quand elle s'est traduite par des menaces. **CNRD 20 février 2006 : 05 CRD 055, Bull. crim. 2006 n° 4** p. **10 Voir : https://www.courdecassation.fr/publications/rapport annuel/rapport_2006.p.41.**

[٣] فإذا كان مقدم الطلب يعاني من مرض السكري ، وصف علاج جديد من قبل أخصائي الغدد الصماء في اليوم السابق لسجنه ، وتعذر الاستفادة من هذا الدواء إلا بعد مرور خمسة أسابيع قضاها في السجن ، مما قلل من فاعلية هذا العلاج بسبب المشاكل الصحية العديدة التي تفاقمت ، وتمت مواجهتها لاحقا، الأمر الذي يبرر تعويضه عن ذلك .

Attendu que l'indemnisation de ce préjudice doit tenir compte de l'âge du requérant, 41 ans lors de l'écrou, de la durée de la privation de liberté proche de quatre mois, de la circonstance que, diabétique et s'étant vu prescrire un nouveau traitement par son endocrinologue la veille de son incarcération, il n'a pu en bénéficier qu'après cinq semaines passées en détention, accroissant la pénibilité de celle-ci par les divers problèmes médicaux rencontrés. **CNRD ١7 septembre 2017: 16CRD059**. **https://www.courdecassation.fr/**

(4) que la nécessité d'une hospitalisation de la requérante en secteur psychiatrique, quatre jours après son placement en détention, atteste d'une aggravation soudaine de son état de santé psychique, lequel était fragile ; qu'elle justifie, en outre, de la nécessité de suivre un traitement lourd depuis ; qu'il n'est, en revanche, pas établi qu'elle ait rencontré de particulières difficultés dans ses relations avec les autres

والتي أكدتها التقاريرالطبية [١].

وإذا لزم الأمر، ترسل اللجنة الوطنية طلباً إلى دائرة السجون للحصول على معلومات في مرحلة إعداد القضية ، ثم تُعرض نتائجها عند مناقشة للخصومة، وبالتالي إذا ما أشارت هذا الأخيرة ، في الرد إعلي طلب اللجنة، بعدم وجود أية تقريرعن حادث الاغتصاب الذي زعم مقدم الطلب أنه تعرض له أثناء الحبس ، فإن تستبعد هذا الادعاء كعامل من عوامل تفاقم الضررالأدبي [٢]، والوضع مختلف في حالة اقدام طالب التعويض علي الانتحار أثناء الحبس، ودخوله المستشفى [٣]

و**طبيعة الجرائم** تعد عاملا يسهم في تقدير التعويض عن الضرر الأدبي كالجرائم الجنسية, ومثالها: الاغتصاب والاعتداء الجنسي علي الأطفال من شخص ذو سلطة عليهم ، فمثل هذه الجرائم تجعل من ظروف الحبس أكثرإيلاما, الأمرالذي يبررالتعويض الأدبي عن هذه المعاناة [٤] وتطبيقا لذلك قضي بتعديل مبلغ التعويض عن الضرر الأدبي من ١٨٠٠٠يورو إلي ٢٣٠٠٠ يورو بالنظرإلي عمرالمدعي، ومدة الحبس البالغة٣٧٧ يوم ، وتعرضه للتهديد بصفة

---

détenues durant son incarcération . **CNRD 8 décembre 201٥: 1٥CRD011. https://www.courdecassation.fr/**

(1) Attendu que M. X..., de nationalité roumaine, était âgé de 45 ans au jour de son incarcération ; qu'il ne vivait pas en France et n'y avait pas d'attaches ; qu'il a été éloigné de sa famille, et notamment de son père connaissant des soucis de santé ; que par ailleurs, les pièces médicales produites permettent d'établir l'existence d'un état d'anxiété avec des attaques de panique en lien avec la détention ; qu'au vu de ces éléments,et en l'absence de facteurs de minoration du préjudice moral, l'indemnité propre à le réparer sera fixée, compte tenu de la durée de la détention, à 35 000 euros .**CNRD 8 novembre 2016:16CRD008. https://www.courdecassation.fr/**

(2) Le cas échéant, la Commission nationale adresse au stade de la mise en état de l'affaire une demande d'information à l'Administration pénitentiaire dont les résultats sont ensuite soumis au débat contradictoire. Ainsi, celle-ci ayant par courrier adressé à la demande de la Commission indiqué qu'elle n'avait relevé aucun signalement ni aucun compte rendu d'incident concernant le viol que le requérant aurait subi pendant sa détention, en l'absence d'élément de preuve cette allégation ne peut être prise en compte comme facteur d'aggravation du préjudice moral. **CNRD 26 mars 2007 : 06CRD059. https://www.courdecassation.fr/**

(3) En va différemment de la tentative de suicide du requérant en détention ayant entraîné son hospitalisation. **CNRD 21 mai 2007 : 06CRD085**. **https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2007**

(4) La nature des faits pour lesquelles le détenu provisoire était poursuivi (infractions à caractère sexuel, viols sur mineur de quinze ans par personne ayant autorité. **CNRD 21 mai 2007 : 06CRD084**. **Voir : https://www.courdecassation.fr/publications/rapport annuel/rapport_2006 .**

مستمرة بسبب إدانته بارتكاب جرائم جنسية، وثبوت فزعه في مراسلاته العديدة لرفيقته [١]. وبالتعويض عن الضررالأدبي بمبلغ ١٠٠٠٠ يورمن جراء الاتهام بالاغتصاب والاعتداء الجنسي علي القصر، وتعرضه للتهديدات ، والإهانات ، والتسلط من باقي النزلاء، ومعرفة أولاده ، ورفيقته بهذه التهمة مما ذاد من معاناته النفسية [٢]. وبالتعويض عن الضررالأدبي بسبب الاتهام بجريمة إرهابية [2]

**٦ـ التعويض عن الضرر الأدبي يشمل الإساءة إلي الشرف والاعتبار من جراء تناول وسائل الإعلام للواقعة**

كثيرا ما تسلط وسائل الإعلام الضوء علي القضايا المثيرة التي تحدث نوعا من الاهتمام المجتمعي . وكثيراً ما تتناول هذه الوسائل تطورات القضية، والاتهامات الموجهة للأشخاص محل الفحص،الأمرالذي يصيب هؤلاء وذويهم

---

[5] Attendu que M. X... indique qu'il a subi des conditions d'incarcération particulières liées au caractère sexuel des infractions qui lui ont été reprochées, qu'il a été régulièrement mis à l'écart et que son désarroi= = ressort des correspondances adressées régulièrement à sa compagne ; Attendu qu'eu égard à ces éléments d'aggravation du préjudice ,qui sont établis par les pièces du dossier, de l'âge de l'intéressé au moment de son placement en détention (26 ans) et de la durée de celle-ci (377 jours), l'indemnité réparant intégralement le préjudice moral de doit être fixée à la somme de 23.000 € **. CNRD 2 mai 2006: 05CRD070. https://www.courdecassation.fr/**

[١] Attendu que M. X..., qui n'avait pas subi d'incarcération antérieure, fait valoir qu'étant accusé de viols et agressions sexuelles sur mineures, il a fait l'objet de menaces, insultes, bousculades et brimades de la part des autres détenus, sans qu'il ait pu porter plainte, sous peine d'aggraver encore sa situation ; qu'il a également souffert de savoir ses enfants et sa concubine dans une situation matérielle difficile, celle-ci n'ayant pas d'activité professionnelle : Attendu que compte tenu de l'âge de M. X... au moment de son placement en détention (41ans), de la durée de sa détention, de la nature de l'infraction dont il était accusé qui a rendu plus pénibles ses conditions de détention, du désarroi qu'il a pu ressentir en étant brutalement séparé de sa femme et de ses enfants qui dépendaient entièrement de lui sur le plan matériel et financier, et de l'absence de tout antécédent en matière de privation de liberté, il apparaît que la réparation intégrale de son préjudice moral sera assurée par l'allocation de la somme de 10 000 euros réclamée**CNRD 18 décembre 2006: 06CRD045. https://www.courdecassation.fr/**

[٢] Ou encore à des faits de terrorisme ayant entraîné une détention dans quatre établissements pénitentiaires successif. **CNRD 31 mars 2006 : 05 CRD 057.voir : rapport annuel /rapport 2006.**

[٣] Attendu qu'en relevant par des motifs précis le comportement de M. X... au cours de l'instruction, ses antécédents judiciaires et les périodes de détention déjà effectuées en exécution de condamnations antérieures, le premier président a pris en compte les éléments relatifs à la personnalité et au mode de vie du requérant ayant une incidence sur l'évaluation du préjudice matériel et moral que lui a causé la détention ; qu'en considération de ces éléments, il a justifié sa décision au regard de l'article 149 du Code de procédure pénale. **CNRD 24 janvier 2002: 10-92.001. https://www.courdecassation.fr/**

بأضرارأدبية تتمثل في الإساءة إليهم في محيط مجتمعهم من جراء هذا التناول الإعلامي للواقعة. وسبق وقضت لجنة التعويض بعدم جواز التعويض عن الضرر الأدبي الناجم عن المقالات الصحفية لكونها لا تمثل ضررا مباشر ناجم عن الحرمان من الحرية [٣] ، وأن تشويه السمعة نتيجة كتابة مقالات في الصحف- فيما يتعلق بالحبس المؤقت أو القبض عن

أو عن السجن لا يجوزالتعويض عنه ، فمثل هذ الضررلا يمت بصلة لضررالحرمان من الحرية [١] ، بيد أنها عادت وأجازت في الأوانة الأخيرة التعويض عن مثل هذا الضرر باعتباره ضررأدبي ناتج عن ج تناول وسائل الإعلام للقضية, وما أسفرعنه هذا التناول من إساءة للوضع الاجتماعي والمهني لطالب التعويض [٢].

**٧-تقديرالتعويض عن الضررالأدبي يتأثر بسلوك وشخصية وطريقة حياة مقدم الطلب**

يتأثرتقييم الضرر الأدبي نتيجة الحبس المؤقت بسلوك ،وشخصية ،وطريقة حياة المحبوس، وهذه العناصرمجتمعة تسهم في تقديرالتعويض. وتطبيقا لذلك قضت اللجنة الوطنية للتعويض بتأييد قرارالرئيس الأول لمحكمة الأستئناف بتخصيص مبلغ ٢٢٨,٦٧٣ يوروكتعويض عن الضررالأدبي من جراء حبس مقدم الطلب في الفترة من ديسمبر ١٩٩٦ إلي يونيه ٢٠٠٠ , وثبوت براءته من تهمة الشروع في القتل. وأيدت اللجنة الوطنية للتعويض قرار الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف لأنه أخذ بعين الاعتبار سلوك مقدم الطلب أثناء التحقيق، وسجله الجنائي، ومدة السجن التي قضاها ، فضلاعن جميع العناصرالمتعلقة بشخصيتة ،وطريقة حياته ، باعتبارأن هذه العناصر مجتمعة تؤثرعلى تقييم

---

[1] que les dommages résultant d'articles de presse, même s'ils relatent l'arrestation ou la mise en détention de l'intéressé, n'entrent pas dans le champ d'application de l'article 149 du code de procédure pénale qui ne répare que le préjudice moral et matériel causé par la détention . **CNRD 21 janviér 2007: 07CRD068.**

[٢] فإذا كان المدعي يعمل مديراً لمجلس مدينة وتصدرخبرحبسه الصفحات الأولي للعديد من الصحف المحلية ،و أظهرته هذه الضجة كجاني رئيسي ، الأمرالذي الحق بصورته واعتباره ضررا يستوجب تعويضه بمبلغ ٥٠٠٠ يورو نظراً للمناصب الرسمية الرفيعة التي تقلدها.

Attendu cependant que le demandeur produit les articles parus le 8 février 2007, au lendemain de son incarcération, dans plusieurs journaux de la presse locale titrant notamment : "un directeur de la mairie de [...] placé en détention", et "X... incarcéré" ; que l"incarcération du demandeur plusieurs jours après sa mise en examen l'a ainsi porté à la "une" des journaux ; qu'il apparaît qu'un tel battage médiatique, en ce qu'il assimile à la prison l'image du demandeur et le fait apparaître comme délinquant majeur puisqu'emprisonné en dépit des hautes fonctions officielles qu'il exerçait, a généré un préjudice spécifique d'atteinte à son image et à son honneur qui apparaît dès lors en lien exclusif et direct avec la détention ; Qu'il y a lieu d'allouer de ce chef une somme de 5 000 euros . **CNRD 17 novembre 2014: 14CRD003.**

الضررالمادي والأدبي الناجم عن الحرمان من الحرية, وأنتهت اللجنة إلي أن قرار الرئيس الأول يعد تطبيقا لنص (المادة ١٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية) [١] .

**٨-التعويض عن الضرري الأدبي يشمل الضرر الناجم عن الحبس المؤقت ولا يمتد إلي ذلك المرتبط بسوء سير العدالة , أو الخطأ الشخصي للقاضي .**

الأضرارالمرتبطة بسوء سير العدالة على أساس ( المادة L.781-1 من قانون الهيئة القضائية ) في حالات الإهمال الجسيم , لا يجوز التعويض عنها وفقا لحكم (المادة ١٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ) [٢]. وبناء عليه لا يتم التعويض عن الضرر الأدبي من جراء رفض طلبات الإفراج ، وإطالة أمد الحبس، والتأخير في تنفيذ عقوبة السجن لكونها تنسب إلى سوء إدارة العمل القضائي [٣]. يضاف إلي ما سبق التعويض عن الخطأ الشخصي للقضاة ، والذي يؤسس وفقا الفقرة الثانية من (المادة L.781 من قانون الهيئة القضائية) [٤]. فأحكام التعويض الصادرة للأفراد ، تستهدف تعويض وزارة العدل لهم عن السير المعيب للخدمة العامة للعدالة ، وليس عن مجرد الضرر الذي نالهم من الحبس المؤقت ،ومن ثم فإن أحكام قانون السلطة القضائية لا تقيد بأي حال عمل اللجنة الوطنية للتعويض عن أضرار الحبس [٥] وتطبيقا لما

(1 ) Attendu qu'en relevant par des motifs précis le comportement de M. X... au cours de l'instruction, ses antécédents judiciaires et les périodes de détention déjà effectuées en exécution de condamnations antérieures, le premier président a pris en compte les éléments relatifs à la personnalité et au mode de vie du requérant ayant une incidence sur l'évaluation du préjudice matériel et moral que lui a causé la détention ; qu'en considération de ces éléments, il a justifié sa décision au regard de l'article 149 du Code de procédure pénale. **CNRD 24 janvier 2002: 10-92.001.**

(1) Attendu que selon les textes précités, seul le préjudice moral résultant de la détention peut être indemnisé ; que les éléments de préjudice invoqués par M. X... résultant du rejet de ses demandes de mise en liberté, des prolongations de sa détention, et des retards mis à l'exécution d'une peine d'emprisonnement, ne peuvent être indemnisés que dans le cadre d'une procédure intentée sur le fondement de l'article L.781-1 du Code de l'organisation judiciaire, relatif à la réparation des dommages fondement causés par le fonctionnement défectueux du service public de la justice en cas de faute lourde . **CNRD 31 mars 2006: 05CRD057**.

(2) Attendu que le préjudice qui serait imputable à un mauvais fonctionnement de l'institution judiciaire ne peut être indemnisé en application des dispositions de l'article 149 du Code de procédure pénale. **CNR détention 21 mai 2007 : 06CRD082.**

(3) On sait que le droit à réparation intégrale de la détention provisoire injustifiée a été institué dans l'article 149 du code de procédure pénale « *sans préjudice* de l'application des dispositions des deuxième et troisième alinéas de l'article L. 781-1 du code de l'organisation judiciaire » sur la mise en œuvre de la responsabilité des magistrats à raison de leur faute personnelle.**_https://www.courdecassation.fr/ publications/rapport annuel/ rapport _٢٠٠٦.p.31**

(4) Ainsi, les provisions accordées par le ministère de la justice à des personnes acquittées, qui sont aussi destinées à les indemniser du fonctionnement défectueux du service public de la justice et non du seul

تقدم قضي ببرفض التعويض عن الضرر الأدبي لشعور بالأسي والحزن الناجم عن الوقائع الخطأً المنسوبة للمدعي ، لانتفاء علاقة السببية بالحبس ، وكونها بسبب الإجراءات الجنائية, وبالتالي لا يمكن تعويضها وفقاً لحكم (المادة١٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ) [١]

وقد أسست اللجنة الوطنية للتعويض عدة مبادئ يتم بمقتضاها استبعاد التعويض وفقاً لحكم (المادة١٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية ) وقررت أن هذه الأضرار يتم تعويضها وفقا ( للمادة L.781-1 من قانون الهيئة القضائية) وبالتالي لا تكون اللجنة مختصة بالتعويض عنها. ويمكن إجمالها في الأضرار الناتجة عن :

- استمرارالوضع رهن المراقبة القضائية .
- رفض طلبات الإفراج وتمديد الحبس المؤقت .
- التأخيرفي تنفيذ عقوبة السجن .
- التأخيرالطويل بشكل غيرطبيعي للمحاكمة أمام محكمة أول درجة والإدانة من قبل محكمة الجنايات , وصولا للبراءة أمام المحكمة الاستئنافية .
- سوء المعاملة التي تعرض لها مقدم الطلب في السجن [٢] .

---

préjudice subi résultant d'une détention, ne constituent pas des références utiles à la commission **(CNRD, 31 mars 2006, no 05-CRD.059, Bull. crim. 2006, no 5.**

([5]) Qu'il justifie, par un courrier d'un chargé de mission de la commune de son domicile, qu'il devait se marier le 2 juillet 2016 ; qu'il est établi que son état psychologique avait conduit le juge d'instruction à recommander un entretien avec un psychiatre dès la mise sous écrou, mais que le requérant n'a cependant= =pu obtenir un rendez-vous avant le 3 août 2016 et n'a pu rencontrer un psychologue ; qu'en revanche, le sentiment d'injustice qu'il a ressenti face aux accusations portées contre lui à tort ne découle pas directement de la détention, mais des poursuites qui ont été engagées à son encontre et ne peut ainsi donner lieu à indemnisation dans le cadre de la présente procédure. **CNRD, 19 novembre 2019 : 19CRD008**.

[(1)] D'une part, seul le préjudice causé par la détention provisoire peut être réparé dans le cadre de la procédure des articles 149 et suivants du code de procédure pénale à l'exclusion de celui qui résulterait d'un mauvais fonctionnement de l'institution judiciaire. Il en résulte qu'un certain nombre d'éléments de préjudice invoqués devant elle par les requérants ne peuvent être indemnisés que dans le cadre d'une procédure intentée sur le fondement de l'article L.781-1 du code de l'organisation judiciaire relatif à la réparation des dommages causés par le fonctionnement défectueux du service de la justice en cas de faute lourde. Il en va ainsi du préjudice résultant : - de la mise en examen, du déroulement de la procédure judiciaire ou encore du contrôle judiciaire ; - du rejet des demandes de mise en liberté, des prolongations de la détention et des retards mis à l'exécution d'une peine d'emprisonnement ;
- du « discrédit » résultant de la nature de la prévention dont le requérant a fait l'objet ;
- du délai anormalement long entre le procès de première instance ayant donné lieu au prononcé d'une condamnation afflictive par la cour d'assises et le procès d'appel s'étant conclu par un acquittement ;
- des mauvais traitements dont le requérant aurait fait l'objet en détention. **https://www.courdecassation .fr/ publications/rapport annuel/rapport_2006. opt, cit p32.**

**٩- الحق في التعويض عن الضرر الأدبي ينتقل إلي ورثة المضرور في حالة استفادة المورث به حال حياته**

طلب التعويض عن الضررالأدبي الذي تقدمه أرملة محبوس في دعوي جنائية انتهت بصدورقرار عدم وجود وجه لرفع الدعوي يكون بإسمها وبصفتها واصياً علي أطفاله القصر, فمثل هذا الضرر المدعي به يعد ضرراً شخصيا مرتبط الحبس ويجوز التعويض عنه. بيد أنه لا ينتقل إلي الورثة إلا في حالة انتهاء التحقيق بالقرار السابق حال حياة المورث حتي يستفيد الورثة من التعوي [١]. وكذلك الحال بالنسبة إلي الشخص الذي توفي قبل الحكم البات ببراءته ,فلا تستطيع ورثته المطالبة بالتعويض عن الأضرارالأدبية التي لحقت بمورثهم من جراء سلب حريته طالما أن الحق في التعويض لم يثبت للمورث قبل وفاته علي اعتبار أن حكم البراءة لم يكن نهائياً [٢].

مما سبق يتضح أن الضررالأدبي للحبس الأحتياطي هو نقص أو انعدام فائدة غير مادية للمضرور، ويمكن إجماله في من كل أذى حسى ، أو نفسى نتيجة المساس بحرية المضرور ،أو بجسمه ،أو بحياته ،أو بعرضه ،أو بشرفه ،أو بسمعته وبمركزه الإجتماعى والأدبى ،أو باعتباره المالى وأن هناك عوامل عدة تدخل في تقدير التعويض عنه منها : عمر المضرور وقت سلب حريته، وصدمة السجن التي تعرض لها ،و ظروف الحبس, وطبيعة الجريمة المدان بها،

---

(2) Est irrecevable la demande en réparation de préjudice moral présentée, tant en son nom personnel qu'en= =qualité de représentante légale de ses enfants mineurs, par la veuve de la personne placée en détention provisoire dans une procédure terminée par une décision de non-lieu, seul le préjudice personnel lié à la privation de liberté pouvant être réparé ; par ailleurs, dès lors qu'à la date du décès de l'intéressé, l'instruction ne s'était pas terminée par une décision de non-lieu, celui-ci ne disposait d'aucune action en indemnisation qu'il aurait pu transmettre à ses héritiers **(CNRD, 26 mars 2007, no 06-CRD.069, Bull. crim.https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2007**

[٢] ترجع وقائع الدعوي إلي أن مورث الطالب تم حبسه مؤقتاً في الفترة من من ٢٦ يوليو ٢٠٠٤ إلى ٣ سبتمبر ٢٠٠٧ بسبب جرائم تم تبرئته منها في ٥ مارس ٢٠٠٨ ، وتوفي في ١٠ مارس ٢٠٠٨ ، و بموجب قرار مؤرخ في ٢٧ يناير ٢٠٠٩ ، أعلن الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف في ديجون عدم قبول طلب التعويض المقدم من ورثته عن الأضرار التي لحقت بمورثهم. ودفع الوكيل القضائي في وزارة الخزانة بعدم قبول الأستئناف تأسيسا علي أن ( المادة ١٤٩قانون الإجراءات الجنائية) تنص على أن التعويض عن اللأضرار الشخصية للمحبوس لا يتم نقلها إلى ورثته إذا لم يستفد منها قبل وفاته وخلص المحامي العام إلى عدم مقبولية الطعن بالفاكس ، كبديل لعدم قبول الطلب المقدم من الورثة، لأن حكم البراءة لم يكن نهائيًا قبل وفاة المورث ، وبناء عليه لا ينتقل الحق في التعويض عن الأضرار الناجمة عن الحبس إلي الورثة . وانتهت لجنة التعويض إلي عدم قبول طلب التعويض من الورثة.

Que l'avocat général conclut à l'irrecevabilité du recours formé par télécopie ,à titre subsidiaire à l'irrecevabilité de la demande formée par les héritiers de M. X... , dès lors que la décision d'acquittement n'était pas définitive au jour de son décès , et encore plus subsidiairement au rejet sur le fond ; Sur la recevabilité de la demande : Attendu que M. X... est décédé le 10 mars 2008 avant l'expiration des droits à recours contre la décision du 5 mars 2008 par laquelle a été prononcé son acquittement ; Que dès lors , il n'a pu transmettre un droit à indemnisation des préjudices résultant de la détention dont il n'était pas titulaire à la date de son décès .**CNRD , 12 octobre 2009, no 09-CRD.017.**

و مدي تأثيير مهنتة المدعي علي ظروف الحبس، وكذلك وضعه الأدبي والمهني قبل سلب حريته ، وسلوكه ،وشخصية ،وطريقة حياته . كل هذه العناصرمجتمعة تسهم في تقديرالتعويض عن الضرر الأدبي .

من خلال بحث التعويض عن أضرار الحبس الاحتياطي انتهيت إلي عدد من النتائج والتوصيات علي النحو التالي :

## أولا : النتائج :

١- تقريرالمشرع النشر في (المادة ٣١٢ مكررمن قانون الإجراءات الجنائية ) لا يعد تعويضا عن الضرر الأدبي وفقا وفقا للاتجاه الحديث السائد في الفقه والقضاء ، لانعدام التكافؤ والتناسب بين النشر والضرر الذي حاق بالمضرور من الحبس الاحتياطي. فهو لا يتضمن مواساة للمضرور, وتخفيف ما لحق به من نير الألم والحزن والأسى. بتقديم مبلغ من المال يتناسب مع سلب حريته، لا لمحو هذا الألم أو الأسي، ولكن كأداة لتخفيفه . كما أنه يقوم علي نمط ثابت وصورة واحدة ، ولا يراعي واقع حال المضرور، والظروف الملابسة له، فضلا عن أنه قد يسئ إليه بزيادة ألمه وأساه.

٢- التناسب بين التعويض والضرر يجب أن يكون السمة الأساسية التي تحكم تقديرالتعويض. فيقدرالتعويض بقدر الضرر من غير زيادة أو نقصان ، فهو إذا يكون مساوياً له ، ولايتعدي مقداره ، ولا يقل عنه .

٣- التعويض عن أضرار الحبس الاحتياطي لا يقوم علي نمط ثابت أو صورة واحدة وإنما يراعي فيه اختلاف المكان والأحوال والأشخاص حتى يتناسب مع وزن الضرر وملابساته. ويتعين أن يقدر بمنح المضرور مبلغ من المال.

٤- التعوض عن ضرر الحبس الاحتياطي بنوعيه يستوجب أن يكون الضرر محققاً بأن يكون موجوداً وقت طلب التعويض كي يمكن اثباته.

٥- اختلاف مبالغ التعويض يكون تبعا لفترة الحبس المؤقت، ونوع الجريمة المنسوبة، وسن المحبوس .

٦- يستبعد كل تعويض غيرمتعلق بشخص المحبوس، وغيرمرتبط بحرمانه من حريته .

٧- الضررالمادي القابل للتعويض هو الضرر المباشر عن الحبس الاحتياطي . وهو يتحقق ذلك بتوافرعلاقة السببية بين الحبس الاحتياطي والضررالمدعي به.

٨-الضررالمادي للحبس الاحتياطي هوالإخلال بمصلحة مالية للمضرور من الحبس الاحتياطي ،أو تفويت مصلحة مالية ، أو كسب مادي ويمكن إجماله بكل مساس بحق من الحقوق المالية, أوبجسد المحبوس المضرور من الحبس الاحتياطي .

٩- التعويض عن الضرر المادي يتم تقديره وفقا لأعمال الخبرة في الدعاوي التي يتطلب الفصل فيها إلي رأي فني أو علمي لا يتوافر إلا لأشخاص بعينهم. و لتقدير عناصر الأثبات في الدعوي، ولضمان حصول المضرورعلي تعويض مناسب للضرر.

١٠- الأضرارالمادية التي تصيب المضرور من الحبس الاحتياطي يمكن إجمالها في الأتي :

- فقدان المضرور من الحبس الاحتياطي وظيفتة ومصدردخله ،وكامل الأجور، والمكافآت التي فاتته خلال فترة الحبس الاحتياطي . ويدخل ضمن عناصر تقديرها مدة الحبس الاحتياطي ، ومهنه المضرور السابقة ، وخبراته، ومؤهلاته الدراسية ، والفترة الازمة لإيجاد عمل. ويشترط للتعويض عن ماسبق أن تكون من مصدر مشروع.
- مصاريف الدفاع التي أنفقها المضرورخلال مراحل الدعوي الجنائية ويتعين أن تكون ثابته ، ومبين فيه تفصيلياً الأعمال التي تم تنفيذها من قبل الدفاع للحصول على الإفراج .

- تفويت الفرصة علي المضرور من الحبس الاحتياطي ، ومنها : تفويت فرصة تحقيق ربح ، أوتجنب خسارة مالية، أوالاستمرار في العمل، أو الحصول علي عرض عمل، أو تفويت فرصة حضور تدريب أو اجتياز امتحان ، أو تفويت فرصة الحصول علي بدل الاجازات والعلاوات، أو تفويت فرصة الحصول علي نقاط معاش التقاعد الإضافية . والتعويض عنها مشروط بأن تكون هذه الفرص حقيقية, وجدية ، وتفويتها أمر محقق ، وفواتها قاطع في دلالته علي حدوث ضرر.

- نفقات الزيارة التي تكبدها أولاد ه وزوجته الذين هم في كفالته .

- نفقات تغييرالمسكن ونقل المعيشة لمسكن أقل تكلفة في الأجرة يجوز التعويض عنها طالما أن الحبس الاحتياطي هو سبب الحرمان من الدخل . ويستبعد من التعويض المادي النفقات التي كان علي المحبوس تحملها في كل الأحوال.

- كل أذي يصيب جسد المحبوس ويسبب له اعتلال يجوز التعويض عنه، ولا يحق له الجمع بين تعويضين .

١١- الضررالأدبي هو أذي يصيب المضرور من الحبس الاحتياطي في شرفه ،أو اعتباره ،أوعواطفه، أو حق من الحقوق الثابته له وهو يصيب مصلحة غيرمالية . ويمكن إجماله فيما يلحق بالمحبوس من أذى حسى ، أو نفسى نتيجة المساس بحياته ،أو بجسمه ،أو بحريته ،أو بعرضه ،أو بشرفه ،أو بسمعته وبمركزه الإجتماعى والأدبى ،أو باعتباره المالى . كما يشمل كذلك ما يستشعره من حزن وأسى ، ما يفتقده من عاطفة الحب والحنان . ويتم التعويض عنه بتحقيق السلوي والمواساة للمضرور، وإدخال الشعور السار عليه عن طريق منحه مبلغ من المال متناسب مع الضرر .

١٢- يعد من الظروف الملابسة التي تدخل ضمن عناصر تقديرالتعويض عن الضرر الأدبي عمر المضرور من الحبس الاحتياطي وقت سلب حريته ، و تعرضه لصدمة السجن ، مدة الحبس الاحتياطي، ووضعه الأدبي ، و عجزه عن

تقديم الدعم لأقاربه، و ظروف الحبس، وطبيعة الجريمة المتهم بها ، والإصابة بالمرض أثناء الحبس ، و تأثير مهنته علي ظروف الحبس ، والتشهير الإعلامي به عن طريق تناول وسائل الإعلام لأخبار سلب حريته .

١٣- ينتقل الحق في التعويض عن الضرر الأدبي إلي ورثة المضرورفي حالة ثبوته للمضرور من الحبس الاحتياطي حال حياته.

## التوصيات

التوصيات هي اقتراح لمشروع قانون بشأن التعويض عن أضرار الحبس الاحتياطي وتشكيل الجهة المقترحة للفصل في دعاوي التعويض .

مادة (١) كل من حبس احتياطيا أوحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ثم صدر قرارمن النيابة العامة بأن لأوجه لإقامة الدعوي الجنائية ، أوصدرحكم باتا ببراءته من جميع التهم المنسوبة إليه يستحق تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به مباشرة جراء تقييد حريته. ولا يجوز منح التعويض في حالة صدور قرار بألا وجه لإقامة الدعوي الجنائية ، أو صدور حكم بالبراءة مبني علي عدم كفاية الأدلة أو الاتهام ، أو بتوافر سبب من أسباب الإباحة ،أو موانع المسئولية ، أو العقاب، أو انقضاء الدعوي الجنائية ، أو صدور قانون يرفع عن الفعل صفة التجريم ، أو حالة صدور عفو شامل عن المتهم ، أو ثبوت أن المتهم تم حبسه رغبة منه لتمكين المجرم الحقيقي من الأفلات من العقاب .
ويكون التعويض الممنوح في الفقرة السابقة علي عاتق الخزينة العامة مع احتفاظ الدولة بالرجوع علي الشخص المبلغ سيئ النية أو شاهد الزور الذي تسبب في الحبس الاحتياطي .

مادة (٢) يمنح التعويض المشار إليه في المادة (١) بقرار من لجنة تنشأ علي مستوي محكمة النقض تسمي لجنة التعويض عن أضرار سلب الحرية .

مادة (٣) تتكون اللجنة المذكورة في المادة(٢) من رئيس محكمة النقض أوأحد نوابه و قاضيين بنفس المحكمة بدرجة مستشار يعينان سنويا من قبل الجمعية العامة لمحكمة النقض.

مادة (٤) اللجنة المذكورة هي لجنة قضائية مدنية .

مادة (٥) يتولي مهام النيابة العامة المحامي العام لدى محكمة النقض كما يتولي مهام أمين السر أحد الأمناء بالمحكمة يعين من قبل رئيس المحكمة.

مادة(٦) يرفع طلب التعويض بالطرق المعتادة لرفع الدعاوي ، ويتبع في شأن إجراءاته القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

مادة (٧) تجتمع اللجنة في غرفة المشورة و تصدر قراراتها في جلسة علنية ، وقرراتها غير قابلة للطعن وقابلة للتنفيذ.

مادة (٨) تتولي مصلحة الخزانة العامة بوزارة المالية صرف التعويض .

مادة (٩) إذا رفضت اللجنة طلب التعويض يتحمل المدعي المصاريف إلا إذا قررت اللجنة إعفاؤه منها كليا أو جزئيا .

# المراجع

## أولا : المراجع العربية


- د/ أسامة السيد عبد السميع ، التعويض عن الضرر الأدبي، دراسة تطبيقية في الفقه الاسلامي والقانون، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧.
- د/ إحسان علو حسين ، الأضرار التي تلحق بالمتهم ،دراسة مقارنة في الفقه والقانون، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، بدون سنة نشر.
- د/ أمين مصطفي محمد ، مشكلات الحبس الاحتياطي بين قيوده والتعويض عنه ، دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة.
- د/ بشير سعد زغلول ،الحبس الاحتياطي في التشريعين المصري والفرنسي، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.

- د/ بدير طلعت بدير، الحق في التعويض عن الضررالأدبي ، رسالة دكتوراة ، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ٢٠٠٩.
- د/ جميل الشرقاوي ، النظرية العامة للالتزام ،دار النهضة العربية ،١٩٩١.
- د/ سري محمود صيام ، الحبس الاحتياطي في التشريع المصري في ظل الضمانات المستحدثة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة٢٠٠٦، دارالشروق ، ٢٠٠٧.
- د/ صلاح حسين علي الجبوري ، تعويض الضرر الأدبي في المسئولية المدنية، دار الفكر الجامعي،٢٠١٤
- د/ عادل يحي ، الضوابط المستحدثة للحبس الاحتياطي في ضوء القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ , دار الشروق ، ٢٠٠٦ .
- د/ عبد الرازق السنهوري :
  - الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء الأول ، مصادر الإلتزام، دار إحياء التراث العربي ، لبنان.
  - مصادرالحق في الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة بالفقه الغربي ، ج٥ ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- د/ عبد العظيم وزير، المركزالقانوني لحائزالمنقول المتحصل من جريمة من جرائم الاموال، دراسة تحليلية تأصيلية في ضوء العلاقة بين القانون الجنائي والقانون المدني، ط٢، دارالنهضة العربية ، ٢٠١١.
- د/ عبد القادرالعرعاري ، مصادر الالتزامات، المسئولية المدنية، الكتاب الثاني ، ط٣ ، دار الأمان ، الرباط، ٢٠١١.
- د/ علي سيد حسن ، فكرة الضرر المباشر بين النظرية والتطبيق ، دراسة مقارنة بين القانون المدني الفرنسي والقانون المدني المصري ، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية ، السنة الثانية والخمسون ، ١٩٨٢ .
- د/ محمد أبو العلا عقيدة ، المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية ، دراسة مقارنة ، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٢ .
- المستشار/ محمد أحمد عابدين ، التعويض بين الضررالمادي والأدبي والموروث ، منشأة المعارف ، ١٩٩٥.
- د/ محمد حسين عبدالعال ، تقدير التعويض عن الضرر المتغير، دراسة تحليلية مقارنة ، دار النهضة العربية ،٢٠٠٨.
- د/ محمد حسين منصور، المسئولية المعمارية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر.
- د/ محمد نصر الدين ، أساس التعويض في الشريعة الاسلامية والقانون المصري والعراقي ،دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ،١٩٨٣.
- د/ يسن محمد يحيي ، الحق في التعويض عن الضررالأدبي ، دار النهضة العربية ، ط١ ، ١٩٩١.

## ثانياً : المراجع الفرنسية


- Bernard Bouloc ,Procédure Pénale, 20 e édition, Dalloz ,2006.
- Etienne verg ,Procédure Pénale, Lexis Nexis, Litec, 2005, Paris.
- Geneviève Viney, Patrice Jourdain ,Trait de droit civil , 2e édition, L.G.D.J.
- Jacques Borricand et Anne Marie simon, Droit pènal Procèdure pènale, 7e èdition, Dalloz ,2010.
- Remy Cabrillac, 9e édition, Dalloz 2010.


## ثالثاً المواقع الالكترونية


- https://www.cc.gov.eg/
- https://www.courdecassation.fr/
- https://www.courdecassation.fr/publications / rapport annuel /rapport 2006
- https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2006
- https://www.vie-publique.fr/rapport/29056-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-2007
- https://www.vie-publique.fr/rapport/36172-commission-de-suivi-de-la-detention-provisoire-rapport-annuel-2015-2016
- https://www.justice.gouv.fr/artpix/rapport csdp 2018.pdf

# الفهرس

أهمية البحث.....٢

إشكالية البحث.....٣

منهج البحث.....٤

المقدمة.....٥

المبحث الأول : تقدير التعويض عن الضرر المادي للحبس المؤقت.....١٠

المطلب الأول : تعريف الضرر المادي وشروطه .....١٠

المطلب الثاني : تقدير التعويض عن الضرر المادي للحبس المؤقت والمبادئ القانونية التي طبقها القضاء الفرنسي. ..١٩

المبحث الثاني : تقدير التعويض عن الضرر المادي للحبس المؤقت..... ٣٨

المطلب الأول : تعريف الضرر المادي وشروطه وأحواله.....٣٨

المطلب الثاني : تقدير التعويض عن الضرر الأدبي للحبس المؤقت والمبادئ القانونية التي طبقها القضاء الفرنسي....٤٣

النتائج . .....٤٨

التوصيات..... ٦٢

المراجع .....٦٣

الفهرس.....٦٥